

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سيفر الوجود ومعهذا الآثار

- حتى لا تشوه الدولة مؤسسات المجتمع المدني
- تأكل الخطاب التحريضي وتعميم الوطني
- بيان تحريضي يؤسس للخروج على الدولة
- خيبة أمل إصلاحية: بيان يدعو للتظاهر
- السعودية حليف أميركا وخصمها

من الحوار الفكري الى الحوار السياسي



دور التيار
الإصلاحي في
المرحلة القادمة

دعا الى المشاركة السياسية لحماية الوطن

سعود الفيصل في لغة جديدة



في هذا العدد

١	دولة النهب
٢	تعميم الخطاب الوطني: تآكل الخطاب التحريضي
٤	من الحوار الفكري الى الحوار السياسي
٧	قبل تشويه مؤسسات المجتمع المدني
٨	دور التيار الإصلاحي في المرحلة القادمة
١٠	السعودية حليف أميركا وخصمها
١١	شجاعة مطلوبة في وقتها
١٢	نداء الى القيادة والشعب معاً: الإصلاح الدستوري أولاً
١٦	بيان تحريضي يؤسس للخروج على الدولة
١٩	سعود الفيصل في لغة جديدة
٢٠	خيبة أمل إصلاحية: بيان يحث على التظاهر والإعتصام
٢٣	هل يتكرر سيناريو غزو حقول النفط لعام ١٩٧٣؟
٢٤	الميزانية الجديدة: ميزانية رواتب وتسديد ديون
٢٦	الصحة السياسية للتيار السلفي
٢٧	الإصلاحيون وعنف الدولة
٢٨	الثوابت الوطنية: شعارات أم واقع
٢٩	بعد اعتراف المشايخ الثلاثة: هل ينحسر تيار التكفير
٣٠	خطة الغزو الأميركي تثير جدلاً داخل السعودية
٣١	الهجرة السعودية قادمة
٣٤	أليس هذا وطن مقبل على كارثة؟
٤٠	البيعة والخروج على الدولة

دولة النهب

طويلة، وقد تسببت هذه المديونية في تأخير وتخلف أداء شركة الاتصالات ومشاريعها التوسعية. نشير هنا إلى أن بعض قصور الأمراء تضم ملاحق تشتمل على كيهائن تلفون يرتادها العمال الأجانب ويعود مردودها إلى هذا الأمير وتلك الأميرة، يضاف إليها مصاريف المياه التي تتدفق بصورة مجانية إلى قصور الأمراء دون حساب أو رقيب، وهكذا محوّلات الكهرباء الضخمة التي تعمل في هذه القصور دون أن تكون لشركات الكهرباء الإقليمية سلطة قانونية على مطالبة الأمراء بتسديد فواتير الكهرباء.

في المقابل، تتجسه هذه المرافق (الهاتف والمياه والكهرباء...) إلى رفع معدلات الأجور والرسوم من أجل سد النقص الحاصل بسبب ما تتكبده هذه المرافق من خسائر ناجمة عما يستهلكه الأمراء، المعفيين ليس من الرسوم فحسب بل من دفع الفواتير الأصلية. فلماذا يعيش المواطن كابوساً طويلاً مع اقتراب موعد تسديد الفواتير التي أصبحت مصدر قلق لغالبية المواطنين، فيما يهنأ الأمراء برغد العيش دون كبر الفواتير، أو هم الثروة الوطنية المهدورة.

حتى قرار السعودة المؤجل صدوره حتى الآن يدخل ضمن مشاريع النهب الذي يديرها الأمراء، فهناك عشرات الآلاف من العمالة السائبة التي تدر ملايين الريالات عليهم جاءوا بموجب رخص عمل مستصعدة من قبل أمراء وأميرات، وكثير منهم على علاقة وثيقة وقرابية مع كبار الأمراء الماسكين بزماء صناعة القرار في مشروع السعودة.

ولانتسى فئات المنتفعين الصغار والمحتركين والطفيليين الذين يتقاسمون المنفعة مع الأمراء، فتلك الفئات تقوم بأدوار النيابة (البروكسي) وتستحلب من بقرة الوطن لاختفاء المدير الرئيسي، وحيث تتولى مهمة التغطية على الفساد وتبرير والافادة منه.

في موازنة العام الماضي ولأول سنة منذ عام ١٩٨٢ كان هناك فائض مالي يقدر بنحو ٣٩ مليار ريال، ولكن لم يتحدث أحد عن مصير هذا الفائض، فيما كانت البنوك المحلية تستغيث من أجل استرداد بعض ديونها على الدولة.

تتحدث عرائض الإصلاح عن مشكلة هدر المال العام والفساد الإداري وتحقيق مبدأ الشفافية من أجل محاسبة الضالعين في تبديد الثروة الوطنية، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية وارتفاع معدلات البطالة وتضخم الدين العام وبوتيرة خطيرة. ولاشك أن الرسالة غير المعلنة التي تريد هذه العرائض إيصالها هي فتح ملف الفساد، الذي باتت أوراؤه متناثرة حتى ظهرت في مشاريع علاقة يشيدها الأمراء في زمن يتكاثر فيه المحرمون والمطحونون في دوامة دولة النهب.

من علامات اخفاق الدولة العجز عن إدارة المال العام وثروات البلاد ومصالح العباد، وقد عيب على بعض الخلفاء أنهم اتخذوا مال الله دولاً وعباده خولاً، فقد أساءوا التصرف في المال العام، وأهدروا خيرات البلاد على الملذات الخاصة ويطانة السوء وشراء الذمم والجواري والليالي الحمراء. إنها سيرة اتصلت منذ القدم وحتى يومنا، فما نقرأه في كتب الأولين يكاد يحكي قصة حكامنا وهم يهدرون الثروة الوطنية ويبددون موارد البلاد الاستراتيجية، بل زادوا على الأقدمين بأن حملوا العباد تبعات ما قصروا فيه، فأنزموهم بتسديد من أموالهم ما قرط فيه الحكام.

يضرع عهد الملك سعود مثلاً في السفة المالي، حيث جفف الثروة الوطنية بفعل النفقات الباهضة على شؤون القصر إلى حد إفراغ بيت المال، مما أثار نكمة شعبية عارمة وصلت تموجاتها إلى داخل العائلة المالكة. ولكن مهما قيل عن إسراف الملك سعود، فإن من خلفه من ملوك لم يفارقوا ما كانت عليه سيرة السلف غير الصالح، فقد حذوه القذّة بالقذّة بل فاوقا عليه. في عهد الملك فيصل جرى إقفال بيت المال في وجه الرعايا، حتى جاء الملك خالد الذي إنطلقت في عهده شهية الأمراء في

السيطرة على مصادر الثروة، وكان دور الملك فهد في هذا المجال غير خافٍ على أحد، فقد بدأ عصر الاشقاء السديرين في التمدد والسيطرة على مفاصل الدولة الأساسية، وبدأت المنافسة غير الشريفة بين الاشقاء على عقارات، وموارد الدولة، وجاء أبناءهم ليستفيدوا ظل أطماع الآباء.

رحيل الملك خالد كان ايداناً بآنفجار الجشع داخل العائلة المالكة، حيث بدأ التكالب على خيرات البلاد وثرواتها، وبدأت ظاهرة السيطرة على الأراضي المشاعة، ومصادرة الأملاك من أراضي وبساتين، والمشاركة التجارية الاجبارية مع تجار البلاد، ومزاحمة الرعايا في مصادر رزقها. وليس مصادفة أن يؤرخ للعجز المزمن في ميزانية الدولة مع وصول الملك فهد إلى العرش، إذ لم يكن إنهياع سعر البترول وحده المسؤول عن هذا العجز بل كان لعمليات النهب الواسعة والفساد المالي والإداري دور أساسي فيه.

إن قائمة الاعفاءات الخاصة بالأمراء تزايدت بدرجة مقلقة وأضرّت بالمرافق الحيوية للدولة، وهذه القائمة تبدأ بالآلاف تذاكر سفر مجانية للأمراء ومن يلوذ بهم على الخطوط السعودية التي عانت من عجز خطير منذ سنوات عديدة، وتمر القائمة بعشرات الآف من الهوائف المجانية الموصلة إلى قصور وفيلات الأمراء والأميرات، إلى حد أن خبراً نشر مؤخراً يفيد بأن شركة الاتصالات تطالب الوزارات الحكومية والأمراء الذين يوضعون تحت مسمى (كبار الشخصيات) لأهداف معروفة، تطالبهم بمديونية تناهز تسعة مليارات ريال ومنذ سنين

**إذا توقف النهب الملكي
لإيرادات الدولة سيتوقف
العجز في الميزانية**

تعميم الخطاب الوطني

تآكل الخطاب التحريضي

عمومية كالحديث باسم الأمة أو حتى باسم المجتمع في السعودية، أي بمعنى آخر أن الصبغة العامة لهذه الجماعة بقيت ثابتة وكونها سلفية وإيضاً نجدية.

جـ - خطاب إنفعالي، أي مرتبط بتحولات نفسية واجتماعية وفي الغالب نتج هذا الخطاب كاستجابة لظروف خارجية (الناصرية في مصر، الحركة الاشتراكية في سوريا والعراق حصرياً، الثورة الإيرانية، الجهاد الافغاني). فالاحزاب والجماعات السياسية في السعودية وإن نشأت داخلياً وتحركت للدفاع عن قضايا محلية إلا أنها كانت في الغالب مؤطرة بأوضاع سياسية خارجية، بل إن كثيراً من أفراد هذه الجماعات والاحزاب إرتبط عضواً في تجارب خارجية كما فعل الامراء الاحراء الذين استقروا في مصر والتحموا بالتجربة الناصرية وهكذا بعض افراد الاحزاب اليسارية الذين ذهبوا الى موسكو او بعض الدول الاشتراكية مثل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا الى جانب العراق وسوريا، وهكذا الحال بالنسبة للمعارضة الشيعة التي كانت تتخذ من طهران مقراً لها، والجماعات السلفية التي تقاطرت ضمن حملات متوالية على افغانستان للالتحاق بركب المجاهدين ضد الاحتلال السوفييتي، ثم إنبثت في الشيشان وكوسوفو ومناطق عديدة من العالم.

د - خطاب ثوري في استراتيجيته العمل التخيري، أي ينزع الى تعميق الاعتقاد بالبديل الثوري القائم على أنقاض نظام فاسد في الداخل، أي أن الخطابات التحريضية تستمد قوتها وعنفوانها من الدعوة الى ثورة شعبية عارمة من أجل إزالة النظام الذي توصمه الادبيات الداخلية لدى الاحزاب والجماعات السياسية بأنه نظام فاسد وكافر وغللامي وعميل للأجنبي وعاجز عن تحقيق شروط النهضة الشاملة على المستوى القطري والقومي والاسلامي.

هـ - مثالي ويرتكز على الاحساس المتخضم لدى أنصاره بأنهم يحملون نموذجاً كفوفاً لاصلاح العالم، ورسالة لأمة الأرض، ولعل واحدة من تعبيراتها هو ارتباط أصحاب هذه الخطاب بحركات ذات توجهات عالمية

والمصطلحات المستعملة والمتداولة في الادبيات الدينية او العلمانية او اليسارية. وكانت هذه الايديولوجيات الشمولية والنهائية تفرض بحسب طريقة التعبير عنها ومملياتها الداخلية فصلاً حاداً بين الجماعات، وبالتالي بينها وبين المجتمع عموماً.

ب - خطاب فنوي على المستوى التنظيمي والتمثيلي، فهو يعبر عن جماعات محدودة إثنية أو فكرية أو حتى مناطقية. إن الجماعات السياسية التي ظهرت منذ الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي كانت تحمل تطلعات وأهداف فنوية وإن رفعت شعاراً وطنياً أو حتى قومياً وأمياً. فالأحزاب اليسارية التي ظهرت في نهاية الخمسينيات كانت مؤلفة من فئات صغيرة تتبنى الشيوعية أيديولوجية فكرية والاشتراكية نظاماً اجتماعياً وسياسياً في مجتمع مثل السعودية الذي يعد من المجتمعات

الاتفاق على أجندة سياسية

وطنية أصبحت عامل توحيد

بين فئات المجتمع

المحافظة والذي يمثل فيه الدين مرجعية فكرية ونظام حياة بالنسبة للغالبية المطلقة فيه. في المقابل، الاحزاب الشيعة التي ظهرت في نهاية السبعينيات ومنتصف الثمانينات كانت تتبنى عقيدة شيعية واستراتيجية في التخير على النمط الإيراني. وبالرغم من التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها الحركة السياسية الشيعة إلا أنها ظلت رغم حملها لشعارات وطنية في بداية التسعينيات إلا أنها ظلت من الناحية التنظيمية والسياسية جماعة فنوية مقتصرة على الشيعة دون سواهم، وكذا الحال بالنسبة للتيار السلفي الاعتراضي الذي ظهر في بداية التسعينيات مثلاً في جماعة (مذكرة النصيحة) ومن ثم (لجنة الحقوق الشرعية) ولاحقاً (حركة الاصلاح) فكلها جماعات تتوحد في صفاتها الفئوية الواضحة مهما تلبست عناوين

يمكن القول ابتداءً أن الدولة نشأت على خطاب تحريضي وحملت هذا النوع من الخطاب في مراحل لاحقة. فقد غرست في أنصارها عقيدة تكفير الأقاليم خارج نجد والدول المجاورة لجهة تحريك جيوش التوحيد والتحرير من أجل فرض السيطرة والاحتلال. ولم تنته صلاحية هذا الخطاب حتى بعد قيام الدولة، إذ ظلت سطوة الخطاب عنيفة من خلال انبثاقاته الواسعة في المدرسة والمسجد وفي القضاء والأنشطة الدينية عموماً وبلوغاً الى الأداء السياسي للدولة، لغرض تكريس الهيمنة وتبريرها والتشديد على تماسك التحالفات الداخلية بين الامراء والعلماء، والبقاء على جاهزية الانتصار للمتحدرين من الحلف الديني كإحتياطي استراتيجي يمكن استغلاله في مواجهة الاخطار الداخلية التي تهدد السلطة، اذاراك القائمين عليها بأن دولتهم قامت على أساس الاحاق باستعمال القوة الغاشمة وليس الاندماج بصهر الجماعات والمناطق في وحدة سياسية ومجتمعية طوعية، وبالتالي فإن مبررات التمرد وعوامل الانشقاق ظلت قائمة.

ولذلك، فإن الجماعات السياسية التي نشأت داخل الدولة والمتناقضة معها حملت خطابات تحريضية مماثلة كرد فعل على خطاب الدولة الحامل لنفس الخصائص. ففي رد فعلها على إستئصالية النزعة لدى الدولة، تبنت الاحزاب والتنظيمات السياسية في السعودية أيديولوجيات تدعو الى تقديم نماذج الدولة البديلة، فقد خلقت الدولة نقيضها الموضوعي من خلال صناعة خطاب إجتناحي قائم على احتكار السلطة والثروة ونبد الشراكة الشعبية.

ويمكن التعرف على خصائص الخطاب التحريضي على النحو التالي:

أ - خطاب مؤدلج، أي كان يستعير مكوّناته من منظومات فكرية متباينة دينية أو علمانية ليبرالية أو شيوعية. فقد أضفت الاحزاب والتيارات السياسية في السعودية طابعاً أيديولوجياً على خطابها السياسي، يتبين ذلك من اللغة التي كانت تصاغ فيها الافكار،

وأمية، وتحمل هذه الحركات استراتيجية مثالية مصممة نظرياً لاصلاح الكون. فقد كانت فكرة الأمية من المبادئ المحورية التي يقوم عليها الخطاب التحريضي لدى هذه الجماعات، فقد بشر بها اليسار الشيعة ولافوتنا الإشارة هنا أن النشاط الديني السلفي الرسمي والشعبي على المستوى الدولي قائم على مبدأ أمية الاسلام ونشر الدعوة في كل أنحاء المعمورة التي غمرتها الجاهلية بحسب الكتابات السلفية الارشادية، وقد سعى تنظيم القاعدة الى تحقيق هذا المبدأ عملياً من خلال اعلان حرب مفتوحة الجبهات على المسرح الدولي.

الخطاب الاصلاحي

منذ مطلع العام الفائت، أي يناير عام ٢٠٠٣ بدأت السعودية تشهد تحولاً جوهرياً في العمل السياسي على مستوى الخطاب الميثوث والمستوى التنظيمي، وهذا يعد في حده الأعلى إيذاناً بتآكل الخطاب التحريضي بكل خصائصه الواردة سابقاً، ويمكن تسليط الضوء على أهم مفردات التحول والتي يمكن أن تكون مقومات لخطاب سياسي جديد ووطني في آن. فهذا الخطاب كما يمكن توصيفه في الفترة الراهنة على أنه:

أ - سياسي بالدرجة الاولى، حيث ثقل فيه الصبغة الايديولوجية رغم أن المشاركين في صياغته والترويج له مازالوا محتفظين بهوياتهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية. فهذا الخطاب لم يؤسس للترويج لأفكار بقدر إهتمامه وتركيزه على المطالب ذات الطابع السياسي، ولكنه كذلك فإنه جاء الى حد كبير خالياً من التعبيرات والميول الايديولوجية. إن من الضروري الإشارة الى أن أية محاولة لاضفاء لون خاص على الخطاب يفقد زخمه الاعلامي والشعبي، تماماً كما حصل بالنسبة للعريضة الثالثة التي بالرغم من أنها استمدت جزءاً كبيراً من انتشارها وزخها السياسي من الروح العمومية التي نغختها عريضتنا (الروية) (دفاعاً عن الوطن) الا أنها لم تحظ بإهتمام وتأييد واسع النطاق ولم تستقبل بترحيب مفتوح من قبل كافة فئات المجتمع، والسبب في ذلك أن غالبية القائمين عليها كانوا يمثلون خطأ فكرياً وفئوياً، إضافة الى المسحة الايديولوجية الفاقعة التي كست عبارات ومضامين ومطالب العريضة، فيما كان الاتجاه العام لدى دعاة الاصلاح من مختلف الجماعات والتيارات السياسية يتجه نحو الاتفاق على أجندة سياسية موحدة من حيث المطالب المرفوعة الى القيادة السياسية، باعتبار أن هذه الاجندة قابلة لأن تكون عامل توحيد دون الانغماس في مرحلة الاستحقاق

السياسي قبل حلول أوانها.

ب - عمومي وطني، أي أنه خطاب جماهيري موجّه لكافة فئات الشعب ويستهدف أيضاً إيصال رسالة الى عامة الافراد وينطلق من مشاعر ومبادئ وطنية. ولكونه مكرّس لمعالجة مشكلات ذات بعد وطني، وتمس كافة أفراد الشعب، أمكن القول بأنه خطاب وطني، ويعبر عن مجموع الافراد وليس فئة محددة. ج - عقلاني: لم ينشأ الخطاب كرد فعل على أوضاع خارجية وإن كانت هذه الأوضاع وفرت مناخاً وسيطاً سياسياً مناسباً لنشأته، فقد تشكل هذا الخطاب وارتبط بظروف داخلية محضة، وجاء كرد فعل على أوضاع محلية اقتصادية وسياسية وأمنية وإجتماعية ولا يحمل معه مشاريع بديلة مستوردة من الخارج، أي أنه لا يدعو الى نقل (النماذج الجاهزة) بقدر ما يدعو الى إيجاد حلول شاملة وصحيحة لمشكلات غير قابلة للتحويل. وينبذ أصحاب الخطاب فكرة الترويج لمشروعهم الاصلاحي عبر إثارة الحماسة العاطفية في قلوب المناصرين من أجل تجنيدهم وكسب ولاهم، بل يؤكد الخطاب على عقلانية الخطاب في ابلاغ رسالته وفي إستهدافاته وأنه ينطلق من مبادئ واضحة ومحددة وليست استفزازية أو انفعالية، ومازال يرى في أن هناك هامشاً من التفاهم بين دعاة الاصلاح والسلطة ما يحول دون تطوير خيارات الضغط على الدولة من أجل الاصلاح.

تخلي الجماعات السياسية عن

مبدأ الأمية أعانها على تشكيل

أرضية عمل مشتركة

د - سلمية: أي أنه لا يستهدف في تحقيق انتشاره والتعبير عن نفسه اللجوء الى وسائل عنفية في التعبير عن نفسه، كما أنه لا يستهدف إزالة واجتثاث النظام القائم بل يتمسك بشدة بضرورة تطوير النظام الحالي ومؤسساته بطريقة سلمية الى مستوى يسمح بتوسعة قاعدة المشاركة السياسية والتمثيل العادل والمتكافئ في عملية صناعة القرار وإطلاق الحريات العامة والسماح لنشوء مؤسسات المجتمع المدني، ووضع خطة إصلاحية إقتصادية من أجل معالجة مشكلات البطالة والدين العام والفقر.. ويؤكد أنصار هذا الخطاب بأنهم شركاء في مناهضة العنف والدفاع عن الوطن في مقابل محاولات جرف البلاد الى مزلق العنف. هـ - واقعي: أي أنه لا ينطلق من مثل مجردة أو نظريات تسبح في الفضاء، بل هو ينطلق من

واقع المجتمع ومشكلاته ويتبنى حلولاً لقضايا ذات صلة حميمة بما يجري في حياة الافراد اليومية. فقد تخلت الجماعات السياسية المشاركة في تصميم وتعميم الخطاب الاصلاحي عن الانصهار في مشروع أممي تديره أطراف خارجية، بل يرفض رجال الاصلاح تدخل أي جهة أجنبية مهما كانت في الشؤون الداخلية للبلاد إيماناً منهم بأن الأطراف الخارجية لها مصالح وأطماع في الداخل وتحاول استغلال دعوات الاصلاح في علاقات ابتزازية، فيما لا تزال هناك فرصة للتوصل الى اتفاق مع القيادة السياسية على تحقيق التطلعات الشعبية الاصلاحية ضمن الإطار الوطني.

قد يقال بعد ذلك كله، أن من الميكرو جداً الحديث عن تبلور خطاب وطني إصلاحي يحظى بإجماع التيار العام في السعودية، على أساس أن ما يستند اليه الحديث لا يتجاوز عريضتين وقعتها دعاة إصلاح من كافة التيارات السياسية، فيما قد تكون العريضة الثالثة بمسحتها الايديولوجية وتمثيلها الفئوي الغالب ليلاً مضاداً على دعوى تشكل خطاب اصلاحي. ولكن يمكن الرد على ذلك بالقول بأن العريضتين هما ثمرة لنشاطات واتصالات ولقاءات عديدة وتحولات فكرية شهدتها الساحة السعودية في السنوات الأخيرة وأوصلت الى مرحلة متطورة كان فيها الجميع مؤهلاً نفسياً وفكرياً وسياسياً للدخول في أعمال سياسية مشتركة، وأن السيرة العامة تؤكد بان لا خيار أمام الجميع سوى التمسك بخيار وطني بوصفه مقدداً جماعياً، إن لم تعد الاعمال الفئوية مجدية ولم يعد البحث عن حلول جزئية ومنفردة حاسمة.

نتيجه أخيراً الى أن هناك فئة داخل المجتمع تحاول حشد جمهورها بالتوسل بالخطاب التحريضي ونخص بالذكر علماء التيار الديني المتشدد وجماعات العنف، ولكن هذا الخطاب يتآكل حالياً لصالح الخطاب الاصلاحي العقلاني الذي لم يعد يتحرك على أساس دعاوى ايديولوجية محضة وإن حاول بعض من يحسبون عليه ذلك. إن أصحاب الخطاب الاصلاحي يتحركون على أساس ملامسة مشكلات المواطن وقضاياها اليومية والمباشرة، وهذا يجب أن يكون عامل تطمين للمجتمع والدولة معاً، والسبب في ذلك أن المجتمع يستشعر بأن صوتاً وطنياً موحداً ينطلق من كافة أرجاء البلاد ويهدف الى إيصال مطالبه الى القيادة السياسية ويعبر عن هوم أفرادها قاطبة، ومن جهة أخرى يملئ هذا الخطاب على الدولة أن تكن كف عن لغة التجرير والتخوين وأن تضع الخطاب وأصحابه في الموقع اللائق بهم، لأنهم يأتون إليها ملوثين ووطنية ونزاهة وإخلاصاً.

الحوار الوطني الثاني

من الحوار الفكري الى الحوار السياسي



الدكتور محمد عبيد جاللي

العام المحلي ضد التطرف الفكري وضد العنف الذي وصل بأذاه الى المسؤولين من كبار الأمراء، إلا أنه في نفس الوقت صعب حصر النقاش في الإطار الفكري المحض، أو على الأقل تناول مواضيع كالغلو بشكل متناسب من زوايا مختلفة، رغم أن مواضيع الحوار الأخير في عناوينها العريضة متعددة.

ذلك أن المجتمعين بل والمواطنين الذين يرقبون حوار مكة وقبله حوار الرياض، بمن فيهم المسؤولين، كانوا يتحدثون غير بعيدين عن ظروف الأزمة التي تعيشها البلاد وملابساتها المختلفة. كان الوضع الأمني المتأزم مسيطراً، وموضوعات الإصلاح تملأ الأفق بأصدائها، خاصة مع طرح العريضة الجديدة التي نادى بملكية دستورية ووضع دستور دائم للبلاد. الجو العام في المملكة ملبد بالسياسة، والمواضيع المبحوثة متلبسة بالسياسة من رأسها الى أخمص قدميها، والمتحاورون في كثير منهم ليسوا منظرين بالمعنى المتعارف عليه، بل يمثلون قطاعات رأي وجماعات مصالح، وممثلي مذاهب ومناطق، ومنتمي أحزاب سياسية من ذوي التاريخ العريق. ومثل هؤلاء لا يمكنهم مناقشة موضوع الغلو من زواياه الفكرية دون الخوض في موضوع السياسة خوضاً.

وهذا ما حدث بالفعل في مؤتمر الحوار الوطني الثاني. فقد بدا الحوار سياسياً منذ يومه الأول، رغم شحة ما رشح عنه وإحاطته بالسرية والكتمان، ورغم أن بعض الأوراق المقدمة، والتي نشر مركز الحوار الوطني ملخصات لبعضها، تحمل طابعاً تقليدياً يحدّث في مناقشة الموضوع، وكأن بينها وبين السياسة ما بين الأرض والسماء.

لقد أثارَت بعض أوراق الحوار جدلاً

بالرغم من أن موضوع الغلو الذي بحثه المؤتمرون في مكة في مؤتمر الحوار الوطني الثاني يحمل أبعاداً فكرية، إلا أن المؤتمر الحواري، بل مركز الحوار نفسه مدفوع بضغوط السياسة المحلية والدولية. من الصعب اليوم أن تناقش القضايا في المملكة بعيداً عن خلفياتها السياسية والاجتماعية. فلا يوجد تنظير في الهواء، وقد كان حرمان المواطنين لعقود طويلة من الدول في السياسة ودهاليزها باعتبارها حكراً شخصياً على العائلة المالكة، وباعتبارها أحد (أبواب الشر) والأذى الذي يمكن أن يصيب المواطن.. ذلك الحرمان الطويل أدى بنتائج معاكسة تماماً. صحيح أن السياسة تقتحم بيوتنا وتمتزج مع خبزنا اليومي وتجري فينا مجرى الدم، وتؤثر على كل حركاتنا وسكناتنا بل وتفصيل عباداتنا.. إلا أن المملكة تشهد تركيزاً للأبعاد السياسية غير مألوف، مدفوع بالرغبة في التغيير، وبالشعور المطلق بأن السياسة تمددت في الماضي فدخلت كل شيء، وبالتالي فإن الحلول السياسية - بغض النظر عن حجم صحة ذلك - هي ما يمكن البدء به، وأن كل الأمور يجب أن تعالج من زواياها السياسية.

بالطبع فإن المواطنين الذين يناقشون الفقر والبطالة والفكر والعنف والتعليم والخدمات كما المفاهيم الكلية الكبرى المتعلقة بالوطن كالوحدة والهوية. إن مناقشة هذه المواضيع يمكن أن تقارب سياسياً بشكل محض.. أو أن بعضها سياسي بأصله.. لكن هذا لم يكن في بال المسؤولين عن الحوار الوطني، أو من دعا اليه، أو من نادى الى الحوار وتأسيس مركز له.

ولئن خدم الحوار الوطني صانع القرار السياسي في بعض أغراضه، كحشد الرأي

كبيراً، نظراً لتنوع المشارب الفكرية والمذهبية والسياسية، كورقة دور مناهج التعليم في نشر ثقافة الإرهاب والتطرف والغلو، وكذلك العلاقة بين الغلو الديني والأوضاع السياسية. وما قيل أثناء النقاش وتداول الرأي - حسب بعض المشاركين في المؤتمر - كان شديد السخونة، ولأمس قضايا لم يكن لطرح لولا استشعار الجميع بأن الوضع الداخلي وصل الى مراحل متقدمة من التأزم، وأن الدولة - وليس نظام الحكم فحسب - تعيش ظروفاً عصيبة، وإرهاصات تغيير عميقة، وتراجع لدور الدولة مقابل قوى المجتمع المتوثبة للإصلاح. لقد طرح مثلاً موضوع الآثار الإسلامية في الحجاز، وهو موضوع من المحرمات، وطالب عدد من المؤتمرين التوقف عن تدمير الآثار الإسلامية، بل وغير الإسلامية بحجج الشرك، كما طالبوا بإعادة الإهتمام بها وتعميرها لأنها تمثل الذاكرة العامة لجموع المسلمين وليس لسكان المملكة والحجاز بصفة خاصة.

أيضاً ناقش المؤتمرون دور الإعلام المحلي في نشر التعصب والغلو، وقد قدمت ورقة ضعيفة تناولها المؤتمرون بالنقد، ورأوا بأن الإعلام ساهم في نشر التطرف



الدكتور السيد محمد علوي المالكي

فشرائح المجتمع في المملكة متقاطعة متدايرة (لخدمة السلطة) - وها هي الآن تحاول أن تتفاهم وتتعرف على بعضها عن قرب، ربما مرة أخرى (خدمة للسلطة والمجتمع معاً).

في مؤتمر الحوار الأول، قال الشيخ محمد عبده يماني، وزير الإعلام السابق، وأمام ولي العهد أنه لم يكن ينوي حضور المؤتمر (في الرياض آنئذ) وكيف يمكنه أن يحضر للقاء أناس سيقومون بشتمه والتعريض بدينه وأخلاقه.. أناس سبق لهم أن كفروه وتهجموا عليه؛ ولكنه - كما أضاف - وجد أن الأمور ليست بذاك السوء، وأن إمكانية التلاقي والحوار والتفاهم ممكنة.

وفي مؤتمر الحوار الثاني، ألمح الدكتور السيد محمد علوي المالكي إلى شيء من ذلك، حين ألقى كلمته أمام ولي العهد، وأشار إلى ما بين علماء الحجاز وبين من أسماهم بـ(طلبة العلم) أي العلماء النجديين من سوء علاقة، والذين كان السيد المالكي يؤمل أن يخف غلوائهم وتشدهم، خاصة وأنه واحد ممن أوزي كثيراً بسببهم، حيث ظهرت الفتاوى الكثيرة التي تكفروه وهو علم الحجاز الديني، هذا غير الكتب التي ألفت ونشرت داخل المملكة ويترخص من مسؤوليها، الذين لازال بعضهم إلى اليوم يكن للمالكي

أهل الحق مع أهل الضلال؟! ٢ - إن الحوار يمنح المذاهب الدينية وكذلك المذاهب السياسية التي يمثلها الليبراليون (أو حسب تعبيرهم العلمانيون) شرعية التواجد والعمل والنشاط بين معتنقي المذاهب والأفكار السياسية الأخرى التي تعرضت للقمع منذ تأسيس المملكة، ورجال الدين الوهابيون لا يرون إلا القمع والصهر للمختلف معهم مذهبياً وأيديولوجياً.

٣ - إن الحوار الوطني قد يفضي إلى نقد ممارسة المؤسسة الرسمية وهو سيصبح تظاهرة ضدها، باعتبارها المسؤولة عن ترويج الفكر المتطرف التكفيري وعن ترويج الغلو، وكل ما يقدم من نقد تتحملة هي بالدرجة الأساس، سواء ذاك الذي تتضمنه مناهج التعليم، أو الفتاوى غير المتعلقة أو التحريض على الآخر من المتنابر الدينية السلفية. ولم يشأ شيخ المؤسسة أن يحضروا مؤتمراً أو يباركوه وهو يعني قدحاً في فكرهم ومسلكتهم.

٤ - إن مؤتمر الحوار قد يفضي من وجهة نظر رجال المؤسسة الدينية إلى إشراك الفئات المذهبية والمناطقية المهمشة في إدارة الدولة، وربما في المؤسسة الدينية نفسها، أو اختلاق مؤسسات مشابهة لكل منها.

لهذا فإن الكثيرين رفضوا دعوة الحوار، ليس بين المؤسسة الرسمية، بل بين القريبين منها في المنهج الإقصائي، وإن كانوا متباعدين عنها سياسياً، مثل ناصر العمر وسفر الحوالي وعبد الله الجبرين وأضرابهم. لقد قلب هؤلاء ونظرائهم الرسميون الأمر فوجدوا أن المشاركة ليس فقط غير صالحة وغير مفيدة لهم بل ربما تكون (محزنة).

فضلاً عن هذا، ورغم مشاركة السلفيين في المؤتمر بشكل مكثف، فإن كثيراً منهم دخلوا بنية (إبعاد الضرر أو تخفيفه) وعدم ترك الساحة من وجهة نظرهم لأصحاب البدع والشرك؛ ولهذا كان لبعض هؤلاء صولات وجولات في جلسات الحوار، بعضها اتسم بالهدية، بل أن بعضهم تجاوز - كما يقول مؤتمرون - موضوع المؤتمر، وكاد أن يصرح بكفر بعض الحاضرين، وغمز من قناتهم. لكن تجربة الجلوس والنقاش لا بد أن تؤثر إيجابياً في رؤية جميع المشاركين،

لأنه اعتمد ترويج الفكر والرأي الأحادي، وأقصى الكثير من التوجهات والآراء، حتى أصبح المجتمع رهين الرؤية الأحادية للمواضيع. وكان ذلك المدخل الكبير للتحرف. أيضاً تحدث البعض عن ضرورة وجود هامش حرية كبير للإعلام في مناقشة القضايا المحلية، وكذلك في تأسيس الصحف والمجلات وتخفيف القيود بهذا الشأن، وكذلك المطالبة بتعديل نظام المطبوعات لأنه لا يتلاءم مع المرحلة الحالية لأنه إعلام رسمي ويجب أن تتوفر القنوات للآراء الأخرى.

في صلة موضوع الغلو والإرهاب بالأوضاع الاقتصادية، فإضافة إلى الأوراق المقدمة بهذا الشأن، والتي انتقدت الأداء الحكومي الإقتصادي، والتلاعب في المال العام وهدره، وعدم تلبية المطالبات الأولية للمواطنين، وعدم القدرة على جذب الاستثمارات بسبب القيود الحكومية الكبيرة.. إضافة إلى ذلك، كان واضحاً أن النقاش اتجه إلى تعزيز حقيقة أن الإنهيارات الاقتصادية لم تكن بسبب وضع خارجي (انخفاض أسعار النفط مثلاً والتي شهدتها المملكة في فترات سابقة) وإنما في الأداء الحكومي، وفي ضعف الرقابة المالية، وانتشار الفساد والنهب لميزانية الدولة وممتلكاتها.. وكل ذلك يؤثر إلى مسؤولية الطاقم الحاكم من الأمراء أنفسهم. كما أن الأغلبية من المجتمعين رأيت بأن سوء الأوضاع الاقتصادية له دور حاسم في تأجيج العنف.

من زاوية المشتركين في المؤتمر، فإن الجميع يعلم بأن المؤسسة الدينية الرسمية ترفض مبدأ الحوار وهناك من بين الأمراء من يعضدها في ذلك، من باب المناقصة ضد ولي العهد، ولهذا رأينا تخلف الأمير سلطان في حفل استقبال المؤتمرين في نهاية المؤتمر، وحتى الأمير نايف وزير الداخلية فإنه جاء إلى الحفل على مضض ولم يكن يشعر بالإرتياح من ذلك. رجال المؤسسة الدينية يرون التالي:

١ - إن الحوار الوطني يضع المذهب الصحيح (المذهب الوهابي الرسمي) على قدم المساواة مع المذاهب الأخرى التي يعتبرونها شركية وبدعية (الصوفية والشيعية والإسماعيلية) فكيف يتساوى الحق والباطل حسب رأيهم، وكيف يجتمع

توصيات مؤتمر حوار مكة

- ١ - دعوة المؤسسات العلمية الشرعية، للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو مثل: الارهاب وجماعة المسلمين ودار الحرب ودار الكفر ودار الاسلام والطائفة المنصورة... الخ.
- ٢ - الدعوة لدراسة علمية شاملة ومعقدة لظاهرة الغلو في المجتمع السعودي: اسبابها ومظاهرها وآثارها وعلاجها، لتبني في ضوئها استراتيجية شاملة للمعالجة.
- ٣ - تسريع عملية الاصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال: انتخابات اعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٤ - تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتنفيذية.
- ٥ - التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، ولولويات الانفاق والصرف على الاحتياجات الاساسية للمواطن وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة، والتأكيد على خفض الدين العام وفق آلية صارمة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة حول ذلك.
- ٦ - الدعوة الى تجديد الخطاب الديني، بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لاحوال العالم الخارجي، والتعاطي معها بانفتاح، ومتابعة وتفاعل.
- ٧ - التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الامة ومستقبلها، كقضايا الحرب والسلم، وان يوكل ذلك الى الجهات المؤهلة للفتوى، والارتقاء بمستوى ادائها وآليات عملها.
- ٨ - ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتمع السعودي، وتربية الاجيال في المدارس والجامعات على ذلك مع فتح ابواب حرية التعبير المسؤولة التي تراعي المصلحة العامة.
- ٩ - تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على ايدي المتخصصين، بما يضمن اشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للاسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها.
- ١٠ - دعم المناشط الطلابية غير الصفية، وتحديد الياها، وانشاء مراكز للشباب الذكور واخرى للاناث داخل الاحياء السكنية، تتولى تنظيم البرامج الهادفة، والاهتمام بحاجات الشباب لتنمية روح الابداع والابتكار، مع تأهيل المشرفين عليها، وفق ضوابط محددة.
- ١١ - رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها، بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.
- ١٢ - تعزيز دور المرأة في كافة المجالات، والدعوة لتأسيس هيئات وطنية متخصصة، تعنى بشؤون الطفل والمرأة والأسرة.
- ١٣ - الدعوة لفتح الباب لمن يريد الاقلاع عن العنف والافساد في الارض، والرجوع عن اخطائه، وعدم نبذه، والتشدد في معاملته، والعمل على ادماجه بالمجتمع.
- ١٤ - تأمين المحاكمة العادلة امام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والارهاب، وتمكينهم من اختيار محامين عنهم، يلتقون بهم كلما رغبوا في ذلك.
- ١٥ - وضع استراتيجية شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص التوظيف والتدريب والتأهيل والتوسع في برامج القبول في مؤسسات التعليم المختلفة.
- ١٦ - التأكيد على التوازن في الطرح الاعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك، مع البعد عما يثير الفرقة والشقاق، ويراعي التنوع الفكري والمذهبي.
- ١٧ - الاهتمام بالخطاب الاعلامي الخارجي وتطويره لمواجهة التحديات المعاصرة، والدعوة لانشاء وحدة متخصصة بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تعنى بحوار الحضارات والثقافات والدراسات المتعلقة بها.
- ١٨ - اوصى المشاركون بأن يكون موضوع اللقاء الثالث واحدا من الموضوعات التالية: العلاقة بين الحاكم والمحكوم - حقوق المرأة وواجباتها - المشاركة الشعبية السياسية - التعليم.

كراهية مؤسسة على الاختلاف المذهبي والمناطقي.

بالرغم من كل ذلك، فإن الأجواء العامة التي سادت داخل ملتقى الحوار تحمل بذورا إيجابية للغاية، فهي مرحلة تأسيس للعلاقة بين شرائح المجتمع المتضاربة، ولقد اكتشف كل خصمه أو من يعتقد أنه كذلك. ولا شك أن التغير لن ينحصر في رؤية الوهابيين إلى من عداهم، بل وأيضاً في رؤية الآخرين تجاه التيار السلفي نفسه والألوان الكثيرة التي تتنازع مؤيديه. وهناك إجماع كبير بأن الشيخ الحصين الذي قاد مؤتمر الحوار كان شخصية غير عادية في علمها وثقافتها واحترامها ونزاهتها وتقديرها للمشاركين جميعاً. وهذا الإنطباع نقل إلى مختلف مناطق المملكة التي شاركت في الحوار وإلى كل الحوارات الصغيرة التي عقدت في مدن عديدة من المملكة بعد انفضاضه الرسمي.

التطبيع المذهبي إن صح التعبير كان مدخله سياسي: أمر من ولي العهد، وعبر نافذة واضحة: مركز الحوار الوطني.. مثلما كان التقاطع والحرب المذهبية قد جاءت عبر بوابة سياسية وبموافقة سياسية. لذا لا يمكن تحميل التيار السلفي وحده ما نشهده من انقسام خطير في المجتمع السعودي، بل النخب السياسية والتكنوقراطية أيضاً. وإذا كان الغرض من من الحرب المذهبية هو الإخلال بتوزيع السلطة والثروة، أو احتكارهما.. فإن إيقاف الحرب المذهبية، سيفضي - كما يتوقع - إلى توزيع أكثر عدلاً للسلطة والثروة، وهذا وحده كفيل بتهذئة الأوضاع وتقوية اللحمة بين أفراد المجتمع، وتوثيق عرى العلاقة بين الشعب والعائلة المالكة.

يجب أن ينجز الإصلاح السياسي ليؤتي الحوار الوطني ثماره، أما إذا اتخذ الصفة المذهبية - وقد خففت في المؤتمر الثاني، ويمكن أن تخفف في اللقاء الثالث بعد ثلاثة أشهر - وتم الإصرار عليها، فإن المشتركات بين المتحاورين، أي بين فئات المجتمع، ستكون قليلة، أو عرضة للجدل والخصام، أما موضوعات الإصلاح فستوفر بدائل التقاء وتصنع أخرى، تعوِّض عن الاختلاف العقدي، وتدعم منطق المصلحة الوطنية.

نظرة على تأسيس الجمعيات

قبل تشويه مؤسسات المجتمع المدني

على عقب ويُسَوِّه مهمته بطريقة ساهرة، لأن مهمة المؤسسات الأهلية ليست الاستعانة بالدولة للدفاع عن حقوق المجتمع بل تطوير مؤسسات قادرة على نقل شكاوى المواطنين إلى الدولة سواء كان مصدر وسبب المشكلة هو الدولة أو القطاع الخاص.

من المؤسف القول بأن اللجان المعلن عنها في الآونة الأخيرة تثير مخاوف إزاء هيمنة الدولة على مجال عمل المجتمع المدني المراد تدشينه حالياً، والعيب بوظائفه وأهدافه بطريقة تؤدي إلى تقويض مهمته المستقبلية. فمنذ الإعلان قبل ثلاث سنوات عن لجنة حقوق الإنسان مرتبطة مباشرة بالملك، والانتقادات تختنم حيلاً ما تنوي الحكومة القيام به من الإعلان عن لجان حقوقية ونقابية يفترض أن تكون منبثقة من المجتمع ومنفصلة تماماً عن الجهة المستهدفة من تشكيل هذه اللجان.

قد تستغل الحكومة غياب ثقافة المجتمع المدني وتقاليده عمل نقابي وحقوقى بين الغالبية العظمى من السكان من أجل تعميم هذه الفطريات في مناطق المملكة، وقد تحسب ذلك جزءاً من العملية الإصلاحية، إلا أن قوى الإصلاح مطالبة بفضح هذا الزيف في مرحلة مبكرة قبل أن يتمدد الورم في الجسد، إذ أن انتشار هذا النوع من المؤسسات قد يؤدي في مرحلة لاحقة إلى تقييد دور المجتمع المدني الحقيقي. فالدولة تحاول بتلك الفبركات الأسماك أوقل بخيوط اللعبة السياسية الداخلية في مرحلة لاحقة، وثانياً من أجل إجهاد ولادة المنافس المستقبلي، الذي يدفع به المجتمع المدني نحو الواجهة.

قد يغري البعض الإعلان عن لجان ذات طابع حقوقي أو حتى نقابي، وقد يعدّه فقرة نوعية للامام، غير أن ما يلزم الانتباه إليه أن لجاناً ترعاها الدولة وتضع نظامها الداخلي لا يمكنها إلا أن تكون مسبوحة أوقل، أي أن تكون مسلوطة التأثير في المسرح السياسي المحلي، بحيث تفقد قدرتها على التحول إلى جزء من عملية الضغط التي يمارسها المجتمع المدني على الدولة، وهذا بدوره ينعكس على الديمقراطية نفسها، التي بالتأكيد ستعرض إلى تشويه كبير بسبب التشويه الخلقية للحاضن الأول، أي المجتمع المدني. فلا يمكن الاطمئنان إلى نشأة ديمقراطية صحيحة ونزيهة ما لم يتم تأمين القاعدة التي يركز عليها البناء الديمقراطي، وهذا بدوره يقتضي محاربة وضع محاولات الحكومة النازعة نحو إعطاب مبركر لمفعول مؤسسات المجتمع المدني.

وكان الدولة قد متحت نفسها شهادة براءة سلفاً، والأشد غرابة أن يتم ربط عمل الجمعية ونشاطها وتنظيمها الإداري بوزارة العدل والشؤون الاجتماعية، فقد جاء في (التنظيم الإداري) للجمعية ما نصه: (تعقد الجمعية العمومية اجتماعاتها في مقر الجمعية ويجوز أن تعقد في مكان آخر بعد موافقة وزارة العدل والشؤون الاجتماعية على ذلك). كما أن الاجتماعات الطارئة تتم (بناء على طلب من مجلس الإدارة أو من عشر أعضائها العاملين على الأقل بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المسبقة على ذلك). كما جاء أيضاً بأنه (يجوز للجمعية العمومية - بموافقة أغلبية أعضائها الحاضرين - تحويل الاجتماع العادي - بعد الانتهاء من مناقشة جدول أعماله - إلى اجتماع غير عادي لمناقشة بند أو أكثر من البنود التي تستدعي ذلك شريطة أن يتم ذلك بموافقة الوزارة). أي أن الجمعية خاضعة بصورة وأخرى تحت إشراف وسلطة الدولة.

هناك خشية من هيمنة الدولة

على مجال عمل مؤسسات

المجتمع المدني والعيب بوظائفها

وتقويض مهمتها المستقبلية

والملاحظ أن جميعتي حقوق الإنسان والصحافيين السعوديين تكاد تكونا نسخة طبق الأصل من جمعية الدفاع عن العمال السعوديين، فقد أعلن عن تأسيسهما في الرياض، ومن سخرية القدر أن تكون لوزارة الداخلية دخالة شبه مباشرة في تأسيس الجمعيتين، على أن تمثلاً طبقاً لنظام وزارة العدل والشؤون الاجتماعية، فيما تكون جمعية الصحافيين خاضعة تحت إشراف وزارة الإعلام.

إن أقل ما يقال عن الطريقة التي تأسست بها هذه الجمعيات، أنها تأسيس خاطيء بل وخطير للمجتمع المدني الذي يجب أن تكون نشاطاته مسافة احترازية ضرورية بعيدة عن الدولة، وأن تكون مؤسساته مستقلة استقلالاً تاماً عن الدولة. في واقع الأمر، أن تأسيس جمعيتين للدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص تكون مرتبطة بالدولة يقلب مفهوم المجتمع المدني رأساً

أعلن مؤخراً عن تأسيس أول جمعية للدفاع عن حقوق العمال السعوديين في القطاع الخاص، طبقاً لأحكام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ وتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ، وقواعدها التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٧٦٠ وتاريخ ١٤١٢/١/٣٠هـ والتعليمات الصادرة بمقتضاها. وعقد المجلس التأسيسي للجمعية في مقر مجلس الغرف السعودية في الرياض في نهاية ديسمبر الماضي، وجاء في اللوائح الداخلية أن الجمعية تستهدف، إلى جانب الدفاع عن حقوق العاملين في القطاع الخاص، رعاية مصالحهم، والمشاركة في إعداد وتنفيذ برامج التدريب المهني والتعليم الفني، وتحسين شروط وظروف العمل في القطاع الخاص، ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى العمال. إن أول ما يلحظ على المعطيات الواردة في البيان التأسيسي والنظام الداخلي للجمعية أن نشاطات الأخيرة مقتصرة على منطقة الرياض وحدها، على أن يكون مركز الجمعية في الرياض العاصمة، وهذا قد يلحظ إلى أن الجمعية أشبه ما تكون بإعادة إنتاج لمركزة الدولة من خلال مركزة للنشاط الأهلي، بحيث يتم الانطلاق من المركز والتأكيد على محوريته في مجال عمل المؤسسات الأهلية. وقد يلحظ ذلك أيضاً إلى أن الجمعيات ستأخذ طابعاً مصطنعاً، أي أن لكل منطقة جمعيتها، بحيث تكون للمنطقة الغربية جمعيتها ومركزها جدة، وتكون للمنطقة الشرقية جمعيتها ومركزها الدمام وهكذا، وهذا التكاثر يعتبر تورماً غير حميد حين توضع في سياق عملية الاندماج الوطني والعمل الأهلي العام، وهذا لا يتنافى مع وجود منظمات فرعية ومؤسسات ذات صفة مناطقية ومحدودة، جماعة للدفاع عن المطوقين في مكة المكرمة أو جمعية للدفاع عن حقوق صائدي الأسماك في الدمام.

غير أن المثير للغرابة في جمعية الدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص، أنها أشبه ما تكون بإبن غير شرعي للدولة، فهذه الجمعية رغم أن هدفها الدفاع عن العمال السعوديين في القطاع الخاص، إلا أن أهدافها لا علاقة لها بالدفاع كما يظهر في قائمة الأهداف الواردة في بيانها التأسيسي، وثانياً أن كون خلقها الحقوقي مقتصر على القطاع الخاص مصادق للمثل الشائع (كالمستجير من الرمضاء بالنار)، فلماذا يستثنى القطاع العام، ويتم التركيز على القطاع الخاص،

اللقاء الوطني من ثمار النشاط الاصلاحي العام

دور التيار الاصلاحي في المرحلة القادمة

بالامكان مقاربتها بطريقة كلاسيكية نمطية، أي أنه فرض على القيادة السياسية طريقة في تشخيص الواقع القائم وآلية المعالجة، وليس الحوار الفكري سوى إحدى مفردات الاجندة الاصلاحية التي وردت في عرائض التيار الاصلاحي العام في البلاد.

لا يستدعي، والحال هذه، القول بأن مسيرة الاصلاح يجب أن تتوقف عند نقطة الحوار الفكري، بل أن الأخير يمثل فاتحة ضرورية لعملية إصلاحية واسعة النطاق ولابد أن تكون متفصلة على كامل رقعة الدولة. إن هذه العملية تتطلب بالضرورة وقوداً شعبياً كافياً ورخماً اعلامياً متصلاً ونشاطاً سياسياً متنامياً من أجل كسر الجمود الذي عاشته الدولة طيلة سنوات ماضية وحرمت الجميع من التوصل الى مرحلة هي الآن تعيشها واقعا مفروضاً. أي دون إرادة منها، وكان بالامكان أن تعبر اليها منذ زمن بعيد، وأن تعيش الآن مرحلة مستطورة عوضاً عن الانشغال في إعداد تصاميم مرحلة متأخرة عن خط الاصلاح العام لمرحلة يفترض أنها استكملت شروطها وظروفها وغاياتها. بكلمات أخرى، أن ما تشهده البلاد حالياً من تبرعات مؤسسات مجتمع مدني (نقابية بالدرجة الأولى) وانبثاق مشروع اللقاء الوطني للحوار الفكري، واستهالات لحركة سياسية وطنية هي عناوين مرحلة سابقة، الامر الذي يتطلب دفعا سريعاً من أجل استكمال خطواتها لولوج مرحلة الاستحقاق والاعمار السياسي الفعلي، قبل أن تطوي المرحلة اللاحقة ما يجري الاعاد له الآن، لأن مضاعفات الدولة بالغة الخطورة، وأن حاجات الناس وتوقعاتهم شديد الالاح، ولا يمكن الانطلاق نحو حل لا يأخذ في الاعتبار هذين الحدين. صحيح أن اللقاء الوطني عقد تحت مظلة الدولة ورعايتها، ولكن الصحيح أيضاً أن الواقع القائم في البلاد قد ضغط بشدة على اتجاهات الحوار وموضوعاته ثم جسسته واقعا توصيات اللقاء الوطني، التي جاءت كوصلة غير متناغمة أو منسجمة مع

عقود من الزمن بغية تصحيح الاعوجاج في مسيرة الدولة، والدعوة الى وطن يضم الجميع بكافة فئاته وأطيافه ويستوعبهم في عملية إدماج وطني حقيقي ومتكافئ.

إن هذا اللقاء كان ضرورة أولاً وأخيراً وليس خياراً، وإن الدولة لا حسنة لها فيه، فقد تلاشت قائمة الخيارات من يد الدولة، ولم يعد أمامها الآن سوى قائمة الضرورات، وفي الضرورات يصبح الواجب وحده مطلوباً دون سواه، أما زمن الخيارات فقد أدبر منذ تباطأت الدولة عن إستثماره بصورة صحيحة إعتقاداً منها بأن الزمن كفيل بحل الازمات المستفحلة بالدولة، تماماً كما كان يحصل فيما مضى من سالف العقود، وغفلت عن حقيقة أن مصادر التعويض قد نضبت، وأن الأزمات قد أوصلت الدولة والمجتمع الى

الاجماع الوطني ليس مقتصرأ

على عنوان الاصلاح السياسي،

بل شمل بحسب توصيات اللقاء

الوطني مفردات الاصلاح وآلياته

عق الزجاجة، ولم يعد هناك ما يحول دون الخروج منها سوى بالتوصل بالأقصى من قرارات الضرورة التي بواسطتها تنقذ ما بقي من رصيد ومصادقية وأخيراً البقاء على قيد الحياة.

إن زعم البعض بأن اللقاء الوطني صنع واقعا جديداً يحاول بقصده أو خلافه نفي التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية الواسعة التي شهدتها البلاد طيلة السنوات القليلة الماضية، والصحيح أن اللقاء كان إحدى افرازات لواقع صنعته التحولات تلك وهو تظهر لها بالدرجة الأولى. فالدفع الدؤوب والمتواصل من قبل الطيف السياسي والفكري الواسع في المجتمع لجهة إصلاح الأوضاع العامة في البلاد أملى على الدولة منهجاً جديداً في التعاطي مع مشكلات ليس

مهما بلغ الاختلاف أو حتى المعارضة إزاء اللقاء الوطني للحوار الفكري في دورتيه الأولى والثانية، فسيظل علامة فارقة في تاريخ هذا البلد. إن هذا اللقاء، وفي الحد الأدنى لتقييم دوره ووظيفته وأهدافه، يعكس رأياً المنهج العام الذي نشأت عليه الدولة والسيرورة العامة التي حكمتها طيلة عقود طويلة، فلأول مرة في تاريخ السعودية يلتقي المختلفون من كافة المذاهب الدينية والتيارات الفكرية والسياسية تحت سقف واحدة وعلى طائفة واحدة ويتحاورون في أشد الموضوعات حساسية بعد أن كانوا بالأمس يتراشقون التهم ويتقاذفون الأحكام الاستصالية على قاعدة دينية. إنهم يلتقون الآن بعد أن جاء حصاد الشقاق والتمزق شديد المرورة، بل أنتج ما فيه هلاك الجميع، ووضع البلاد والعباد على حافة الهاوية السياسية.

قال البعض بأن اللقاء كان إنقاذاً للدولة من أزمته، وليكن كذلك وهو تحليل صحيح، ولكنه أيضاً إنقاذ للمجتمع من فتن كان للدولة اليد الطولى في صناعة ظروفها من خلال هذا الشيعاء الواسع لفكر الغلو والتطرف، الذي لحق أذاه الجميع في الداخل والخارج. لقد سمح اللقاء للمشاركين فيه نقل ما يخلق في نفوس الغالبية المتضررة من الشعب وأن تبوح بأفكارها وأن توصل صوتها المغمور لعقود طويلة من أجل طمس معالم الغلو والتشدد واستبدالها بقيم الاعتدال والتسامح والتعددية، تلك القيم التي بات الجميع ينشدها بعد أن بلغ التشطي في الجسد مستوى خطيراً يندب بتدثر أشلاء الدولة والمجتمع سواء بسواء.

لتأخذ الدولة من اللقاء الوطني ما تعتقد بأنه إنقاذ لها من ورط سياسية وأمنية وايدولوجية محدقة بمرکز السلطة، ولكن ما تأخذ هذه المرة لن يكون بلا ثمن، فاللقاء ليس ثمرة جهد فريد للدولة وحدها، بل هو تظافر جهود ساهم فيها رجال الاصلاح من مفكرين ورجال علم وعمل وأدب وصحافة ممن اضطلعوا بنشاطات إصلاحية طيلة

عنوان اللقاء وربما الغاية من أجله، كما أرادت السلطة السياسية منه، فقد كانت توصيات المشاركين في اللقاء الوطني الثاني أشبه ما تكون برجع العصى لعرائض التيار الاصلاحي العام، وهي ترديد لكافة البنود الواردة في عريضتي (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و(دفاعاً عن الوطن) وما تلاهما من عرائض.

إن ما تلفت إليه توصيات اللقاء الوطني الثاني أن سقف التطلع الاصلاحي بات متساوياً لا يختلف عليه أحد بمن فيهم القريبون من السلطة نفسها، إلى حد بات معه هذا التطلع يتردد ويفرض نفسه داخل أنشطة الدولة، أي أن المطالب الوطني الواردة في عرائض التيار الاصلاحي الوطني لم يكن بالإمكان تجاوزها وإغفالها، فقد أصبح الاتفاق عليها ظاهراً وواضحاً حتى وإن لم يسهم المشاركون في اللقاء الوطني في إعدادها وصياغتها ورعها للقيادة السياسية. بمعنى آخر، أن الإجماع الوطني لم يعد مقتصراً على موضوعة الإصلاح السياسي، بل شمل أيضاً مقدرات الإصلاح وألياته والمدة التي يجب أن تستغرقها العملية الإصلاحية الشاملة، وهذا شيء ربما لم يلفت الانتباه إليه في غمرة الضخ الدعائي الكثيف الذي تقوم به الدولة في ترويجها لمشروع اللقاء الوطني.

وهذا يدعو مرة أخرى رجال التيار الاصلاحي الوطني من كافة الطيف السياسي والفكري في المملكة لمواصلة جهودهم الإصلاحية التي باتت ثمارها واضحة للعيان، وأن يرفعوا من وتيرة النشاطات الإصلاحية المشتركة من أجل تعزيز الواقع القائم ورسم خط عملي للدولة والمجتمع للبدء بتنفيذ بنود الأجندة الإصلاحية. فليست الدولة وحدها العامل الوحيد الذي يحكم التحول السياسي، بل هناك قوى تغيير في المجتمع لابد أن تتخرط بصورة كثيفة في عملية التحول تلك، مع التذكير دائماً وأبداً بأن للدولة رؤيتها في الإصلاح وأهدافها منه ورجالها الذين تعتمد عليهم في إدارة مجرياته بطريقة تحفظ لها مصالحها وتحد من تأثيراته والخسائر الناجمة عنه، في المقابل، إن للمجتمع رؤيته وأهدافه ورجالها الذين يعول عليهم في تحقيق تطورات كافة فئات المجتمع من العملية الإصلاحية الشاملة. إن التجارب السابقة تنبه وتحذرنا أن الدولة ليست على إستعداد بلوغ مستوى التطلع الشعبي العام، وبالتالي فهي تسعى لبذل القليل من أجل جني الكثير، هذا إن كان القليل يحقق ابتداء الحد الأدنى من حاجات الناس. إن المرحلة الراهنة بما تحمل من أزمات شاملة وعميقة

لا تقبل حلولاً على هيئة (شراهات مقطوعة) أو تسويات سطحية، أو مسكنات مؤقتة، فالإصلاح الشامل والفوري بات عنواناً عريضاً للتغيير يتفق عليه الجميع من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق. وهذا ما تعكسه العرائض، ومنتديات الحوار العامة والخاصة وصفحات الجرائد المحلية، وأخيراً اللقاءات الفكرية، أي إن الحديث هنا لا يدور عن احتكاكات سياسية يتم الترويج لها من قبل قوى مغرضة، بل هو موقف شعبي وطني عام.

دور المجتمع في مقابيل السلطة

إن ثمة مناخاً سياسياً وثقافياً جديداً تعيشه البلاد منذ أكثر من عام، يترافق مع تحولات كبرى على مستوى منطقة الخليج، والعالم عموماً، وأن ما كان يرتجى من العائلة المالكة القيام به من أجل الافادة من المناخ الجديد ووضع البلاد على سكة الإصلاح السياسي قد تلاشى وهذا عطل الأساس العام بقدرتها على الاضطلاع بدور من هذا القبيل، مما فرض على قوى التغيير الاجتماعي أن تعيد تشكيل نفسها في إطارات أوسع، في عملية ملممة عفوية مدفوعة بالحاجة إلى بناء جبهة وطنية تكون قاطرة للإصلاح في السعودية. ولاشك أن الاستجابات الفاترة والمتلكئة

نزعة الامراء الكبار لاحتواء

المؤسسات الاهلية تنبّه الى

محاولات تشويه مفهوم الديمقراطية

والمساومات الساذجة أحياناً من قبل القيادة السياسية كانت تدفع غالباً باتجاه تعزيز خيار العمل الوطني المشترك لتكثيف الضغط من أجل إزالة الانسدادات الحاصلة في رأس السلطة، ومرور القرارات التاريخية المنتظرة وتجنبين البلاد كارثة محققة.

إن تأسيس مركز للحوار الوطني يمثل بداية صحيحة ولكنها تبقى في نهاية المطاف خطوة ناقصة، إذ إن الطرف الآخر من الحوار الوطني مازال غائباً، وهو المجتمع. إن الهدف من الحوار يكمن في وضع تصورات لمشكلات المجتمع مع الدولة، ولذا فإن اللقاء يجب أن يبدأ على مستوى المجتمع كيما يحقق أغراضه المنشودة. وما يظهر حتى الآن أن الدولة ترمي إلى تسوية مشكلة خاصة بها ومسؤولة عن صناعتها، فيما تدعو العرائض الإصلاحية إلى لقاء

وطني مفتوح يضم ممثلين عن كافة القوى السياسية والاجتماعية في البلد من أجل تحديد مشكلات المجتمع ووضع تصورات أولية لحلها. مع الالتفات هنا إلى أن توصيات المشاركين في اللقاء الوطني الثاني خالفت غرض السلطة السياسية وخرجت عن خط سيرها وانتقلت إلى مسار التيار الاصلاحي الشعبي. ولكن ما تدعو إليه العرائض الإصلاحية شيئاً مختلفاً وهو لقاء وطني يكون بين الدولة والمجتمع، وتشارك فيه الفعاليات السياسية والفكرية والاقتصادية من كافة المناطق ويكون لقاءً علنياً ومفتوحاً.

ثمة أمر لا يقل أهمية، أن اللقاء الوطني يسلط إلى ضرورة الاسراع في الاعدادات القانونية والسياسية من أجل تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فمن غير المنطقي الدخول في مشروع ديمقراطية دون خلق مجتمع مدني قادر على ادارة المشروع وتوفير الضمانات الكفيلة والظروف الضرورية لنجاحه واستمراره. وفيما يبدو فإن الحكومة بتحديد الامراء الكبار في العائلة المالكة ينزعون الى احتكار المؤسسات الاهلية داخل ماكينه الدولة كما ظهر في لجنة حقوق الانسان، ولجنة الصحافيين واخيراً لجنة العمل والعمال، وهذا يبعث على القلق إزاء محاولات تشويه مفهوم ودور وهدف المؤسسات الاهلية، مما ينبئ الى خطورة مستقبلية حين تبدأ العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية حيث تكون الدولة محوراً أساسياً في العملية بما يفرغ المشروع الديمقراطي من مضامينه الحقيقية وتحوله الى مجرد إطار مفرغ من محتوياته الصحيحة، تماماً كما يجري الآن في البحرين. وإلى حد ما في الكويت، حيث تخفي حكومات هذه الدول وراء لافتة الديمقراطية ممارسات أقل ما يقال عنها أنها مرواغة سياسية لغرض تضليل الرأي العام الدولي.

إن ذلك كله يفرض على المجتمع بكافة فئاته وقواه السياسية والثقافية أن يرسى أساسات المنظمات الاهلية المستقلة التي تعمل بعيداً عن سلطة الدولة وتدخلاتها، وأن تعزز واقعاً من خلال الاعلان عن تشكيلات نقابية ومهنية وسياسية وحقوقية وثقافية وأدبية والمطالبة بترسيمها بوصفها حقاً مشروعاً، وعدم السماح للسلطة بالتدخل فيما لا شأن لها فيه، لأن هذه التشكيلات تمثل قنوات تعبير مشروعة وضرورية لا يصال صوت المجتمع الى الدولة وهي أيضاً الحواضن الرئيسية لنمو ديمقراطية صحيحة.

السعودية حليف أميركا وخصمها



عبدالله ونايف: الإخوة الأبناء

نشرت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي مقالاً للبروفسور المساعد مايكل سكوت دوران المتخصص في دراسات الشرق الأدنى في جامعة برنستون وعضو رئيسي في مجلس الشؤون الخارجية. المقالة التي تنشر لاحقاً في هيئة بحث في مجلة (فورين أفيرز) المتخصصة، تحاول تلمس المواقف المرتبكة في السياسة السعودية وما تعكسه من صراعات داخل الأسرة المالكة والتوجهات المتناقضة لدى أقطاب الحكم في المملكة. وفيما يلي نص المقالة:

ولأبد. إن عقيدة التوحيد تكفل أيضاً مقاماً سياسياً محلياً فريداً للعلماء، فيحسب هذه العقيدة فإن العلماء وحدهم يملكون التأهيل الضروري لتأمين نقاء العالم.

فإذا كان التوحيد يشير إلى القطب الأيمن في المجال السياسي السعودي، فإن عقيدة التقارب بين المسلمين وغير المسلمين تشير إلى القطب الأيسر. فالتقارب يهدف إلى تطوير فكرة التعايش السلمي مع غير المؤمنين، كما تهدف إلى البحث في توسعة إطار المجتمع السياسي عبر شرعنة المشاركة السياسية من قبل جماعات يصنفها الوهابيون بوصفهم غير مسلمين مثل الشيعة، والعلمانيين ومناصري المرأة وغيرهم. في السياسة الخارجية، فإن التقارب يؤدي إلى إيقاف العمل بعقيدة الجهاد، بما يسمح للسعوديين العيش في سلام مع الأميركيين المسيحيين، والاسرائيليين اليهود، وحتى الإيرانيين الشيعة.

ومن الواضح، فإن الأمير عبد الله يربط نفسه بعمد التقارب، فقد ناصر تخفيف القيود على حرية التعبير في الشأن العام، وتطوير الإصلاح الديمقراطي، ودعم تخفيض سلطة العلماء كما أبدى استعداداً للسماح لحريات أكبر للأقلية الشيعية المضطهدة في السعودية. ومن خلال تعويم (الخطة السعودية) للسلام العربي

تخفّض من سلطة المؤسسة الدينية. فالعلماء والأمير نايف يلتزمون بموقف قائم على مبدأ التوحيد كما عرّفه مؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب. في نظرهم، فإن كثيراً من الناس الذين يزعمون بأنهم موحدون هم في

تحاشي تورط الأمير نايف في مناهضة الإصلاح لا يخفي ضلوع جهاز الأمن في قمع المصلحين

حقيقة الأمر مشركون وثنيون. وبالنسبة للعلماء السعوديين الأشد راديكالية، فإن هؤلاء الخصوم يشملون المسيحيين واليهود والشيعة وحتى أولئك السنة المسلمين غير الملتزمين بدرجة كافية. وبحسب عقيدة التوحيد، فإن هذه المجموعات تحيك مجمعة مؤامرة كبرى لتدمير الإسلام الحقيقي.

في أذهان العلماء، إن إزالة الممارسات السياسية والثقافية الشريكية في الداخل ودعم الحرب ضد الأميركيين في أفغانستان والعراق هما وجهان لعملة واحدة. فالجهاد ضد الوثنية، كما يردد العلماء دائماً هو مهمة غير منقطعة حتى قيام الساعة، أي حتى أن يتمكن التوحيد الخالص من تدمير الشرك مرة واحدة

إن السعودية في مخاض أزمة، فشعبها ينمو بسرعة بما يفوق إقتصادها، وأن دولة الرعاية فيها تتدهور بوتيرة سريعة، كما أن السخط المذهبي والمناطقي يتصاعد، فيما يتحول المتذمرون بصورة متزايدة إلى النشاطية الإسلامية الراديكالية. يدرك كثيرون بأن النظام السياسي السعودي يجب أن يتطور كيما يبقى على قيد الحياة، ولكن الانقسام الثقافي العميق يمنع النخبة من الموافقة على شروط الإصلاح.

فمن جهة، فإن بعض المتغربين في الطبقة الحاكمة ينظر إلى أوروبا والولايات المتحدة كنماذج للتنمية السياسية، ومن جهة ثانية فإن المؤسسة الدينية الوهابية تتمسك بتفسير العصر الذهبي للإسلام بوصفه مرشداً وتعتبر السماح لظهور صوت آخر غير وهابي شركاً.

لقد اتخذت الشخصيتان الأشد قوة في السعودية موقعين متعارضين في هذه المناظرة: فولي العهد الأمير عبد الله يميل باتجاه المصلحين الليبراليين، فيما يصطف أخوه غير الشقيق الأمير نايف وزير الداخلية إلى جانب العلماء. ويحظى الأمير عبد الله بسمعة عالية في الخارج، فيما يبدو الأمير نايف الذي يسيطر على الجهاز الأمني في هيئة مظلمة في الداخل. وتنقسم هاتان الجبهتان على سؤال محدد حول ما إذا كانت الدولة يجب أن

شجاعة مطلوبة وفي وقتها !

شكرًا وتحمية لكل الإصلاحيين الذين وقفوا أمام الأمير نايف في مكتبته يوم ٢٢ ديسمبر الماضي متحدين تهديداته، ومكرمين قناعاتهم بالإصلاح. لقد كانت مواجهة شجاعة، فقد جاء الأمير وهو يظن أن الأمن سيتأهون بشطحاته وتهديداته واستتبعه، ولكنه نسي أن الزمان قد أدرج من دعاة الاستبداد، وأن الخوف يجب أن يطلق بالثلاث قبل أن تنهار الدولة ويختر السقف على الجميع فيهلكهم.

حضر اللقاء بدعوة من نايف ١٨ عضواً تعاهدوا بأن لا يخذل أحدهم الآخر. وفي اللقاء قال نايف أن الأمير عبد الله مستاء من تقديم هذه المطالب الإصلاحية في هذا الوقت، فالدولة تواجه التهديدات من الداخل والخارج؛ وأضاف بأن هذه المطالب ما هي إلا مطالب الإمبريكان وأنتم تحققون أهداف الإمبريكان. وقال بالنسبة للملكية الدستورية أنها نظام غربي؛ وتساءل: أتريدون من الملك أن يملك ولا يملك؟ لن يحدث هذا. وبالنسبة للانتخابات رفضها جملة وتفضيل وقال: انظروا إلى جميع الدول العربية التي فيها انتخابات، هل تعتقدون أنهم حققوا الديمقراطية؟ بالامكان التابع في الانتخابات لكننا لا نريد أن نفضل الناس، بعد ذلك وجه بعض الاتهامات للاستاذ محمد سعيد طوبى بأنه اجتمع مع نائبة القنصل الأمريكي في جدة، وكذلك بأنه كان ناصرياً في الستينات، وكان يؤيد الناصريين الذين كانت طائراتهم تترك جنوب المملكة. وأنه سعى واده (عبد الناصر). ثم لمع بأن غالبية الحاضرين لهم سوابق وأنه يعلم عن كل واحد منهم.

بدأ الاستاذ الطيب بالحدديد حيث انكر التهم الموجهة إليه بلغة حاسمة حاول أحد الحاضرين التخفيف منها، فرد عليه بأن يسكت لأنه يريد أن يدافع عن نفسه؛ وقال بأنه لم يطلب الاجتماع مع نائبة القنصل الأمريكي وإنما هي التي أصرت على الحضور لديوانيته. وقال بأن الحاضرين أسعوهوا كلاماً قوياً بشأن موقف حكومتها تجاه الأوضاع في المنطقة لم تستمع من الحكومات العربية ولا مطلقاً. ثم قال بأن ناصريته قديمة وأنه سجن لسبع سنين ومطالب بالتعويض، وقال للأمير متهمًا: لا يبق إلا أن تنتظروا في أسماء أبنائي!

ثم أعقبه الدكتور توفيق القصير بكلام مركز ويستنهض في سابقه في الطرح وأن المومنين على خطاب المطالب لا يسعون ليس للحصول على مكاسب سياسية أو غيرها وإنما للحفاظ على وحدة الدولة وحماية قيادتها وحماية حقوق أفراد المجتمع والمشاركة الشعبية وإصلاح الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والتي قد تؤدي إلى انهيار الأوضاع وتعجز الحكومة والمجتمع عن إصلاح ذلك. أما الدكتور عبدالله الحامد، فوضع النقاط على الحروف، وبين بعض أنواع الفساد في القضاء وضياع المال العام ونهب الأراضي والفواتي التي تصدر عنه الظلم. وأضاف إنه أحد المظلومين من أعضاء اللجنة التي قامت بتكوين لجنة حقوق الإنسان القديمة والتي من أسبابها طرد من عمله وسجن ظلمة، وبعد عشر سنوات وعدت الدولة بتشكيل لجنتين لحقوق الإنسان. وتابع: ما أفسدنا من هذه المطالب التي تقدمنا بها الآن والتي ترفضونها سوف (تفرض) عليكم بعد فترة وتقومون بتفنيدها. وتابع: إننا من خلال مطالبتنا هذه نحاول الحفاظ على الكومي الذي تولى عليه، ليس حياً في شخصكم، ولكن حفاظاً على الوحدة الوطنية والكيان الذي يجمعنا.

وأخيراً فجر الدكتور متروك الفالح عدداً من القنابل ومن بين ما قاله: إن المومنين لا يهتمون بالتهديد بالسجن، فرد نايف بأنك تريد أن تسجن، فقال إن كان هذا حكم للأوضاع فمرحباً به!

بدوره يمثل تهديداً مباشراً عظيماً لأهدافهم السياسية الكبرى. ولذلك، فإن هدف القاعدة في المدى القصير ليس قلب النظام السعودي ولكن تعديل ميزان القوى المحلي في الداخل لصالح اليمين ومعاقبة أنصار التقارب.

وبإسقاط الصراع المحلي على العالم الخارجي، فإن المتشددين السعوديين يجادلون الآن بأن الأقلية الشيعية في السعودية تتآمر مع الولايات المتحدة في حرب الأخيرة لتدمير الاسلام. إن سيناريو كابوس القاعدة هو أن الأميركيين وشيعة العراق سيجبرون الرياض على إدخال إصلاحات واسعة وإشراك الشيعة السعوديين في المجتمع السياسي، وليس ثمة شك في أن علماء الخط المتشدد في السعودية يتقاسمون بالذقة نفس المخاوف.

إن هذه الافكار حول المؤامرة الأميركية - الشيعية ليست شأنًا سعودياً داخلياً، فإنها - أي الافكار - تشرّع للهجمات اليومية ضد الجنود الأميركيين في المثلث السني العراقي، وهكذا هجمات

مثل التفجيرات الانتحارية ضد الشيعة في النجف في أغسطس الماضي. ومهما يكن، فإن الوضع يبدو صعباً، لأن الولايات المتحدة تملك وسائل محدودة في تحييد المشاعر المناوئة للشيعة والأميركان التي يحملها العلماء السعوديون.

إن الوهابية هي الاساس لمجمل النظام السياسي - في السعودية - وأن كل شخص ينتمي اليها يمكن ان يصطف خلفها حين يتزايد الضغط عليها، وأن الولايات المتحدة لا تملك خياراً سوى الضغط بشدة من أجل إصلاحات سياسية في كل من العراق والسعودية. ولكن محاولة خلق أنظمة سياسية أكثر ليبرالية ستؤدي بدورها الى توليد مشاعر مناوئة لأميركا. وفيما تناضل واشنطن من أجل تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط، فإنها ستجد مرة أخرى بأن حليفها العربي الحميم قد أصبح واحداً من أشد خصومها.

الاسلامي، بل والسفر الى كراوفورد في تكساس لمناقشة الموضوع مع الرئيس جورج دبليو بوش، فإن الأمير عبد الله يحاول تحقيق الانسجام بين أجنديته في الداخل والخارج. من منظور غربي، ليس هناك رابطة حميمة بين أجندة الإصلاح السياسي لدى الأمير عبد الله وسياسات التقارب مع الدول غير الاسلامية والشيعة. وعلى أية حال، فإن الثقافة السياسية التي يديرها الوهابيون، تجعل الاجندتين وكأنهما قطعتان من قماشة واحدة.

وفيما ينفرد الأمير عبد الله بعلاقة صداقة مع الغرب، فإن نايف قد شجّع الجهاد الى حد تقديمه عرض بالمساعدة الخفية لتنظيم القاعدة، واقتحام معازل تيار الليبراليين السعوديين. وبالرغم من أن نايف لم يضغط بمسؤولية صريحة في اضطهاد المصلحين المحليين، ولكن يد أجهزة المباحث لا تبدو خافية أو غائبة عن المشهد. فتسلسل الاحداث بات مألوفاً، وسواء كان الأمر ناشئاً عن تحذير أو كونه رد فعل على شكوى من قبل عالم بارز، فإن من يتعرض لنقد المؤسسة الدينية

يفقد وظيفته، وسيحجم الموظفون في وقت لاحق وإزاء قرار الفصل عن التعليق. إن المتشددون الاسلاميين يقومون بإبلاغ تهديدات عبر الهاتف بالقتل الى الشخص المفصول أو عبر الانترنت، وغالباً ما تنتهي الحملة الى تحقيق النتائج المرجوة.

يعلم الجميع بأن أسامة بن لادن ينكر شرعية العائلة المالكة في السعودية، ولكن قلة تعتقد بالتطابق المبدئي بين معتقدات القاعدة والمؤسسة الدينية الرسمية. فالاختلاف الايديولوجي الرئيسي بينهما يقوم على أن القاعدة تضع العائلة المالكة السعودية في قائمة الاعداء فيما لا ترى المؤسسة الدينية ذلك.

على أن هذا يجعل من الصعب نفي إمكانية التعاون المحدود أو الخفي في قضايا أخرى متعددة. فمناشطو القاعدة يشعرون بأن الأميركيين يرغبون في فصل المسجد عن الدولة في الشرق الاوسط وهذا

المعادلة الأميركية الصعبة: تشجيع

الديمقراطية لمقاومة الارهاب

ونشوء نماذج معادية لواشنطن

نداء إلى القيادة والشعب معاً:

الإصلاح الدستوري أولاً

الإصلاح السلمي، فلن ينجح الإصلاح من دون قيامهم بتشكيل رأي عام يحفزها ويساندها، والإصلاح السلمي خير علاج وواق لمجتمعنا، من الكوارث والمآسي، التي ليس العنف، إلا أحد إقرازاها، ويعتبرون مساهمتهم هذه جزءاً لا يتجزأ من الولاء والتضامن مع القيادة، في التصدي للأخطار الداخلية والخارجية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الرياض ٢٢/١٠/١٤٢٤هـ
الموافق ١٦/١٢/٢٠٠٣م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء وطني إلى القيادة والشعب معاً:
الإصلاح الدستوري أولاً

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفقكم
الله

السلام عليكم ورحمة الله
نحن شركاء (شعباً وحكومة) في هذا الوطن، ومستولون جميعاً عن الحفاظ على أمنه ووحدته، وعلى ازدهاره وقوته وعزته، إذن مدعون جميعاً، في ظل ظروف حرجية وحساسة داخلية وخارجية، إلى تحمل مسئولياتنا ومراجعة خطواتنا، سواء من كان في مركز القيادة أو هامشها، ومن كان في الصفوف الأمامية والخلفية سواء، كافة الأقطاف والمناطق والمستويات.

إن الموقعين على هذا الخطاب من العلماء وأساتذة الجامعات والمتقنين ورجال الأعمال المهتمين بالشأن العام، يؤمنون بدورهم في قول كلمة الحق، بل وإجابه ومسئوليتهم، تجاه الميثاق الذي حملهم الله إياه، في قوله تعالى: (وَأخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه)، من أجل ذلك يقدمون أنفسهم على أنهم دعاة للمجتمع الأهلي المدني، ودعاة للإصلاح الدستوري.

من أجل ذلك يعلنون ما يلي:
أولاً: أنهم يدينون العنف بكافة أشكاله ومصادره، داخلية وخارجية، سواء أكان عنف دول وحكومات، أم عنف أفراد وجماعات. ويرون أن انتشار عنف الجماعات قضية مركبة تحتاج إلى تحليل عميق، يتجاوز رؤية مظاهر فوق السطح، وما استدعي لتبرير العنف من أفكار، لكي لا يغفلنا ذلك عن السببات الجوهرية. ويرون أن مكونات العنف ليست ناتجة حصراً عن مناهج التعليم الديني، وإنما هي حتماً إحدى إقرازاها غياب المشاركة الشعبية، عن القرار الحكومي. ولن يجاروا وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية، التي تريد أن تبرز ساحتها من أن تعاملها في فلسطين والعالم العربي والإسلامي؛ هو السبب الخارجي في شيوع العنف، فتحاول تحميل الإسلام وقيمه

تقدمت القوى الإصلاحية في المملكة بعريضة جديدة في السادس عشر من ديسمبر الماضي طالبت فيها بوضع دستور للمملكة يستفتي المواطنون بشأنه ليكون عقداً اجتماعياً بين المواطن والدولة، وطالبت العريضة التي قدمت لولي العهد ولعدد من الأمراء بأن تكون الدولة ملكية دستورية، ملمحة إلى ضرورة تخفيف قبضة العائلة المالكة عن جهاز الدولة، وتقليص دورها التنفيذي والتشريعي، وهو ما أثار غضباً لدى عدد من الأمراء وفي مقدمتهم الأمير نايف وزير الداخلية.

وقد لوحظ أن التيار السلفي قد وقع على هذه الوثيقة بكثافة غير معهودة، وكان له دور كبير في صياغتها الصياغة الدينية، وقد أدّى إقحام التيار السلفي في المشروع الإصلاحي إلى تقوية الإصلاحيين في مقابل الحكومة، ولكن عدداً من الليبراليين اعترضوا على تلك الصياغة، وعلى تكثيف اللغة الدينية. وكلنا أمل أن تتحد القوى الإصلاحية كلها على الخطوط العريضة التي جاءت بها وثيقة الرؤية في يناير ٢٠٠٣، وأن تشكل عامل دعم لمسار التغيير في المملكة. فيما يلي نص العريضة الجديدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني رعاكم
الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتقل لكم شكر الموقعين على هذا الخطاب؛ من دعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري في هذا البلد الطيب، من إخوانكم وأبنائكم، على اختلاف أقطافهم ومناطقهم، للاتجاه الإصلاحي الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين.

ويحيونكم على مناداتكم بالمشاركة الشعبية، واستقبالكم العديد من دعاة الإصلاح، من المشاركين في تقديم (رؤية)، من العلماء وأساتذة الجامعات والمحامين والمهتمين بالشأن العام، في شهر ذي القعدة سنة ١٤٢٣هـ ويعتبرون مقولتكم في اللقاء: رؤيتكم هي مشروع، مبدأ يؤسس التعاون بين القيادة ودعاة المشاركة الشعبية والإصلاح الدستوري.

وإن ينتظرون منكم خطوات رسمية عملية أسرع وأقوى، في طريق النظام الدستوري؛ يرجون أن يواكبها دعم لجهود المهتمين بنشر ثقافة

الهمم وتكاثفت الجهود وتكاثرت. ولا يمكن أن تتبلور المشاركة الشعبية: ولا أن ننظف، إلا بإيجاد نظام دستوري.

من أجل ذلك يوجه الموقعون نداء، إلى القيادة والشعب معا:
أولا: الشق الأول من النداء إلى القيادة:

أ- يطالبون القيادة السياسية بالشروع الفوري، في انتهاز طريق الإصلاح الدستوري، الذي هو طريق التنمية الصحيحة والقوة، في جميع الدول والشعوب، الذي تنادت إليه في هذا الوطن: جهود إصلاحية كثيرة، جماعات وأفراد، من الأمراء والمثقفين، والعلماء والكتاب والدعاة، من المهتمين بالشأن العام، منذ أكثر من خمسين عاما ولا سيما منذ حرب الخليج الثانية.

وخطاب (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) الذي قدم إلى القيادة السياسية: ممثلة بسموكم الكريم وإخوانكم الكرام، في شهر ذي القعدة ١٤٢٣ هـ (يناير ٢٠٠٣ م)، أيضا جاء امتدادا تراكميا، لما سبقه من مذكرات إصلاحية، محايلا تركيزها بالنقاط الخمس، التي بلورت الإصلاح الذي يتطلبه السياق، بأنه الإصلاح الدستوري، المؤسس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، الذي يشكل إطارا لتجسيد المشاركة الشعبية. إن المشاركة الشعبية لا تتجسد، إلا في منظومة إصلاح دستوري شامل، عناصره الأساسية، تتجسد في ما يلي:

١- إقرار الحقوق والحريات العامة للمواطنين، التي قررها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم الحديثة إليها، ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومذاهبهم، وطبقاتهم وانتماءاتهم، واتخاذ الإجراءات التي تضمن احترامها.

٢- انتخاب مجلس لنواب الشعب، فالنواب من أهل العلم والخبرة والرأي والإثارة، الذين ينتخبهم الشعب، هم الأمناء على مصالحه ومحل ثقته، في الحل والعقد، ومحل إجماعه، بما يضمن قيام مجلس النواب بالرقابة والمحاسبة، على السياسة الداخلية والخارجية، وللحفاظ على المال العام، وتمكينه والمجالس المحلية من ممارسة

المهام والصلاحيات المنوطة بمثلها دستوريا.
٣- تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: تنفيذية ونيابية وقضائية.

٤- السعي الحثيث لتعزيز استقلال القضاء، عبر إجراءات وهياكل، تضمن حياده ونزاهته، ولا سيما في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها، وتحديد القواعد القضائية وتوجيهها وإعلانها، وسرعة البت في القضايا، والتنفيذ

الفوري لأحكام المحاكم، وإنشاء محكمة دستورية شرعية عليا، تكون مرجعا لمشروعية الأنظمة وتفسيرها ولتلقى الطعون فيها.

٥- تقرير قيام تجمعات المجتمع الأهلي المدني، ثقافية واقتصادية ومهنية واجتماعية وسياسية، من نقابات وجمعيات وجماعات. والالتزام بعدم المساس بحق الناس في التجمع والتظاهر السلمي.

ب- يجددون المطالبة باتخاذ خطوات جدية في طريق الإصلاح الدستوري، ويبلورونها بالمطالب التالية:

١- أن تعلن القيادة العنصرية نقلة التزمام بتطوير نظام الحكم (إلى ملكية دستورية)، تتضمن العناصر الأساسية في منظومة الإصلاح الدستوري الشامل (ذات العناصر الخمسة السابقة)، وهي مبادرة وطنية (طال على الشعب انتظارها).

٢- تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعداد دستور دائم للبلاد، مؤسس على الشريعة، (المتضمن العناصر الخمسة السابقة) من الخبراء وفقهاء الشريعة العارفين بالفقه الدستوري.

٣- استفتاء الناس على عليه خلال عام.

٤- البدء في تطبيقه خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاثة أعوام.

ج- يثمنون لسموكم وإخوانكم المبادرة إلى الدعوة إلى الإصلاح

ومناهج تعليمه، فاتورة الغلو والتطرف. ولن يسوقهم تباطؤ الدولة في اتخاذ خطوات أساسية لتجسيد المشاركة الشعبية المطلوبة، إلى الإحباط واليأس، وتبرير مآسي العنف.

من أجل ذلك فإنهم إذ تأملوا الأحداث الجارية، ويحثوا بواعث العنف ووسائله، يدعون أن يقدموا خلاصة رأيهم، بياناً للسلطة والمجتمع معا، استجابة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة.. لأئمة المسلمين وعامتهم)، عسى أن يسهم ذلك في تدبير العلاج قبل فوات الأوان.

ثانيا: ويرون من خلال التحليل الاجتماعي والسياسي، لماضي الوطن وحاضره، أن المجتمع خرم من حقه الطبيعي في التعبير الحر المسئول عن آرائه، وهمشت حرياته التي هي رثته التي ينتسب بها، وحرّم من حقه الطبيعي في مشاركة السلطة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بمصالحه ومصيره.

لقد كانت في عهد الملك عبد العزيز رحمه الله، أشكال بسيطة محدودة من المشاركة الشعبية، أتاحت قدرا من الشورى في القرار الحكومي، وقدرا من التوازن بين السلطة والرأي العام، بيد أنه منذ خمسين عاما تم التدرج في القضاء على هذه الأشكال البسيطة القديمة، شيئا فشيئا حتى ثلاثت، وفوق ذلك لم تسمح الدولة بنشوء أي تجمعات مجتمع أهلي مدني جديدة.

ثالثا: إن إقصاء المجتمع عن المشاركة في اتخاذ القرار الحكومي، أنتج سلبيات كثيرة، عندما عطل مفهوم الشورى، فاختلف ميزان العدالة والمساواة، وأنتج هذا الاختلال مقاسد شتى، وتفاوتا في توزيع الثروة، بين المناطق والأفراد، وتكاثرت في البطالة، وعجزا في الاقتصاد، وهذرا للمال العام، وسلبيات كثيرة في مجال التعليم والتربية الاجتماعية، والخدمات الصحية، وجر إلى النيل من الكرامة الوطنية، وقد أوصل البلاد إلى عتق الزجاجة، وعرض الوطن لمخاطر كبرى، وليس نمو العنف إلا أحد إفرازات الإقصاء.

رابعا: إن مناح الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيما حرية التفكير والتعبير المسئولة، هو التربية الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحض الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال، عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روحي ومدني معا، لخيري الدنيا والآخرة معا، فيحقق الشورى والعدالة

والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح: يتحقق في المجتمع رفض الغلو في التكفير والتبديد ونبيذ العنف، وتترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة.

لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيرا وتجمعا حرا سلميا مسئولا.

خامسا: أن أي إصلاح من دون بناء دولة مؤسسات تضمن المشاركة الشعبية سريع الزوال. ولو تحقق جزء منه لما تحقق الكل، ولا يمكن أن يستقر ولا أن يستمر، كما نطقت تواريخ الدول والأمم: لأن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، هي المناخ الطبيعي للقضاء الفعال، على مظاهر الفساد الإداري وهدر المال العام، وهي مناخ توسيع القاعدة الإنتاجية، والتوزيع العادل للثروة، على كافة الشرائح الاجتماعية والمناطق المختلفة، وطرح الحلول العملية لمشاكل الفقر والبطالة، والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتمكين المرأة من أداء دورها في الشأن العام ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية، التي قررتها الشريعة الغراء. فكل إصلاح من دون المشاركة الشعبية، لا يضمن نجاحه ولو أمكن لما ضمن استقراره واستمراره، مهما خلصت النيات، وصدقت

والإعلامية إلى دعم هذه الوثيقة، بالمشاركة في توقيعها، وجمع توقيع المشاركين، وإعلانها عبر كافة الوسائل المتاحة. ليكون النداء عرضة شعبية تجسد رأياً شعبياً عاماً واعياً فعالاً، يحفز على الإصلاح الدستوري، ويدعم توجه القيادة الإصلاحية.

ونسأل الله أن يوفق القيادة السياسية، ممثلة بكم وإخوانكم، وأن يوفق المجتمع السعودي بكافة فعالياته، إلى التعاون على البر والتقوى، وأن يكف عن الوطن شر الفتن، مظهر منها وما بطن "وقل أعمالوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التاريخ ٢٢/١٠/١٤٢٤هـ الموافق ١٦/١٢/٢٠٠٣م

الموقفون:

١. إبراهيم بن محمد الجار الله - باحث في في علوم الشريعة ورجل أعمال / ٢. أ.د. إبراهيم بن محمد الشهبان - أستاذ جامعي في الهندسة الكهربائية / ٣. إبراهيم الهجرس - أكاديمي / ٤. إبراهيم عبد الله التركي - شاعر / ٥. أحمد زكي أحمد سليم - محام / ٦. أحمد صلاح مججوم - وزير سابق للتجارة والصناعة / ٧. أحمد عبد الرحمن القفاري - موظف / ٨. أحمد عدنان - كاتب صحفي / ٩. إسماعيل سيجني - وكيل سابق لوزارة التخطيط ومستشار اقتصادي / ١٠. باسم عبد الله عالم - تخصص في القانون / ١١. تركي عبد العزيز الكريدا - محام / ١٢. أ.د. توفيق القصير - أستاذ جامعي في الهندسة النووية. مديرسابق للندوة العالمية للشباب الإسلامي / ١٣. جعفر محمد الشايب - رجل أعمال وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان الدولية / ١٤. جميل الفارسي - رجل أعمال. كاتب صحفي / ١٥. جميل سليمان المثري - رجل أعمال / ١٦. أ.د. حامد سالم الحربي - أستاذ جامعي في التربية / ١٧. حسين رمضان قريش - ناشط اجتماعي / ١٨. د. حمد السليفي - مديرمجالسابق للتوعية الإسلامية. عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة / ١٩. د. حمزة بن زهير حافظ - أستاذ جامعي في علوم الشريعة / ٢٠. خالد بن فرح المطيري - محام / ٢١. أ.د. خالد الدويش - أستاذ جامعي في الهندسة / ٢٢. د. خالد العجيمي - أستاذ جامعي في اللغة العربية / ٢٣. خالد محمد الطاهر - رجل أعمال / ٢٤. زكي عبد الله الميالد - رئيس تحرير مجلة الكلمة / ٢٥. د. سرحان العتيبي - أستاذ جامعي في العلوم السياسية / ٢٦. أ.د. سعود السيجني - أستاذ جامعي / ٢٧. د. سعد عبد الله الشريف - رجل أعمال / ٢٨. أ.د. سعود بن عبد الله الفقيهان - عميد كلية الشريعة الأسبق بالرياض / ٢٩. د. سليمان بن إبراهيم الحصين - أستاذ جامعي في علوم الشريعة ورأس قسم الشريعة / ٣٠. د. سليمان صالح الرشودي - أستاذ جامعي في الهندسة النووية / ٣١. سليمان إبراهيم الرشودي - قاض سابق ومحام. عضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة / ٣٢. صالح علي الديببي - باحث في الشريعة ومحام / ٣٣. صالح إبراهيم الصويان - ناشط في الشأن العام / ٣٤. د. صالح بن سليمان العمير - أستاذ جامعي في اللغة العربية / ٣٥. د. صالح العمر - أستاذ جامعي في التربية / ٣٦. د. صلاح بن أحمد الشيخ مبارك - أستاذ جامعي في علوم الشريعة / ٣٧. د. عبد الإله بن حسين العرفج - أستاذ جامعي في الحاسوب / ٣٨. عابد خزندار - ناقد أدبي وكاتب سياسي / ٣٩. عابد منزل العوده - رجل أعمال / ٤٠. د. عبد الحميد بن مبارك آل الشيخ مبارك - شيخ المدرسة الشرعية في الأحساء / ٤١. د. عبد الخالق عبد الله منصور آل عبد الحي - أستاذ جامعي في العلوم السياسية / ٤٢. عبد الرحمن بن أحمد العصور - مشرف تعليم الأحساء / ٤٣. د. عبد الرحمن الشميري / أستاذ جامعي في

الدستوري، قبل أكثر من أربعين عاماً، تلك المبادرة الرائدة الكريمة، التي أدركت مبكراً، أنه الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة، ونعتقد أن الأمراء اليوم يجدون أن الإصلاح الدستوري: ليس هو الأسلوب الصحيح لبناء دولة عربية إسلامية حديثة فحسب، بل هو طرق النجاة الذي يضمن إنقاذ البلاد والعباد، من مخاطر مشكلات أطلت أعناقها، وليس انفجار العنف، إلا كتلة الجليد الظاهرة، من جبلها الثلجي، العميق الغور تحت الماء. ويجدون أن الإصلاح الدستوري هو درع البلاد لمواجهة معضلات مستقبلية كبرى لمعت بروقها، في أجواء عولمة طاغية، تزيد القوي قوة والضعيف ضعفاً، وأطماع صهيونية تزداد شراسة وعنفاً، وظلال هيمنة أمريكية متزايدة، تسلب الشعوب والدول الضعيفة خصوصيتها واستقلالها.

ثانياً: الشق الثاني من النداء إلى الشعب بكافة أطيافه وشرائحه ولا سيما علماء الشريعة والفقه والعلم الشرعي بتأييد الدعوة إلى الإصلاح الدستوري:

أ- إن الإخلال بالثورة الشعبية أدى إلى مفاسد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدي إلى مخاطر عظيمة متوقعة، وكل ما يضر بالآمة والدولة، فإنما هو مضر بالآمة، وكل ما أخل بالآمة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين، التي صرح بها القرآن والسنة، وطبقها السلف الصالح من الرعيل الأول من هذه الأمة، رضي الله عنهم.

والنظام الدستوري هو الذي يضمن تطبيق شريعة الحق والعدالة والحرية والمساواة والكرامة الوطنية، ويتيح قيام مؤسسات المجتمع الأهلي المدني بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في كافة المصالح العامة للشعب في أموره الروحية والمدنية سواء. وليس الإصلاح الدستوري في الإسلام - إن - من المصالح المرسله، فضلاً عن أن يكون عملة، بل هو من فروض الدين العظمى، بل هو التطبيق الأمثل الأشمل الصحيح للحكم بالشريعة. فهو أساس

كل إصلاح. وهو الضامن بإذن الله لتوازن المجتمع والدولة، وقيام علاقة طبيعية بين القيادة السياسية والمجتمع، قائمة على التراضي: والتراضي هو أساس مشروعية الدولة، الذي يضمن لها الولاء والولاء هو أساس التماسك والتآلف والتعاون بين القيادة السياسية والمجتمع. والتعاون بين أساس قوة المجتمع والدولة أمام الفتن

والتحديات الداخلية والخارجية. فهو الذي يحمي ميزان العدالة الاجتماعية من الاهتزاز، وبذلك يحمي المجتمع والدولة من الأخطار. وهو الحامي بإذن الله للبلاد والعباد من رياح الهيمنة الأجنبية.

ب- إن خير ضمان لنجاح الإصلاح الدستوري، أن يكون نتيجة تفاعل إيجابي بين القيادة السياسية، والفعاليات النخبية والشعبية، من أجل ذلك يطالب الموقعون على هذا الخطاب: ذوي التأثير الاجتماعي، أن يثمنوا الإصلاح الدستوري، وأهميته على حاضر البلاد والعباد، وكونه بمشيئة الله طرق النجاة من الأخطار، وأن يتحمل كل منهم تبعاته ومسئوليته الجسيمة، من كافة الأقطاب والمناطق والاتجاهات، سياسية وثقافية وإعلامية، واقتصادية واجتماعية، من علماء وأساتذة جامعات وتعليم، ومثقفين وكثاب وأدباء ورجال أعمال، ولا سيما النخبة من أهل العلم الشرعي، من فقهاء ودعاة ومرشدين، وطلابولهم بتهيئة التربة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، بالدعوة إليه في كافة المجالس والمساجد والجوامع، والمنابر وال النوادي والجامع، لكي يتضح رأي عام متفاعل، يدعم القيادة السياسية ويحفظها ويعينها على الإصلاح الدستوري.

ويدعون كافة الفعاليات ولا سيما الاجتماعية والثقافية

الدولة قضت على الأشكال

البدائية لمؤسسات المجتمع

المدني عن قصد ولم تسمح

بقيامها من جديد

علي الغديفر - أكاديمي في الهندسة/ ١٠٣. مقل عبد المحسن الذكر - موظف في بنك الرياض/ ١٠٤. منذر بن إبراهيم الجعفري - وكيل مدرسة/ ١٠٥. منصور بن سالم غنيان - باحث علوم سياسية/ ١٠٦. مهنا عبد العزيز الحبيب - كاتب ونشط في الشأن العام/ ١٠٧. موسى محمد القرني - أستاذ جامعي في الفقه ومحام/ ١٠٨. موسى عبد الهادي أبو خمسين - كاتب ومؤلف/ ١٠٩. د. نايف حامد الشريف - أستاذ جامعي في أصول التربية/ ١١٠. هاني إبراهيم بكر زهران - مهندس استشاري - محام/ ١١١. هاني عبد الله الملحم - محاضر جامعي/ ١١٢. د. وجنات عبد الرحيم ميمني - أستاذة جامعية في علوم الشريعة/ ١١٣. وليد صالح القيلان - طبيب/ ١١٤. د. يوسف عبد اللطيف الجبر - قاض سابق وأستاذ جامعي في الفقه المقارن/ ١١٥. يوسف عبد الله العجايي - أكاديمي/ ١١٦. يوسف عبد المحسن الذكر - مهندس وكاتب.

١- الأصل لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، ونائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني - نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني، وزير الدفاع والمقتش العام للقوات المسلحة.

٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية

٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - نايف بن عبد العزيز آل سعود، وزير الداخلية.

٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - سلمان بن عبد العزيز آل سعود، أمير منطقة الرياض.

٥- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - نايف بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

٦- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - توفيق بن عبد العزيز آل سعود، رئيس الاستخبارات السعودية.

٧- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - أحمد بن عبد العزيز آل سعود، نائب وزير الداخلية.

٨- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد الإله بن عبد العزيز آل سعود

٩- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة.

١٠- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - مقرن بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة

١١- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - مدوح بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية

١٢- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الخارجية.

١٣- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، نائب رئيس الحرس الوطني للشؤون العسكرية.

١٤- نسخة مع خاص التحية ووافر التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير - عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء.

التربية/ ٤٤. عبد الرحمن عبد اللطيف العيسى - رجل أعمال/ ٤٥. عبد الرحمن ناصر العبيد - محام/ ٤٦. د. عبد العزيز الصالح - صيدلي/ ٤٧. د. عبد العزيز محمد الدخيل - مدير المركز الاستشاري للاستثمار والتصويل/ ٤٨. عبد العزيز بن عبد الله المسعود - رجل أعمال/ ٤٩. عبد العزيز محمد الوهيبي - كاتب في الثقافة الإسلامية، وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٥٠. عبد العزيز القاسم - قاض سابق ومحام/ ٥١. عبد العزيز عبد الله آل الشيخ مبارك - موظف في إدارة التعليم/ ٥٢. عبد الكريم الهيمنان - مفكر وكاتب اجتماعي إصلاحي/ ٥٣. عبد الله أحمد اليوسف - كاتب ومؤلف/ ٥٤. عبد الله بن بجاد العتيبي - كاتب صحفي/ ٥٥. أ.د. عبد الله الحامد - أستاذ جامعي سابق في العربية وعضو مؤسس للجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٥٦. عبد الله عبد الرحمن الحبيب - موظف/ ٥٧. أ.د. عبد الله بن عبدالله الزايد - أستاذ ورئيس سابق للجامعة الإسلامية/ ٥٨. د. عبد الله العتيبي - أستاذ جامعي/ ٥٩. د. عبد الله الضويان - أستاذ جامعي في الفيزياء/ ٦٠. عبد الله فراج الشريف - تربوي - باحث في الثقافة الإسلامية/ ٦١. عبد الله بن محمد السيد الهاشم - موظف علاقات/ ٦٢. عبد الله عبد اللطيف الحلبي - محاسب بكهرياء الشرقية/ ٦٣. عبد الله عبد الوهاب الهديب - موظف حكومي/ ٦٤. د. عبد الله بن علي أبو سيف - أستاذ جامعي في علوم الشريعة/ ٦٥. عبد الله محمد حسين - قاض وكاتب/ ٦٦. عبد الله بن محمد الناصري - محام/ ٦٧. عبد اللطيف غصاب الضويحي - أكاديمي في معهد الإدارة العامة/ ٦٨. عبد اللطيف محمد عبد الرحمن الملا - مرشد طلابي/ ٦٩. د. عبد المحسن هلال/ أستاذ جامعي في الاقتصاد/ ٧٠. عدنان بن عبد الله الغفالي - خطيب جامع/ ٧١. عصام حسن بصراوي - محام ومستشار قانوني/ ٧٢. د. علي الدغيمان السرياتي - أستاذ جامعي في التربية/ ٧٣. د. علي عبد الله الحاجي - أستاذ جامعي في التربية/ ٧٤. د. عمر الخولي - أستاذ جامعي سابق في القانون ومحام/ ٧٥. د. عمر كامل - رجل أعمال وباحث/ ٧٦. د. فائقة بدر - أكاديمية/ ٧٧. فائز صالح محمد جمال - كاتب ونشط حقوقي/ ٧٨. فؤاد عبد الحميد عنقاوي - تربوي وباحث/ ٧٩. فاروق صالح أبو زيد - رجل أعمال/ ٨٠. فهمي بن عبد المحسن آل الشيخ مبارك - معلم في اللغة العربية/ ٨١. فهد بن أحمد آل الشيخ مبارك - موظف في شركة الاتصالات/ ٨٢. فيصل عبد الله العوامي -

كاتب/ ٨٣. قاسم بن عبد العزيز القاسم - محام/ ٨٤. أ.د. متروك الفالح - أستاذ جامعي في العلوم السياسية. ناشط في مجال المجتمع المدني/ ٨٥. محمد باقر النمر - رئيس تحرير مجلة الواحة/ ٨٦. د. محمد حسين العسكر - ناشط في الشأن العام/ ٨٧. د. محسن حسن العواجي - أستاذ جامعي سابق في الزراعة وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٨٨. أ.د. محمد جميل خياط - أستاذ جامعي في التربية/ ٨٩. محمد جواد الجبران - رجل أعمال ونشط اجتماعي/ ٩٠. د. محمد الحضيف أستاذ جامعي سابق في الإعلام وعضو في لجنة حقوق الإنسان السابقة/ ٩١. محمد سعيد طيب - محام ونشط في حقوق الإنسان/ ٩٢. محمد صالح العلي - محاضر جامعي وخطيب جامع/ ٩٣. محمد القشعري - كاتب/ ٩٤. محمد عبد الله الهاجري - مدرس اللغة الإنجليزية/ ٩٥. أ.د. محمد بن علي الهرفي - أستاذ جامعي ومدير تعليم سابق وكاتب/ ٩٦. د. محمد عمر جمجوم - أستاذ جامعي سابق ورجل أعمال/ ٩٧. د. محمد عيسى فهمي - أستاذ جامعي في التربية/ ٩٨. محمد مسلم الفايد - كاتب صحفي/ ٩٩. أ.د. محمد بن ناصر السحيباني - أستاذ وعيد سابق في كلية الشريعة/ ١٠٠. أ.د. محمود زيني - أستاذ جامعي في اللغة العربية/ ١٠١. محمود إبراهيم بترجي - رجل أعمال/ ١٠٢. د. مصطفى

المطلوب قبل كل شيء وضع

دستور يحدد حقوق المواطنين في

المشاركة السياسية ويقرر

حرياتهم ويؤسس ملكية دستورية

شجب تغيير المناهج

بيان تعريضي يؤسس للخروج على الدولة

وشروطه المختلفة. فقد توهم معدو البيان تواطؤاً بين فئة من المسلمين مع (الكفار!) من أهل الكتاب، يسلب فيه الطرف الأول مصداقية المتبنين الايماني العقدي، بفعل المؤازرة الخفية التي يظهرها المسلمون للكافر والمشارك تلبية لمصالح متبادلة، قد تكون فيها كفة الكافر أكثر رجحاناً، بما يقرب ذلك من مفهوم العمالة والخيانة، بحسب النص التالي:

(وقد اقتضت حكمة الابتلاء أن يكون لهم من هذه الأمة أولياء يسرون إليهم بالمودة، ويسارعون في موالاتهم واسترضائهم، وهؤلاء من أبناء جلدتنا، ويتكلمون بلغتنا وقد يصلون ويصومون معنا، لكن ولاهم وهواهم مع أهل الكفر والشرك والضلال، خشية على أنفسهم ومصالحهم من تسلط الكفار.. وفي هذا الزمان العصيب أعلن كثير منهم موالاتهم للكافرين، وامتنالهم لأوامر اليهود والصليبيين، فهم يردون هنا ما يقال في دوائر الكفر العالمي هناك، وقد رضوا أن يتولوا بأنفسهم ما يعجز الأعداء عن مباشرته من تشويه لدين الإسلام، وإضلال للمسلمين عن الصراط المستقيم وتحريف لعقيدتهم المنزل من رب العالمين).

فهكذا تصوّر القضية في بيئة النص الديني المجتزء، وفيها أيضاً تتشكل رؤية كونية تملي نمط تفكير من نوع خاص يضع مسألة تغيير المناهج في أسواق مؤامرة خفية وتواطؤاً معاداً بين أطراف باتوا يحتكرون كافة الأدوار على المسرح العالمي، وهم اليهود والنصارى وذيولهم في داخل بلاد المسلمين، من فرق ضالة وتيارات منحرفة، فخيوط اللعبة في العالم، بحسب مخرجات الذهنية المسكونة بنظرية المؤامرة، تقع في أيدي قوى خفية، تخطط لتهديم عقيدة المسلمين وتفرض دين النصارى واليهود بديلاً. مكونات البيان تخفي بداخلها الكثير من الاستبانات، وهذا يفسر جزئياً طبيعة التصورات

والاطلاقية التي درج بعضهم على استعمالها تمثل إنتهاكاً لحق الآخرين وإكراهاً لهم على تبني مواقف قد لا يشاركون الموقعين عليها، وهذا جانب عدل يغفل أصحاب العقائد التنزيفية الشمولية عنه، سيما في الآونة الأخيرة التي كثرت فيها (بيانات بإسم الأمة)، حتى جاءت ردود الفعل المضادة بنفس القدر من العمومية. فقد تعرضت الأمة بأسرها لعقاب جماعي بسبب هذا النوع من البيانات الصادرة عن فئات قليلة العدد صادرت حق الأمة بأسرها، وإقترفت أخطاءً قاتلة دفع الجميع ثمنها الباهض.

البيان بمضمونه الاحتجاجي يسوّغ لخطاب التشدد والعنف، ويتجاوز حد الموضوع المعلن، أعني تغيير المناهج ليستوعب المواجهة المفتوحة بين الاديان، متسلحاً بنزعة اسكاتولوجية شديدة الضراوة التي ترى في المواجهة الحتمية بين شعوب الأرض قدراً إلهياً حتمياً، بحسب ما ورد في التراث الديني الخاص.

إنطلق الموقعون على البيان كما جاء في ديباجته من عقيدة الولاء والبراء، التي تمثل حجر الزاوية والمرتكز الايديولوجي الذي تستند عليه وتستمد منه جماعات العنف مشروعية الحرب على الآخر، الكافر والمشارك دون فصل بين الولايات المتحدة والفرق الضالة وأخيرا الدولة كما يشي فحوى البيان نفسه، وكأن الموقعين أرادوا التفكير ضمنياً بتمسكهم الشديد بهذه العقيدة، ونبذهم التام لأي تعديل في أحد عناصرها. فقد إكتسبت هذه العقيدة - بحسب ترجمه عنقوان الروح الخاصة لدى الموقعين - زخماً ايديولوجياً هائلاً، وتكاد في ركنيتها تتساوى مع وربما تتفوق على أركان الاسلام المعروفة.

إن الاستهزاء بالآية القرآنية يجنح بمعدي البيان الى تثبيت معيارية دينية تحين على وتشرعن إعادة إنتاج التاريخ وإحضاره بسطوة في حاضر له ظروفه

وقّع مائة وستة وخمسون مفتياً وقاضياً وإستاذاً في العقيدة الاسلامية ومهنيّاً بياناً إستنكارياً ضد تغيير منهج التعليم الديني الرسمي، تسنم ثمانية عشر منهم مناصب سابقة في السلك الديني، وهم من تجشم عناء صياغة البيان، واضطلع بجمع التوقيعات عليه. لغة البيان تقترب كثيراً من لغة بيانات سابقة أصدرها بعض الموقعين حول قضايا داخلية واقليلية. وأمكن القول بأنه بيان المتضررين، الذين وجدوا بأن خطاباً دينياً ساهموا في الترويج له وبناء قاعدة شعبية من ورائه قد خضع للفحص والتغيير وتالياً تم جزئياً إحباط مفعوله المعنوي الانفعالي الذي يحقق به الداعية ذاته في جمهور المستمعين.

إن الاسماء الواردة في ذيل البيان تمثل تيار التشدد الديني في المملكة، الذي ألهم وألهب جماعات العنف. ولم يكن، والحال هذه، مستغرباً أن تطلق قائمة الموقعين من أسماء نسائية أو من خارج المدرسة السلفية، رغم أن لغة البيان توجي وكأنها تعبر عن لسان حال الأمة. أو على الأقل لسان حال شعب المملكة بكافة فئاته وطوائفه ومدارسه الفكرية. وهذا يعكس جزءاً قاراً في العقيدة التنزيفية الشمولية والنزعة التمثيلية المطلقة الجانحة الى مصادر الرأي الآخر والأفتئات علي حقه في التمثيل بوصفه كياناً مستقلاً يجب حسابه ضمن المجموع الكلي.

كون أكثر الموقعين هم من جامعة الامام محمد بن سعود، أو من الجامعات والمراكز الدينية الأخرى لا يعني إستلاب حقهم في التعبير عما يشاؤون من مواقف وأفكار يرونها متعارضة ومنزهة عن العقدي، الا أن ما يغيب عن أذهان الموقعين هو أنهم يمثلون شريحة في المجتمع فحسب، وليس مجموع شرائحه كما توجي لهجة البيان، وهذا ما ظهر في أغلب البيانات الصادرة عن بعض أفراد الموقعين، فاللغة التعميمية



سفر الحوالي: دابنمو البيان والخروج على السلطة

الموقعين يدركون قوة عدوهم، حين توهموا بأن شخصاً قادر على إملة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو تخفيض تحالفها الاستراتيجي مع المملكة.

جانب آخر يلح على التذكير به وهو أن منهج التعليم الديني الرسمي ليس نصاً دينياً وإن استهدى به، فسيظل في كل الأحوال مجهولاً بشرياً ولن يتجاوز حد الشارح للنص الديني الذي لا يجوز المساواة والمطابقة بينهما، لأن في ذلك تقويضاً للنص الديني وللشروحات الأخرى المغايرة، التي قد لا تتفق معه. وإن زعم الحرب على الأمة واستقلالها وسيادتها بسبب تغيير المنهج هو زعم وهم، لأن البيان يتحدث عن أمة متخيلة مقطوعة الصلة بالواقع، وثانياً أن الأمة لم تجمع على هذا المنهج لأنها لم تستشر حين تم وضعه بادئ الأمر، فهو يعبر عن عقيدة المشاركين في اعداده ومنهم من وقع على البيان، فكيف يزج بالمجتمع في هذا البلد فضلاً عن الأمة بأسرها في أتون حرب الموقعين مع غيرهم. وثالثاً أن هذا المنهج لم يكن يعبر عن عقيدة المجتمع بكافة فئاته وطوائفه حتى يقال بأن تغييره يسبطن تعرضاً باستقلال وسيادة الأمة، فهذه فرضية تعسفية يتمثل الأمة من قبل فئة، وهي في ذات الوقت ترجمة أمينة للعقيدة الاستتصالية.

يحاول البيان رسم صورة التخدير ومضاداته ومؤيداته، أي أن تغيير منهج التعليم الديني ينتج هزيمة وانحلالاً وطمساً للخصوصية الإيمانية، وهذا لم يكن مقصداً في التغيير البتة وليس نتيجة له، بل على الضد من ذلك أن نبد التغيير يعني تسليمًا وإقراراً بتأثيراته التدميرية على جيل الشباب، الذي نشأ على عقيدة توهم العالم

سباق الحرب على الاسلام، وتالياً العدوان على سيادة الأمة واستقلالها وهويتها وخصوصيتها. وما تقصر الرؤية عن إستيعابه أن تغيير منهج التعليم الديني في المدارس الحكومية كان مطلباً داخلياً بالدرجة الأولى، فيما لو أراد معدو البيان الانصاف قبل وضع فرضية التواطؤ. ففي هذه البلاد من قدم قراءة نقدية في المناهج قبل سنوات لعل آخرهم الأستاذ حسن فرحان المالكي، وهناك في دول الجوار الخليجي من دعى الى تصحيح منهج التعليم الديني كونه غير منسجم مع العصر، وينمّي مشاعر الكراهية على قاعدة دينية.

وكان مستغرباً اصرار معدي البيان على تصوير دور لشخص أو عدة أشخاص بحجم الايغار في صدور الأمريكان على محتويات المناهج من عقيدة الولاء والبراء، وكأن هؤلاء يشكلون إحدى مجموعات الضغط الفاعلة في الولايات المتحدة وجزءاً نشطاً في مطبخ القرار السياسي الأمريكي، إستناداً - وهنا الطامة - على ظهور شخص أو أكثر في وسائل الاعلام الأميركية تنتقد جانباً من العقيدة الوهابية. إن ثمة إختلالاً

تبني دعوة إزالة الباطل،

أي الدولة، جاء من جماعات

العنف التي تشربت تعليمات

الموقعين وفتاويهم

خطيراً في التقييم لابد من الإشارة إليه، فكما توحى عبارات البيان إن الولايات المتحدة تبدو وكأنها خلو من مراكز الأبحاث، والجامعات المتخصصة، ودوائر الاستخبارات، والمكتبات الكبرى الجامعة لنتائج العالم الثقافية والفكرية والعلمية، والخبراء الضالعين في دراسة حضارات شعوب العالم وأديانها، حتى تكون بحاجة الى شخص أو أكثر كيما يذلّم على مواطن الخلل في منهج التعليم الديني في بلادنا، وكأننا نتعامل مع مخطوطات نادرة أو نشرات محدودة التداول، حتى يأتي من يسرّب خبره الى الكفار! ولا يمكن تفسير ذلك سوى كونه تسليحاً للوعي وإستخفافاً بقدرة القارئ للبيان على وضع الأمور في نصابها الحقيقي. أضف الى ذلك، أن من أوليات الحرب إمتلاك معرفة إجمالية بقوة الخصم، ولا يبدو من مضمون البيان أن

الخاصة للحوادث الجارية، فثمة سلسلة من المؤامرات تحاك ضد الاسلام، وثمة قوى خفية تكيد للاسلام من داخله وخارجه.

في واقع الأمر أن هذه الرؤية التحليلية الخاصة قذفت بأصحابها في مسكر الآخر دون وعي بذاتها واعداداتها، وانقطعت عن خط سيرها الطبيعي، بحيث حرمت نفسها من تقييم واقعها ونقد ذاتها، بل أوهمت هذه الرؤية أصحابها بأنهم المالك الأوحد للحقيقة الغائبة عن مجتمعات الأرض، فتمسكت بما تراه سر الاسرار، وبذنت ما تراه الأغلبية من أهل دعوتها بأنه مصدر تدمير للعقيدة وأهلها.

إن الشعور بالامتلاء الإيماني الذي يتحرّم الفئة القائمة على البيان، يولد ما يمكن وصفه بإنحياضية وإهانة على ضياع مصدر تميز الأمة كما يختزلها البيان في عقيدة الولاء والبراء وميلاتها. وفي ذلك إشارة واضحة الى فصل النص الديني عن واقعه التاريخي، ونفي العلاقة بين العقيدة ومصالح الأمة الكبرى، التي تعرضت للضياع بفعل التطبيق الخاطيء للنص. ومن الجدير ذكره، أن البيان تحاشى المفعول التدميري لعقيدة الولاء والبراء على الخارج والداخل، فلم يشر من قريب أو بعيد الى التداعيات الكارثية الناجمة عن الخطأ القاتل في الحادي عشر من سبتمبر، ثم سلسلة العمليات الارهابية التي دكت البلاد في صميمها، ومرتصت صورتها في أرجاء العالم، حتى بات الاسلام يدرج في قائمة العقائد المشجعة على الارهاب والعنف. فقد أسدت سذاجة بعض المهوسين بالمواجهة الحتمية بين الاديان خدمة مجانية للقوى الامبريالية في الغرب كيما تطلق يدها في تغيير خارطة العالم، ففي مقابل برججي نيويورك سقطت دولتان اسلاميتان تحت الاحتلال، فيما بدأت الولايات المتحدة إعادة صياغة الشرق الاوسط والعالم تحت شعار (الحرب على الارهاب). لقد أخفق رؤاد سد الذرائع في أن يسدوا هذا الباب في وجه الاطماع الامبريالية، فقدموا ذريعة على طبق من ذهب للولايات المتحدة كيما تنتقم بطريقتها الخاصة.

تغيير المناهج: مطلب داخلي أم خارجي

ثمة إلحاح شديد لدى معدي البيان على إخضاع كل متغير داخل رؤية كونية تقوم على مفهوم ايدولوجي في الصراع بين الاديان، إنها رؤية تضع تغيير المناهج في

بأسره بالجاهلية وتنزع. زعماً. الى إصلاح الكون. لقد أراد معدو البيان عكس معادلة الوعي الديني من خلال تثبيت مدخل ملتبس الى (إحياء الثقة بين الإمة، والتشديد على تمسكها بحقيقتها، وبث روح العزيمة والأمل فيها)، بما يتطلب عودة من الباب الذي خرجت منه، وليس من خلال إعادة صياغة الوعي الديني على أساس فهم متطور للنص، لا يحبسها في سكونية الماضي ولا يتيه بها في القادم. لم يكن التغيير مضاهياً ولا مكافئاً أخلاقياً للانحلال كما يحاول معدو البيان إيهام القارئ، بل إن الضرورة هي الباعث عليه والدليل اليه. ولا يجب أن يحول الالتصاق المفتعل بالنص الديني وتدجيح البيان بلغة دينية صارمة دون إضفاء الصفة البشرية الاجتماعية على البيان وموقعه، رغم أن هذا النزوع يستبطن تصنيفاً دينياً بين من هم في معسكر الايمان ومن هم في معسكر الكفر، ومهما يكن فإن خطاباً تنزهيّاً كهذا يحقق قوته المعنوية من خلال التمسك خلف سواتر دينية، فضلاً عن الجرعة الانذارية التي يحملها البيان للمعنيين بقراءة البيان، يخوفهم من عواقب الامتثال لعمليات العدو المتوهم.

الجهل بالذات

يستنكر معدو البيان على كون منهج التعليم الديني الرسمي يحتوي مواد تشيع الكراهية وتنتج الارهاب والعنف ضد الآخر، غير المسلم، بالرغم من أن القراءات المتفحصة التي قدّمت من قبل متخصصين تربويين في الداخل توصلت الى ذات النتيجة، قبل أن يلتفت اليها الغرب بعد الحادي عشر من سبتمبر. إن كتاب التوحيد والشروحات اللاحقة عليه وبخاصة فكرة تقسيم العالم الى معسكرين هما: أهل التوحيد وأهل الشرك والبدع، والاسلام والجاهلية بما يقتضي من أحكام وردت في باب عقيدة الولاء والبراء، يملئ شعوراً بالكراهية ويولد نزعة عنف ضد الآخر، وهذا ما عانى منه المجتمع في الداخل منذ عقود قبل أن تتدول أضاراه منذ الحادي عشر من سبتمبر.

إن احتجاج معدي البيان على تهمة تحريض منهج التعليم الديني الرسمي على الارهاب يدهضه البيان نفسه الذي لم يخلو من عبارات التكفير ضد الغرب وشعوب عديدة في العالم لا تندرج في قائمة الامة المعنية في البيان، وهي بطبيعة الحال لا

تنطبق بحسب الشروط المقررة في أدبيات هذه الفئة سوى على المدرسة التي ينتمي اليها الموقعون.

إن الجهل بتأثيرات هذا المنهج ودوره في صياغة ذهنية الناشئة يؤكد قصور من شارك في إعداد هذا المنهج، ومن بينهم من وقع على البيان. فالانصاف يدعو هؤلاء الى إعادة تقييم منظومة ثقافية معرفية كانت حاكمية ومنفردة في العملية التوجيهية منذ قيام الدولة، عوضاً عن التفكير في تبرة الذات بطريقة المماحكات السجالية البالية، التي تدفع باتجاه تنزيه الذات وإدانة الآخر بحق أو باطل. إشارة واحدة تكفي للقول بأن تغيير مناهج التعليم في بلادنا لا يتطلب تبرة لمناهج التعليم في الولايات المتحدة أو في أي بلد كان في العالم. وبالمناسبة فقد مرّت مناهج التعليم في الولايات المتحدة بعملیات تصحيحية متكررة منها على سبيل المثال ما جرى في نهاية الستينيات حيث صدر تقرير بإسم (أمة في خطر) واشتمل على نقد واسع لنظام التعليم في الولايات المتحدة، وهناك أمثلة عديدة عن

البيان يحث على مخالفة شبه

صريحة للسياسة التعليمية

الجديدة ويؤسس للخروج على

الدولة، ونفي مرجعيتها

ثورات ثقافية وتعليمية وتربوية حدثت في عدد من دول العالم، من أجل تحسين أداء المجتمع والدولة وتطوير مؤسساتهما.

إن من سخریات الجهل بالذات إستحواذ شعور المنقذ على معدي البيان، حين توهموا بأن منهج التعليم الديني كجزء من منظومة معرفية ممتدة في التاريخ تشكلت في مجملها عقيدة خلاصية (ظهرت بركتها وعمّ نفعها لأجيال متعاقبة) دون توضيح مواطن البركة والمنفعة ما لم يتم إخضاعها للقسمّة. فالانتقال من الامة الى الدولة يصل في صيورته النهائية الى الفتنة ليستقر في هيئة التحالف التاريخي بين العلماء والأمراء، فالبيان يذكر بالاساس الايديولوجي للدولة، والدور السياسي الذي لعبته العقيدة السلفية في نشأة الدولة، حين شرّعت السيطرة على الاقاليم والحقايق بسلطة مركزية في نجد. ولابد من الالتفات

هنا الى ما ذهب اليه مصيغو البيان من تذكير للقيادة السياسية بالأساس الديني للدولة، وأن مشروعية الأخيرة مستمدة من تحالف ديني سياسي، تشكل فيه العقيدة السلفية أساسها الايديولوجي، وينبئ البيان الى أن أية تغييرات في العقيدة السلفية وحضورها الكثيف في مؤسسات الدولة سيؤدي الى (هزة عنيفة للأساس الذي قام عليه هذا الكيان، وتوحدت عليه أقاليمه وقبائله). وزاد أصحاب البيان على ذلك باستعمال نفس اللغة التي درجوا عليها حين افترضوا تسلسلاً منطقياً خاصاً يبدأ بتغيير منهج التعليم ويتلوه تغيير في العقيدة وصولاً الى الموقف الايديولوجي بأن الدولة توحدت (على أساس باطل وكل ما قام على الباطل فهو باطل لا يصح الانتماء اليه ولا الولاء له. وهذا ما يريده الأعداء ويسعون إلى تحقيقه). والحال، أن ما ظهر حتى الآن لا يعدو كونه دعوة لإعادة بناء الدولة على أسس حديثة تستهدف دمجاً شاملاً وكاملاً لفئات المجتمع، وتخفيض المكوّنات الخاصة التي قامت عليها الدولة لأنها إن صلحت في إنشاء الدولة فإنها لا تصلح بحال في تعزيز عوامل استمرارها واستقرارها. وليس هناك من تبني دعوة ازالة هذا الباطل، أي الدولة وبخاصة في الأونة الأخيرة سوى الجماعات التي تشرّبت تعليمات الموقعين وفتاويهم، ناهيك عن أن التعقيد الديني للصراع ضد الدولة هو دين الجماعات العنقادية المتطرفة كما سيأتي.

دعوة ضمنية للخروج على الدولة

ينبئ البيان الى تثبيت الموقعين بنموذج الدولة الدينية القائمة على تحالف العلماء والأمراء، وهما الفئتان اللتان تتقسمان الأدوار والوظائف والمهام، وهذه القسمة توحى بأن الدولة إمتياز خاص بطبقتين متعاقبتين على تبادل المنافع، وهذا يكفّ بوضوح تجاوز الموقعين لأسس الدولة الحديثة ومبدأها الأصيل، أي العقد الاجتماعي الذي يستوعب فئات المجتمع المنضوية داخل حدود الدولة. فمعدو البيان يؤكدون على التحالف الديني السياسي بوصفه مصدر استقرار الدولة وأن تصدع التحالف ينذر بزلوالها.

هذا التأسيس يراذ منه أن يكون تمهيداً لدعوة خطيرة، وهي الخروج على الدولة، فالبيان يحث على مخالفة شبه صريحة

دعا الى المشاركة السياسية لحماية الوطن

سعود الفيصل في لغة جديدة

فاجأنا وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بورقته التي قدمها في الجنادرية في ديسمبر الماضي حول المشاركة السياسية في المملكة، وضعها بصيغة (الجمع) وكأنها تخص العالم العربي كله. الأمير سعود كان واحداً من المرشحين المقبولين لتولي زمام إدارة البلد مستقبلاً، ولكنه لم يظهر رغبة في ذلك، وقبل أن يعمل في الظل ويتحمل الكثير من التجاوزات والتعديلات على صلاحياته كوزير، وبالرغم من هذا، فإن الوزير سعود الفيصل، تحدث في الأشهر الماضية إلى أعضاء في الكونغرس الأمريكي، فلم يبشر بالتغيير الجاد، وكان يتحدث عن مسائل تغيير تدريجية، قد تتطلب عقوداً طويلة من السنين، حتى الانتخابات كان يراها محدودة الضرورة، ومحدود من يحق له الانتخاب.. أي أنه كان ذرائعاً منذ تداعيات الحادي عشر من سبتمبر. فما الذي تغير الآن؟ ربما وصل الأمير إلى فئحة مختلفة، فهو يدرك أن الإدارة الأمريكية تتقاسمها نزعتان: المحافظون الجدد يرون المملكة عدواً، ويرون وجوب استئصال الوهابية، وربما استئصال العائلة المالكة ونظامها السياسي، بل وصلوا إلى ما هو أبعد من ذلك وهو التلويح بتقسيم المملكة. أما النزعة الثانية: فتتبنها وزارة الخارجية وكونون باول، وكان إلى ما قبل بضعة أشهر ضعيفاً مقابل صفور الإدارة وعلى رأسهم تشيني ورامسفيلد ولفويتز وريتشارد بيرل وحتى كونداليزا رايس. جمع الخارجية يتبنى الرأي القائل بأن المملكة لا زالت قادرة على أن تقدم خدمة للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب (الإسلامي) وأنها تتمتع بثقل سياسي يمكن أن يخدم صانع القرار الأمريكي، ولذلك فإن أصحاب هذا التوجه يرون الضغط على العائلة المالكة من أجل أمرين: مكافحة الإرهاب والتطرف الداخلي، والشروع في تغيير سياسي.

الآن.. وإلى حد ما، تميل الكفة إلى الجناح المعتدل في الإدارة الأمريكية، ولكن يبدو أن المسؤولين السعوديين لا يأملون في تغيير كبير في السياسة الأمريكية تجاه السعودية. وبالتالي عليهم أن يقبلوا بالحل الأسهل - وإن كان مؤلماً - وهو التغيير الداخلي، والإصلاح السياسي، فهذا أمر لا يمكن الفكاك منه، ولا يبدو أن الولايات المتحدة ستتنازل عنه.

ربما يكون هذا هو السبب وراء تغير لغة وزير الخارجية، ولربما كانت هذه القناة قد اصطدمت مع بعض أعمامه المقربين خاصة سلطان ورثم نايف وسلمان. ولعله رأى أن الوقت قد حان للدفع بهذا الاتجاه، رغم إيلاهما، بدل أن يخسر آل سعود ملكهم، ولربما تنقسم المملكة، كما يخطط لها المتطرفون في الجناح اليميني.

من أهم ما قاله الأمير في ورقته حول المشاركة السياسية: (إن غياب المشاركة السياسية الفاعلة هو المقضي إلى توالي الأزمات وهو المؤدي إلى تعميق التشوهات وهو المتسبب في فقدان القدرة على مواجهة التحديات. وبدون تطوير فعلي للمشاركة سيبقي العالم العربي يعيش في الماضي والتاريخ وستخسر الأجيال القادمة رهان المشاركة في صنع المستقبل).

لكن لا تعني رغبته هذه أن هناك إجماعاً في العائلة المالكة على موضوع المشاركة السياسية فضلاً عن حدودها وتفصيلها. ما تعنيه الرغبة هو أن شخصية جديدة اختارت الإحجاز بشكل نسبي إلى الخانة الإصلاحية واقتنعت بضرورة الإصلاحات السياسية كخروج لأزمة الدولة. وما قاله الأمير سعود: (يتطلب تطوير المشاركة السياسية أن نملك الجرأة اللازمة لممارسة النقد الذاتي البناء وإعادة النظر في ثقافتنا السياسية السائدة، والتغلب على العوائق التي تصف قدرتنا على الابتكار والتكيف). وانتقد الأمير ما أسماه بالأوهام الراجحة التي تدعو إلى تأجيل المشاركة السياسية بحجة مواجهة العدوان الخارجي ويضيف: (من الغريب أن تتم القصصية بالمشاركة السياسية والتي تعد مطلباً قائماً بذاته بسبب هذه الحجج الواهية والأوهام الخاطئة في حين تؤكد جميع التجارب التاريخية والمعاصرة أن المشاركة الشعبية هي التي تعزز القدرة على قوة الجبهة الداخلية ومثانة الوحدة الوطنية ورسوخ الشرعية السياسية وهذه بدورها تعتمد اعتماداً واضحاً على وجود مشاركة سياسية فاعلة ومجدية).

تتمنى أن يكون تحول الأمير سعود الفيصل جاداً!

وتتمنى ثانياً أن يكون ذلك بداية تحول بين الأمراء الآخرين ومشجعاً لهم لمحاصرة الجناح المتشدد (السوري) الزافض للإصلاح؛ وتتمنى ثالثاً أن لا يأتي اليوم الذي يتعرض فيه المملكة وشعبها لخيارات الإفناء أو الاقتتال الداخلي!

للسياسة التعليمية الجديدة من خلال التأكيد على المنهج السابق، وهذا يؤسس لمخالفة القانون العام، والخروج على الدولة، ونفي مرجعيتها، وأن القوانين التي تصدر لاحقاً عن مؤسسات دستورية مثل مجلس الشورى والنواب وغيرها تكون غير شرعية بنفس المنطق، لأنها صادرة عن جهات غير شرعية في نظر هؤلاء، إذ أن الدولة نفسها باتت ناقصة المشروعية. ففي الفقرتين التاليتين ما يشير إلى تلك الدعوة: (نخص المعلمين والمعلمات بالتذكير بوجوب بيان العلم ونشره وعدم كتمانها وتبيان الأصول الثابتة والعقائد الراسخة من مسائل الولاء والبراء، وتكفير المشركين، والبراءة منهم.. لا بد من وقفة حازمة صادقة، فالواجب التأكيد على الاستنكار، والمطالبة بزيادة المادة الشرعية في المناهج وغيرها وتبني التربية الدينية، والتعاون مع الدعاة والمربين لسد النقص الحاصل فيها).

وهذا يفرض سؤالاً: إنها رسالة لمن؟ ولا شك أن الموقعين على البيان يدركون بأن قطاعاً عريضاً من السكان هم مع تغيير المناهج، لا لكونهم أعداء الدين والعقيدة كما يحلو لبعض الموقعين قذف المؤيدين للتغيير به، ولكن لأن التغيير ضرورة دينية ودينيوية، ولأن اختزال التربية الدينية في عقيدة الولاء والبراء يحرم أبناء هذا الجيل من فهم صحيح وشامل للدين الذي جاء لبناء الإنسان والحضارة لا لإشاعة الكراهية ومحاربة الغير، وأن إستحضار صورة مبتسرة عن تاريخ الاسلام في مرحلة التكوين لا يعبر سوى عن وعي مغلول ونفسية متشظية ترى في الدين سلاحاً يحارب به الدعاة مخالفين، فيما الأمة تواجه تحديات كبرى في التنمية الشاملة بأبعادها المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن ما يمكن أن نخلص به من قراءة البيان أن مخزون العنف الكامن في منهج التعليم الديني كبير إلى حد لفت إليه إنتباه الموقعين، بعكس ما كان يرد بعض المسؤولين بأن تغييرات طفيفة جرت في هذا المنهج وأن التعليم الديني لا يشجع على العنف، وأن دعاة العنف أيضاً مازالوا ينشطون في الساحة ويبثون فكرة تقسيم المجتمع والعالم قاطبة إلى مؤمنين وكفار، وفي ذلك تأكيد ومبرر اضافي للعنف والارهاب.

خيبة أمل من أمراء العائلة المالكة وموقفها المعارض للإصلاح

بيان لشخصيات إصلاحية يحث الشعب على الاعتصام والتظاهر دعماً للتغيير

بل أنه يعمل جاهداً لتحقيقه، وهذا أملنا فيه.

ولكنكم تعلمون - أيها الإخوة المواطنون - بأن أوضاع المملكة الداخلية السياسية والأمنية والاقتصادية تسير من سيء إلى أسوأ منذ وقت طويل، ومعاناتكم أكبر من أن تتحمل في بلد حياه الله بكل الإمكانيات التي تجعل من شعبه يعيش مستوى معقولا من الرفاه، ويتمتع بقدر متطور من الخدمات الإجتماعية، التعليمية والوظيفية والصحية. ولما طال الإنتظار حررت عرائض أخرى، أرسلت للمسؤولين، وقد لقينا في بعض الأحيان التحذيرات المبطنة وفي أحيان أخرى التهديدات المباشرة لبعض رموز العمل الوطني، وزاد التضييق علينا في الحديث مع القنوات الإعلامية الخارجية، فضلاً عن إبعادنا شبه الكلي عن التعبير عن آرائنا في الموضوع الوطني ضمن القنوات التلفزيونية المحلية، بل وفي الصحافة أحياناً. ولقد تعرضت بعض الشخصيات الإصلاحية الى المنع من السفر، واستدعت لتحقيق في أجهزة المباحث، وتمّ الإتصال ببعضهم من قبل - عدد مختلف من الأمراء - عبر الهاتف تطلب منهم أمورا والكف عن أمور أخرى، لها أساس بحقوق المواطنين والأولية، وحقوقنا كأشخاص لهم اعتبار سياسي ضمن النطاق الوطني.

أيها الأخوة المواطنون الكرام

لقد أدركنا مبكراً مكنم الأزمة، وسبب تباطؤ الحراك الإصلاحي، ألا وهو (غياب الإرادة السياسية). فحتى الآن لا يوجد هناك إجماع بين كبار الأمراء - هدا الله وإياهم - على ضرورة الإصلاح، فبعضهم يخشاه، وبعضهم الآخر له رؤية مشوشة بشأنه، وبعض ثالث يعتقد بأن الإصلاح موجود ومستمر منذ قيام الدولة، والبعض

لم يكن الحديث المباشر إليكم حول قضايا الوطن متأخراً، فلقد راود العديد من إخوانكم الأمر منذ مدة طويلة، ولكننا تريثنا على أمل أن تثمر الجهود في الحوارات المباشرة مع المسؤولين، الذين - كما تعلمون - يتمتعون بحساسية مفرطة في إيصال ما يجري الى المواطنين المعنيين مباشرة. ومع علمنا بأن المواطن يجب أن يكون على اطلاع على ما يجري، إلا أننا خشنا أن نتهم بأننا نريد لي ذراع الحكومة، أو اختراق ما يسمى بالخصوصية السعودية، أو تخريب الجهد المبذول والهدف المنشود قبل أن نلقي الحجة على المسؤولين، وقيل أن نتعامل معهم بنفس الآليات التي يرتضونها واعتادوا عليها.

كان هذا دأبنا، لا لعدم إيماننا بأن شعبنا الكريم لا يحق له الإطلاع على ما يجري، ولا نقصاً في ثقتنا بقوة الجمهور السعودي ورغبته وقدرته في تعزيز مسار الإصلاح، بل إن هذا الأمر في صميم فهمنا للعمل الوطني الإصلاحي، وفي صميم مفاهيم الإصلاح التي تناديها من مختلف مناطق المملكة على أمل تحقيقها.

لقد مضى عام تقريباً على وثيقة الرؤية التي قدمت لسمو ولي العهد، وقد وعدنا سموه بأن يلي تطلعات مواطنيه حين اجتمعنا إليه، بل قال إنه قد بدأ فعلاً بالإصلاح المالي رغم الصعوبات التي يواجهها من فريق من الأمراء. ولما كنّا نرى بأن الأوضاع لا تتوقف عن التدهور، أوصلنا الرسائل الشفهية للتعجيل بتحقيق تلك الوعود، وطلب بعض من موقعي الوثيقة اللقاء بسموه لمناقشة الأمر ومتابعته وفق ما جاء في وثيقة الرؤية، ولكننا لم نتمكن من اللقاء لذلك الغرض، وتذرع بعض المسؤولين في مكتب سموه بأن سموه مشغول، وأنه لم ينسَ الموضوع

يبدو أن اللقاء الأخير بين الأمير نايف وزير الداخلية، ونحو عشرين شخصية إصلاحية وقعت عريضة: الإصلاحات الدستورية أولاً، قد قطع الشك باليقين من أن النخبة الحاكمة لا نية لديها في القيام بإصلاح سياسي - إجتماعي شامل، يعيد للبلاد استقرارها، ويحفظ للمواطن السعودي كرامته وحريته وحقوقه الأولية في العيش الكريم. ففي ذلك اللقاء الذي تم في ٢٢ ديسمبر الماضي، حدثت مواجهة بين الطرفين، ووقع تهديد، وانكشفت النوايا، الأمر الذي حفز - فيما يبدو - عدداً من الإصلاحيين الى استصدار بيان يطلبون فيه النصرة من الشعب السعودي، بعد أن كان هذا الشعب داعماً معنوياً فحسب. حيث طلب البيان منه النزول الى الشوارع والاعتصام والتظاهر مطالباً بحقوقه. البيان يكشف الكثير من تفاصيل الموقف الرسمي من مسألة الإصلاحات، هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان إلى الشعب السعودي الكريم
حول مآل الدعوات الإصلاحية والموقف الرسمي منها

أيها الإخوة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
هذه وقفة وجدها دعاة الإصلاح في المملكة ضرورية للحديث المباشر إليكم، لنطلعكم على مآل جهودنا التي تكثفت في العامين الأخيرين مع المسؤولين في البلاد من أجل إجراء التغيير والإصلاح المنشود الذي تأخر أكثر مما يجب، ولنعبر لكم عن رؤيتنا للأوضاع الحالية، ومستقبل بلادنا العزيزة.



وزير الداخلية: العقبة الكأداء أمام الإصلاحات

والشعور بالمسؤولية والإحساس بالتبعية الملقة على عاتقهم.

بعد هذا جرت محاولة أخرى للإجتماع في الرياض، تدخلت السلطات الأمنية، فطالبت بإلغائه، مع أنه محدود العدد، معروفة التوجّه، والأهداف.

أيها المواطنون الكرام وما يضاعف الألم، أن السلطات الأمنية دخلت مع دعاة الإصلاح معركة لم يريدونها، وحاولت

توسيع رقعة المواجهة في الوقت الذي تتعرض فيه البلاد الى العنف والإرهاب الذي تعود أسبابه الرئيسية الى المسؤولين أنفسهم وسوء تقديراتهم وحساباتهم. وفيما يتعلق بالعريضة الأخيرة، فقد تم تهديد عدد من الموقعين، ومحاولة تثنيهم وسحب توقيعاتهم، وقد اتصل سمو الأمير عبد العزيز بن فهد - إضافة الى مسؤولين

الرابع لا يريد أن يصلح شيئاً يغير من واقع الحال المزري الذي يعيشه مواطنونا في مختلف المجالات، ويعرض أموراً هي اقل من أن تعالج أية مشكلة.

ولهذا السبب، لم ترد أن نظهر كمواطنين نسعى لتقسيم العائلة المالكة، ولم نؤمن أو نعتقد صفقات جانبية، وكان كل أملنا أن تظهر تطورات الأحداث صدق مخاوفنا، وصحة منهجنا، وعدالة مطالب شعبنا، بحيث يتمكن الأمراء المسؤولون من الوصول الى القرار الحكيم ولو كان متأخراً أكثر مما يجب. غير أننا وطيلة الفترة الماضية لم نلمس تغيراً يعتد به، وثبت أن ما كنا نسمعه من وعود لا يتجاوز اللقاءات التي جمعت بعضنا وإياهم، ولا يراد بالفعل البدء بخطوات إصلاحية حقيقية ضرورية للدولة والحكومة والمجتمع. نقول هذا ببالحق الأسف، أننا فشلنا في إقناع المسؤولين بتفهم دوافع الإصلاح وأهميتها، وبدل أن نطالب المسؤولين أصبحنا مطالبين، متهمين عند بعضهم، نتعرض للمضايقة والمراقبة الهاتفية وغيرها.

وجاءت الطامة الكبرى في العريضة الأخيرة (نداء وطني الى القيادة والشعب معا: الاصلاح الدستوري أولاً) التي أردنا منها تأسيس المشروع الإصلاحي على أسس دستورية جديدة، فالإصلاح بدون دستور واضح يعتبر قفزة في الفراغ، ما لم تستند الى قوانين ومواد يتضمنها دستور. ولقد حاول بعض المسؤولين في وزارة الداخلية وغيرها منع إرسال العريضة، وقبيلها منعوا عدداً من الاجتماعات في جدة والرياض لمناقشتها، أحدها كان يوم الثالث عشر من رمضان الماضي حيث اتصل سمو الأمير عبد العزيز بن فهد بالأساتذة محمد سعيد الطيب وقال إنه يتحدث بإسم صاحب السمو ولي العهد طالبا إلغاء الإجتماع وأثار الكثير من اللغط غير المبرر والإتهامات غير الصحيحة. وقد قرر المدعون من الشخصيات الإصلاحية عدم توثير الموقف ورأوا تأجيل الإجتماع خشية التأويلات السلبية. وقد عبرت الشخصيات الوطنية عن دهشتها واستغرابها لهذا الموقف، وأكدت حرصها على المصالح العليا للوطن، وطالبوا بالتفهم السليم لموقفهم الذي يمثل أعلى درجات الوعي

لهذا قرر المدعون وقبل الإجتماع بسموه التوقيع على بيان تضامني جماعي، يلزمهم جميعاً التضامن والدفاع عن بعضهم البعض في حال تعرض أحدهم أو بعضهم الى مكروه، وكان من بين المجتمعين الدكتور عبد الله الحامد والدكتور توفيق القصير والأساتذة محمد سعيد الطيب والأساتذة عبد المحسن هلال والدكتور متروك الفالح وآخرون.

وبعد أن تأخر سمو الأمير عن الإجتماع نحو ثلث ساعة، دخل عليهم متجههم الوجه ويده خطاب إنسحاب الأساتذة عبد الكريم الجهمان الذي تعرض لضغط شديد من وزارة الداخلية وبالخصوص من الأمير محمد بن نايف لكي ينسحب. وبادر الأمير المجتمعين بالهجوم العنيف قائل بأن سمو ولي العهد كلفه المتابعة معنا، واتخاذ الإجراءات اللازمة، تبادل الى الذهن أنها (تحذيرية تأديبية) ونقل سمو وزير الداخلية عن سمو ولي العهد تعليقه على العريضة بقوله: (قد أعذر من أنذر). ونحن نسوق هذا الحديث، لا نعلم فعلاً أن سمو ولي العهد قد قال ذلك فعلاً، فليس من طبع سموه - كما عرفناه - هذا النوع من الحديث الصدامي. بعدها استعرض سمو وزير الداخلية ما أسماه المغالطات والتشويش الذي ورد في العريضة الأخيرة وخاصة ما يتعلق بالانتخابات وموضوع الملكية الدستورية، وما ورد في العريضة من أسباب تدهور الأوضاع وازدياد العنف الذي كان أحد أهم أسبابه تأخير الإصلاحات.

المطالبة التხოوية بالإصلاحات

لا تكفي ولا بدّ للشعب من دور

مساند بالإعتصام والتظاهر

آخرين - بالدكتور توفيق القصير محذراً وطالبا بعدم إرسال العريضة الى المسؤولين، كما أن الأستاذ عبد العزيز القاسم تعرض للضغط، وكذلك الأستاذ عبد الكريم الجهمان وآخرون. وبعد أن أرسل بيان العريضة الى سمو ولي العهد، وعدد من المسؤولين الآخرين، اتصل مكتب سمو وزير الداخلية بالدكتور توفيق القصير يوم الإثنين ٢٢ ديسمبر الماضي، وطلب منه دعوة العشرين شخصية الأولى الموقعة على العريضة، وتم تحديد الموعد في الساعة الثانية بعد الظهر.

شعرت الشخصيات الإصلاحية بأن وزارة الداخلية، ممثلة بوزيرها صاحب السمو الملكي الأمير نايف، لا تسعى الى تفاهم أو امتصاص لمتتاليات العريضة، كما كان الحال سابقاً مع سمو ولي العهد،



عبد الله الحامد

تركي الحمد

الدميني

التفصيلي توضيح عدد من المسائل:
أولاً: إننا مصممون على مواصلة طريقنا السلمي في المطالبة بالإصلاح الشامل الذي يعيد لوطننا استقراره ومكانته ولشعبنا حقوقه، مهما بلغت التهديدات لأشخاصنا، ومهما كانت المعوقات، فلا خيار لنا إلا الإصلاح، سواء أدرك ذلك صانع القرار أم لم يدركه.

ثانياً: لقد وصلنا مع المسؤولين إلى ما يشبه الطريق المسدود، ونأمل أن لا يكون مسدوداً بالكامل، فنية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليست متوفرة لدى أصحاب السمو الملكي الأمراء، نقول هذا مع بالغ الألم والأسى. ولكننا في الوقت نفسه نعدكم بمواصلة الجهد ما استطعنا للمساهمة في منع السفينة من الغرق، حيث سيكون الخاسر حينها الوطن والمواطن والمسؤول.

ثالثاً: إننا ندرك بأن وعي الشعب المتصاعد، وقوته الجبارة، يجب أن تكونا عوناً في مسار الإصلاح، وإننا اليوم أكثر إدراكاً بأن مساهمة الشعب عبر الإعتصامات والمظاهرات السلمية ستؤدي إلى تقريب المسافة، وتجعل الإصلاح ممكناً. لقد كنا ولا نزال نعتقد بأن الإصلاح شأن محلي بالدرجة الأولى، وإن مجرد المطالبة بالإصلاحات من الشخصيات الإصلاحية قد لا تكون كافية ما لم يترافق معها تعبير من المواطنين السعوديين بالكلمة والموقف عن طموحاتهم وتطلعاتهم. فإذا كان المسؤولون لا يريدون سماع صوتنا متفرباً، فليسمعوه متناغماً مع شعبنا الكريم الجدير بكل خير. حفظ الله الوطن وأهله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١١ ذو القعدة ١٤٢٤هـ
الموافق ٣ يناير ٢٠٠٤

سجنت وأوقفت عن عملي ولوحقت بسبب أنستي وآخرين أعلننا عن منظمة لحقوق الإنسان قبل عشر سنوات رفضتها أنت، في حين أنك الآن تعلن عن لجنة حقوقية. فمن هو المخطئ؟ وتابع الحامد متحدثاً عن المال العام وإهداره ويعثرته في الوقت الذي يبحث فيه المواطنون عن فرصة عمل ومصدر للرزق وفي الوقت الذي تتضاعف فيه أزمتا المواطنين المعيشية يوماً بعد آخر.

أما الدكتور متروك الفالح، فوقف قائلاً بأن التهديد لن يخيفنا وأن ما كتب في هذه الوثيقة هو محل إجماع بين المواطنين. هنا قاطعه سمو الأمير نايف وزير الداخلية مهدداً: هل يعني هذا أنك تريد السجن؟! فقال الفالح بأنه لم يأت إلى الاجتماع ليسجن (ولكن إذا كان السجن هو الحل لديكم فلا مانع لدي).

واستمر الجو متوتراً بشدة، ولكن الأمير وهو إذ تفاجأ من جرأة الحضور، تجنّب المزيد من التصعيد، رغم أنه كان قد أعد سلفاً أوراق تعهد ينوي توزيعها على الحضور من أجل التوقيع عليها بعدم تكرار كتابة العرائض ووقف المطالبة بالإصلاح السياسي. وقد حاول أحد الحاضرين تهدئة الاجتماع فقال بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يتلقى الوحي لم يقسر أصحابه على رأي، وكذلك فعل خليفته عمر في قصة المرأة، فرد عليه سمو الأمير نايف: (أولئك كانوا الضحابة). فقال له: (لنا ضحابة النبي وأنت لست عمر). وفي ختام اللقاء تم تبادل الآراء حول العريضة، ونقاط قوتها، ولكن دونما وعود أو غيرها، فقد جاء النقاش لتمضية الوقت المتبقي قبل إعلان نهاية اللقاء.

أيها الإخوة المواطنون الكرام

لقد كان الغرض من هذا العرض

وهنا انطلق سموه يهدد الحاضرين متهماً إياهم بأنهم (إرهابيون، وأنهم يدعمون العنف، وأنهم الجناح السياسي له، وأنهم علمانيون، وأنهم واقعون تحت تأثير الأجانب وغير ذلك). ثم توجه سمو الأمير نايف إلى الأستاذ محمد سعيد الطيب فخصه بالتوبيخ والتهديد والإتهام الشخصي الفج، فقال له: (أنت لست وطنياً، بل أنت ناصري، وكنت تدافع عن عبد الناصر حتى في الوقت الذي كان يهاجمنا فيه بالسلاح؛ وما أنت تلتقي بالقتلص الأيركي في جدة في منزلك). هنا قام الأستاذ الطيب وقال للأمير بأنه لا يسمح له أن يتهمه في وطنيته، لأن ذلك يعني اتهامه بالعمالة، وأن ذلك إهانة له وتشكيكاً في ولائه، وفي عائلته، وقال أنه لا يقبل بذلك أبداً. وقال إنه كان ناصرياً، وأنه سجن لسبع سنوات بسبب التعبير عن رأيه، ورأى أن من حقه التعويض عن فترة السجن. وفيما يتعلق باستقباله القنصل الأيركي في ثلوثيته، فقال إنها عامة وحصلت أمام الجميع، وأنها زارته للتعرف على رأي المواطنين وطالب الأمير بأن يتعرف على مدار من حديث ونقد للموقف الأيركي في موضوع فلسطين والعراق وغيرها.

بعدها تحدث الدكتور توفيق القصير فقال بأن المطالبة بالإصلاح حق مشروع وأن الأوضاع تسير إلى الأسوأ، وأبدى سعادته ببقائه بعد فترة انقطاع طويلة، فرد الأمير نايف بأن (أبوابنا مفتوحة لكل مواطن) فقال القصير بأن الحاضرين يسعون إلى إيصال صوت الناس (لكم) وأنهم يطالبون بحقوق المواطنين ومعالجة قضاياهم، وأن النخبة الإصلاحية تري (منكم) صدوداً وعدم تجاوب بل تهديداً مستمراً، في حين أنكم تقفون على رأس الهرم القيادي في البلاد. وتساءل: كيف ستحل المشاكل إذن؟ وتابع: إنكم في حالة الرخاء لا تستمعون لأحد، وفي وقت الشدة التي نحن فيها الآن والبلد على حافة الهاوية تريدون تكميم الأقواء. ثم تدخل الدكتور عبد الله الحامد قائلاً بأن الحل يكون بالإعتراف بالمشاكل الحقيقية في البلاد ومن أبرزها ظلم العباد. فقال له سمو الأمير نايف: وأي ظلم تقصد؟ لا يوجد لدينا ظلم. فرد الدكتور الحامد: أنا من المواطنين المظلومين وقد

هل يتكرر السيناريو؟

خطة غزو أميركي لحقول النفط في حرب ١٩٧٣

رغم أن خطة غزو حقول النفط في الخليج من قبل الولايات المتحدة قد أعلن عنها بعيد حرب حزيران ١٩٧٣ ونشرت باللغة العربية، إلا أن تلك الخطة لم تنل اهتماماً إعلامياً واسعاً، بسبب أجواء الصراع بين الشرق والغرب، والتحالف الاستراتيجي الصلب بين الولايات المتحدة ودول الخليج. الآن وقد تبدلت المعادلة الدولية وبدأت شبكة التحالفات الاستراتيجية تخضع لتحولات دراماتيكية وخصوصاً بعد الحادي عشر من سبتمبر، تكتسب كثير من الخطط والتقارير القديمة أهمية خاصة، كونها تأتي في مناخ تحول في العلاقات الدولية. التقرير الذي نقوم بعرضه هنا يأتي في سياق اضطرابات متنامية في العلاقات السعودية الأمريكية، ما يضيف على التقرير أهمية خاصة. فقد حذر رجال الجاسوسية البريطانية في تقرير سري لحكومة المحافظين حينذاك بأن الولايات المتحدة تستعد لغزو السعودية والكويت من أجل السيطرة على حقول النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. إن الملفات المرفوعة عنها من قبل الأرشيف الوطني البريطانية بموجب قانون الثلاثين عاماً الخاص بالوثائق السرية تظهر بأن وكالات الاستخبارات كانت تعتقد بأن الولايات المتحدة تستعد للقيام بعمل عسكري لمنع إضرابات مستقبلية في مجال تدفق النفط وقد جاء ذلك عقب قرار الدول العربية بتخفيض حاد في إنتاج البترول في أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع كبير في الأسعار، فيما تم فرض حظر كامل على الأميركيين بسبب دعمهم لإسرائيل. وفي بريطانيا، فقد إضطر رئيس الوزراء لحكومة المحافظين ادوار هيث الذي تبني خطأ مؤيداً للعرب، لرسم خطط لتخصيص توزيع الغاز بعد هلع الشراء الذي قاد إلى نقوصات في محطات التعبئة. وبالرغم من أن الحرب في الشرق الأوسط قد انتهت بعد ثلاثة أسابيع إلا أن تقييماً سرياً من قبل لجنة الاستخبارات المشتركة (والتي تضم رؤساء جهاز إيم آي ضايف وإم آي سيكس) قد تضمن تحذيراً لوزراء الحكومة بأن الولايات المتحدة قد ترجح مخاطرة العمل

العسكري كيما لا تكون رهينة لقيود العرب مرة أخرى. التقرير المؤرخ صدوره في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٧٣ والمشار إليه بعنوان (UK Eye Alpha) يصف السيطرة على مناطق إنتاج النفط في المنطقة باعتبارها (الاحتمالية القصوى في التفكير الأمريكي). وقد عدت لجنة الاستخبارات بأن الولايات المتحدة قد تؤمن لنفسها ولحلفائها كميات نفطية كافية من خلال السيطرة على حقول النفط في السعودية والكويت وإبو ظبي، والتي تسيطر على أكثر من ٢٨ مليون طن من الاحتياطي النفطي. وقد حذر التقرير بأن الاحتلال الأمريكي قد يستمر عشر سنوات، فيما يقوم الغرب بتطوير مصادر بديلة للطاقة، وقد يؤدي ذلك إلى عزلة تامة للعرب وهكذا الكثير من باقي أجزاء العالم الثالث، كما سيؤدي إلى إنقسام داخلي في الولايات المتحدة. وعلى أية حال، فقد قيل بأن الإدارة الجمهورية برئاسة ريتشارد نيكسون قد تكون مستعدة للأقدام على مخاطر كهذه، فيما إذا واجهت سيناريو مظلم بفعل تجدد الصراع العربي الإسرائيلي وما يعقبه من قيود على إنتاج البترول. كما قيل بأن الولايات المتحدة قد تقدم على قرار بالاحتلال فيما لو بدأت الحكومات العربية، في غمرة نشوة نجاح سلاحها النفطي، بفرض طلبات جديدة. وحتى لو لم يحدث ذلك، فإن الحكومة الأمريكية قد تفكر في أن ذلك وضع لا يحتمل حيث يضع الولايات المتحدة وحلفاؤها تحت تأثير رحمة مجموعة صغيرة من الدول غير العاقلة. وبالنظر إلى النتائج غير المحسوبة للعمل العسكري ضد العرب، نحن نعتقد. بحسب معدي التقرير. بأن الغزو الأمريكي يحتمل أن يكون متاخراً كخطة أخيرة. ولكن ليس بإمكاننا إستبعاد احتمال وقوع غزو مبكر. إن قوة التدخل الأمريكي الأولى قد لا تكون كبيرة الحجم، أي قد تضم فرقتين فقط للسيطرة على حقول النفط السعودية وفرنقة للسيطرة على الحقول النفطية في كل من الكويت وإبو ظبي. وبالنظر إلى عنصر المفاجأة، فإن الخبراء الأمريكي الأول قد يكون عبارة عن هجوم

جوي، ولكن إذا ما ثبت فشله عملياً فقد يلجأ الأميركيون إلى إرسال قوة عسكرية برمائية. بالنسبة للسعودية، فإن العملية ستكون مباشرة إلى حد كبير، فالوقت الذي يستغرقه الهجوم على الموقع العسكري في الظهران سيضطلع به فوج عسكري من الحرس الوطني المسلح وبطاريات صواريخ هاوك سام. إن الهجوم الأولي الذي ستشنه فرقة مكلفة بإطلاق صواريخ هاوك، سيؤدي إلى السيطرة على المجال الجوي، وبالتالي منع تدمير محتمل لحقول النفط. بالنسبة للكويت فإن المشاكل العملياتية أشد خطورة، حيث يضع الكويتيون ما يقرب من ١٠٠ دبابة متمركزة غالباً بالقرب من المطار. وهذا يعني بأنه بالرغم من أن الهجوم الأولي قد تقوم به فرقة، إلا أن قوة الهجوم ستكون بحاجة إلى تعزيزات سريعة، أي في حدود ست ساعات من قبل الدبابات تلك. إن تعقيدات حالة إبو ظبي هي بسبب وجود عدد من الضباط البريطانيين في قوة دفاع إبو ظبي، ولهذا السبب فإن اللجنة ترى بأن الأميركيين قد يطلبوا من بريطانيا شن تلك العملية. وقد يقوم الأميركيون بصورة شبه مؤكدة بالطلب بإستعمال التسهيلات العسكرية البريطانية في جان وديغو غاريسا في المحيط الهندي. ويقول التقرير بأن الولايات المتحدة قد تعطي الاتحاد السوفيتي بلاغاً سابقاً عن نواياها، وأن معارضة الكرملين قد توقف قليلاً التدخل العسكري المباشر. وعلى أية حال، وعلى عكس ما توقع حدوثه بعد ١٨ سنة لاحقة، فإن اللجنة تقول بأن الأميركيين إذا سيطروا على الكويت، فإن العراق قد يحاول القيام بغزو مضاد بهدف طرد الأميركيين من الكويت. إن الخطر الأكبر في الخليج قد يأتي من الكويت، إذ من المحتمل قيام العراق، بدعم سوفيتي، بالتدخل. وحذر التقرير من أن التدخل العسكري الأمريكي قد يخلق مشاكل بين حلفاء الغرب. وحيث أن الولايات المتحدة قد تزعم بأنها تقوم بعمل لصالح الغرب بكامله، ولذلك تتوقع دعماً كاملاً من الحلفاء، فإن خلافات أوروبية - أميركية قد تقع.

أصواء على الميزانية الجديدة

ميزانية رواتب وتسديد ديون

منذ عام ١٩٨٢ شهدت البلاد بداية نهاية دولة الرفاه، وأصبح مرض العجز في الموازنة السنوية مزمناً، بغعل ارتفاع حجم المصروفات وتدني مستوى الإيرادات، وبمرور السنوات لم يعد ممكناً أن يرى فيه الاقتصاد الوطني مخرجاً من أزمت متراكمة.. ارتفاع في معدلات البطالة، تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، زيادة في الدين الداخلي، تدهور الاداء الحكومي، وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي..توقف شبه تام في خطط التنمية في أبعادها المختلفة البشرية والاقتصادية.. ولم يكن هناك سوى (المعجزة) خياراً نهائياً، وحلاً حاسماً لاقتصاد يسير الى حتفه.

بارقة أمل بزغت في العام الماضي، حيث تبدل العجز في الموازنة العامة الى فائض، ولكن من المؤسف لم يشهد المواطن أي أثر له على الاوضاع المعيشية، أو في تحسين ظروف السكان الصحية والاجتماعية، فقد انطفت البارقة سريعاً، وعادت معزوفة العجز من جديد الى الموازنة السنوية لتسجل اخفاقاً اضافياً جديداً في الأوركسترا الاقتصادية للدولة.

في الخامس عشر من ديسمبر الماضي أعلن عن الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٤، بأرقام متحفظة الى حد كبير، بالرغم من تحسن الاداء الاقتصادي في العام الماضي حيث سجلت أسعار النفط إرتفاعاً كبيراً فاق السعر الافتراضي المتوقع وهكذا المستوى القياسي للإنتاج، مما أدى الى زيادة إيرادات الدولة. بيد أن هذه الزيادة لم تؤد الى رفع مستوى الاداء الاداري والمالي للحكومة، حيث بقيت قطاعات حيوية تعاني من نقص حاد في المخصصات المالية، اضافة الى تفاقم مشكلات اجتماعية حادة مثل الفقر والبطالة، بالرغم من الوجود التي أطلقتها القيادة السياسية بالاهتمام الخاص بها.

إن الظروف الاقليمية التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق والاضاع الأمنية المتدهورة في الداخل عقب سلسلة التجهيزات التي ضربت مركز السلطة من قبل جماعات العنف، ومن ثم

إنخفاض سعر الدولار في الاسواق العالمية بطريقة غير مسبقة، ساهمت في وضع تقييدات على الميزانية السنوية لهذا العام. بالرغم من أن سعر البترول المتوقع بحسب ما ورد في الميزانية لهذا العام هو ٢٠ دولاراً للبرميل الا أن ثمة تبدلات دراماتيكية متوقع حدوثها خلال فترة لاحقة كما تشير الى ذلك تقارير اقتصادية داخلية ودولية على أساس أن السوق النفطية قد تشهد تراجعاً ابتداءً من منتصف هذا العام. فمن المتوقع حصول تراجع في سعر البترول الى ما يقرب من عشرة دولارات، مع الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط العراقي، حيث يتوقع ارتفاعه الى ما يربو عن مليوني ونصف البرميل يومياً. اضافة الى دخول السعودية الى منظمة التجارة العالمية وخضوعها التام لقوانين السوق بما يتطلب اعادة هيكلة سياسية واقتصادية، بما تسهم هذه العوامل وغيرها في التأثير على الاوضاع

تشكل الرواتب نسبة ٦٠ بالمئة

أي ١٣٨ بليون ريال من إجمالي

المصروفات، ولا مخصصات

مالية على التنمية

الاقتصادية الداخلية.

وبحسب الأرقام الواردة في ميزانية هذا العام فإن إجمالي الإيرادات يتوقع وصولها الى ٢٠٠ بليون ريال فيما يتوقع وصول إجمالي المصروفات الى ٢٣٠ بليون ريال. أي بفارق ٣٠ مليار ريال العجز المتوقع لهذا العام. وتشكل إيرادات النفط المتوقعة ١٥٠,١ بليون ريال ما بين ٨٥.٧٥ بالمئة من إجمالي إيرادات الدولة، على أساس معدل انتاج يصل الى نحو ٨ ملايين برميل يومياً، فيما تعتمد باقي الإيرادات على دورة العمل في القطاع النفطي، الامر الذي يجعل الاعتماد على هذا القطاع محفوفاً بمخاطر اقتصادية نتيجة لتقلبات السريعة التي تشهدها الاسواق النفطية وارتباطها بالاضاع الاقتصادية والسياسية الاقليمية والدولية.

وفي محاولة لتعويض عجز الدولة عن رسم خطط اقتصادية تقوم على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الانتاجية المحلية، سعت القيادة السياسية السعودية في الأونة الاخيرة الى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في السوق النفطية من خلال عقد أو توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية مع مصدري النفط من خارج منظمة الأوك، من أبرزها الزيارة التاريخية التي قام بها ولي العهد الأمير عبد الله العام الفائت الى روسيا، المنتج الأكبر في العالم للنفط، حيث تم التوصل الى تفاهم مشترك حيال دعم استقرار أسعار البترول في الاسواق الدولية والمحافظة على سقف انتاجي محدد من أجل تفادي انهيار الاسعار، يضاف الى ذلك التفاهات الشنانية بين الحكومة السعودية والدول الاعضاء في منظمة الأوك. ومهما يكن، فإن الاعتماد شبه الكامل على النفط في الحصول على الإيرادات المالية يرهن اقتصاد الدولة الى متغيرات غير متوقعة سواء في الداخل أو في الخارج، مع الأخذ بنظر الاعتبار لإحجام الحكومة عن العمل بتوصيات مؤسسات اقتصادية دولية الحاثية على تنويع مصادر الدخل، والاسراع في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي الداخلي الى جانب فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية في مجالي النفط والغاز، وما يتطلب ذلك كله من تسهيلات قانونية وإدارية من أجل طمئن المستثمرين الوطني والأجنبي بوجه عطاء قانوني يكفل الحماية لهم ويسهل مهام عملهم في السوق المحلية.

وبالرغم من الاداء الاقتصادي المعتدل نسبياً خلال العام الماضي، والذي كان يستند على سعر متوسط افتراضي للبرميل، أي ١٧,٥ دولار، الا أن التسهيلات الاقتصادية نفسها على السوق النفطية، الأمر الذي يجعل افتراض سعر متوسط للبرميل ٢٠ دولار محاطاً بالشك نظراً الى الصورة القاتمة التي ترسمها التقارير الاقتصادية الدولية عن المستقبل. تشير هنا الى أن الكويت ثاني أكبر مصدر للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي قد وضعت ميزانيتها العامة على أساس سعر متوسط هو ١٥ دولار



الميزانية أسيرة الدخل الأحاسي

زيادة ٣ بالمئة عن السنة الماضية، فيما تم تخفيض مخصصات تنمية الموارد البشرية بمعدل ٣٠ بالمئة عن مخصصات العام الماضي، وكان نصيب تنمية الموارد الاقتصادية ٢,١٠٩٦ بليون ريال أي بمستوى أدنى من مخصصات العام الفائت، فيما بلغت مخصصات تنمية البنى التحتية ١,٥٠٩٦ بليون ريال. وتظهر الميزانية أن مخصصات الإدارات العامة والتنفقات الحكومية الأخرى بالرغم من تخفيضها مقارنة بالعام الماضي تفوق مخصصات قطاعات حيوية مجتمعة مثل تنمية الموارد الاقتصادية والتنمية الصحية والاجتماعية والخدمات البلدية، والنقل والاتصالات وتنمية الموارد البشرية، ومؤسسات الاقراض الحكومية والاعانات المحلية.

وبالرغم من الحديث عن تخفيضات في مخصصات بعض القطاعات التي كانت تستأثر بالنصيب الأكبر من ايرادات الدولة، إلا أن قطاعات حيوية كالخدمات الصحية والاجتماعية ومؤسسات الاقراض الحكومية والاعانات والنقل والاتصالات شهدت تدهوراً حاداً بفعل المخصصات المالية المتدنية في هذه القطاعات.

تشير في الأخير الى مشكلة البطالة التي بلغت معدلات مخيفة، والتي قدرتها الإحصاءات الحكومية في نهاية عام ٢٠٠٣ بنسبة ٩.٦ بالمئة، إلا أن تقديرات مستقلة ترفع النسبة الى ما يزيد عن ٣٠ بالمئة، وبالرغم من معرفة الحكومة بخطورة وحجم المشكلة، إلا أنها فشلت حتى الآن في وضع خطة شاملة وجادة من أجل توفير فرص التوظيف لعدد كبير من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد المهنية المتخصصة. مع الأخذ بنظر الاعتبار الزيادة السكانية العالية في المملكة وحرمان أعداد كبيرة من الشباب من فرص حياة أفضل بما ينتج عنه من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية.

على أن ما يلفت الانتباه، أن اتجاه الإيرادات غير النفطية ظل كما هو دون تغيير، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وأن الزيادة المتوقعة في الإيرادات غير النفطية مرتبطة بدرجة أساسية وجوهية بالنفط عجز الموازنة لهذا العام قد يدنو قليلاً عن عجوزات الموزانات السنوية في

الاعوام الفائتة بناء على تقديرات متدنية للمصروفات تقل بنحو ٨ بالمئة عن الاعوام السابقة، والتي كانت تصل فيها المصروفات الى ٢٥٠ بليون ريال، ولكن في الوقت نفسه تشير الى أن المصروفات في الغالب تخضع أولاً لهيمنة بند الرواتب، التي تشكل نسبة ٦٠ بالمئة أي ١٣٨ بليون ريال من إجمالي المصروفات، الأمر الذي يترك عملية التنمية بطيئة للغاية بسبب ضآلة المصروفات الرأسمالية. وثانياً خدمة الدين الداخلي الذي بلغ ما يربو عن ٧٠٠ مليار ريال، ويمثل هذا الدين أكثر من ٨٥ بالمئة من الناتج المحلي لعام ٢٠٠٤ وهذه نسبة تعد جد خطيرة بحسب المقاييس الدولية، ومن الملاحظ أن الدولة

٢٧ ألف ريال نصيب كل مواطن

من الدين العام البالغ ٧٠٠

مليار ريال و ٨٧ بالمئة من

الانتاج المحلي

فشلت حتى الآن في رسم خطة عملية في كيفية إدارة الدين الداخلي المتراكم والذي يستنزف ما يزيد عن ١٣ بالمئة من إجمالي المصروفات الحكومية في هيئة قوائد على الدين الأصلي، وستزداد الأوضاع الاقتصادية سوءاً فيما إذا قررت الحكومة المضي في تنفيذ مخططاتها في ميزانية توسعية بعجز يبلغ ٣٠ بليون ريال لعام ٢٠٠٤ والذي سيؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي الحالي بما يصل الى ٨٧ بالمئة بما يزيد في تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث يبلغ نصيب كل مواطن من هذا الدين ٢٧ ألف ريال، وهذا تثير خطر شديد.

وفيما تصدرت المخصصات المالية في قطاعي الدفاع والأمن من مخصصات الميزانية حيث بلغت ٧٢.٤٦ بليون ريال أي

للبرميل، من أجل تقليص فرص تدهور أوضاع السوق النفطية، ووضع الضمانات الكفيلة التي تحول دون اضطراب شديد في الميزان التجاري.

إن الزيادة النسبية في سعر خام برنت وخام النفط العربي حتى شهر ديسمبر الماضي قد تكون إحدى المحفزات على رفع السعر الافتراضي للبرميل في العام القادم والذي يتوقع محافظته على معدل مرتفع حتى نهاية الربع الأول من هذا العام، أي في موسم الشتاء حيث يصل فيها الاستهلاك والطلب على النفط الذروة، مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاضات النسبية في المخزونات النفطية في الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى، ولكن يبقى الحديث عن فرص انتعاش في السوق النفطية في العام القادم معتمداً على توقعات متفائلة مستمدة من سيروية أسعار النفط في العام الفائت، فيما قد تسهم عوامل أخرى في تبديدها، مثل عودة العراق الى السوق النفطية بمعدل يصل الى ٢,٨ مليون برميل يومياً، إضافة الى تواصل تدهور سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم حيث الازداد حتى الآن أن ثمة تحسناً سريعاً أو في المدى المنظور في قيمة الدولار. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول أوك من أجل التوصل الى اتفاق شبه صارم بشأن المحاصصة الانتاجية وسعر محدد للنقط، إضافة الى تشكيل إطار للتفاهم والتنسيق مع الدول المصدرة للنقط خارج أوك، مثل روسيا التي تخضع هي الأخرى لضغوطات اقتصادية كبيرة من أوروبا والولايات المتحدة، بالرغم من أن الأخيرة تميل كثيراً الى دعم سعر مرتفع للبترول لإعتمادات إقتصادية داخلية، إلا أنه وفي نهاية المطاف فإن مايجب الاشارة اليه إن مستويات العرض والطلب تخضع لتبدلات سريعة، وليس المناخ سوى أحد العوامل المؤثرة في حركة السوق النفطية، حيث يتوقع انخفاض الطلب على البترول بدءاً من الربع الثاني والثالث من هذا العام، وهما يمثلان فترة تقلب شديدة في السوق النفطية، وهناك عوامل أخرى شديدة الأهمية منها تزايد صفقات بيع النفط من خارج أوك، وارتفاع حجم العرض، وارتفاع معدلات الصربية الجمركية، والاستكشافات النفطية الجديدة من قبل الشركات الكبرى.

إن الحصص المقترحة للمملكة من الانتاج النفطي اليومي لهذا العام قد انخفضت من ٨,٤ مليون برميل يومياً الى ٧,٩ مليون برميل، مع زيادة على الطلب ستحصل هذا العام، بناءً على تقديرات وكالة الطاقة الذرية. تشير هنا الى أن مستوى انتاج المملكة في العام الماضي هو الأعلى منذ عام ١٩٩٢ ولعل ذلك يفسر جزئياً على الأقل ارتفاع الواردات النفطية.

الصحة السياسية للتيار السلفي السعودي

عبد العزيز الخضبر

حين تخلت النخب والقيادات الاجتماعية المتنوعة من الوجوه الجديدة التي برزت مع الطفرة الاقتصادية عن أداء دورها، والمساهمة في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي وبلورة فكر سياسي يتعايش مع تحديات تلك المرحلة ويناسب طبيعة الجيل الذي يتشكل فكره مع أقول الحقبة الاقتصادية وانشغالها بهمومها الشخصية ومكتسباتها السريعة في سن مبكرة، مما أدى إلى حالة من الزهد في الشأن العام والنقد، ونزوع نحو التقليدية في الخطاب ومجاملة الوضع السائد والسكوت عن أخطائه وأصبح ظهورها الإعلامي سلبيا في خدمة الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع. ورافق ذلك وجود ثغرات كبيرة في الخطاب الإعلامي الرسمي وأداء لا يشبع هموم ووعي الجيل الذي يعيش لحظة موجة الصحة الدينية. كان خطاب الصحة وسيطرته على الجو الاجتماعي يتعلق مع مرور الوقت في أجواء هذا الفراغ قبيل غزو الكويت وبعده، مما ينبئ عن نمو غير طبيعي سيضر بالمجتمع والدولة والصحة التي تتحرك في فراغات هائلة دون مقاومة من الاتجاهات الأخرى ودون أن تتعرض لنقد داخلي من ذاتها لتقويم وتعديل شيء من لغتها الحادة التي تزداد مع مرور الوقت. وكانت الضربة التي وجهت لتيارات الأخرى وخاصة فكر وأدب الحداثة من أقوى الضربات التي شلت قدرة التيارات الأخرى على الحركة، وكان أهمها الكتاب الذي قدم له الشيخ ابن باز رحمه الله (الحداثة في ميزان الإسلام) إذ استعملت الصحة أهم رمز رسمي في المؤسسة الدينية في الصراع مع التيار الآخر، ثم جاءت الضربة الأخرى بعدها بسنوات قليلة التي قتلت البقية الباقية من بعض الناشطين في الثقافة والصحفيين من الجنسين مع أجواء قضية قيادة المرأة للسيارة والتي اتحد فيها رأي فكر الصحة مع المؤسسة الدينية الرسمية أيضا. وجميع الضربات الموجعة لم تكن بهذه القوة لولا

هذه الحرية الخطابية الجريئة أحدثت موجة جذب وإغراء هائلة لجمهور لا يعرف الصحة الدينية من قبل، حتى إن هناك من التحق بموجة التدين عن طريق السياسة بعد هذا الكاسيت أو ذاك. والمعتاد أن يدخل الفرد موجة التدين بعد موعظة بليغة عن عذاب الآخرة أو القبر، لكن هؤلاء جذبه (عذاب السياسة) حيث اكتشف الكثيرون منهم فيما بعد أنهم دخلوا لعبة سياسية فوق إدارتهم. كانت بدايات الطرح السياسي مقبولة بحكم أزمة الكويت فيمكن تفهمها لكن إغراء الحكم السياسي وأثارته للجمهور فتح شهية الشيوخ بأن يمزجوا بين الوعظ الإسلامي والوعظ السياسي، ورؤية العالم من خلال قصاصة هنا وفلكس هناك.

لقد كان التنظير ينقصه قدر من منطق الفكر السياسي المعاصر والوعي بقوانين العلاقات الدولية وضرورة عدم إغفال ميزان القوى والمصالح، وخطورة شحن الجمهور بأشياء ومثاليات غير ممكنة، وليست المشكلة هي في الحديث والتطرق للسياسة بقدر ما أن هناك أخطاء جوهرية رافقت هذا التنظير، وعدم التنبه إلى أن الجمهور سيختلط في ذهنه الدين والسياسة، فيتعامل مع التحليل والتنظير السياسي الذي يغلب عليه الظنات والتخمينات كما يتعامل مع الدين الذي هو آراء قطعية. أوقع الجمهور بفخ الوثوقية لمجرد سماعه هذا الشريط أو ذاك، والكثير منهم ليس لديه متابعات جادة لما يطرح في السوق ووسائل الإعلام المختلفة. والخطورة كانت تكمن أيضا في أن الصحة تحت جمهورها المتزايد على مقاطعة وسائل الإعلام الأخرى والزهد بها، سواء بالفتاوى الصريحة أو البمطة، هذا العزل الذهني ولد تعصبا مذهبيا في السياسة فالحق ما يقوله أشياخهم في قضايا لا يمكن لأحد أن يحسمها لكثرة متغيراتها. لكن هؤلاء الصغار حسمت في أذهانهم وخلقوا عالمهم الخاص عن الوضع الدولي يحلون وينظرون من خلاله كل شيء لتحديد الصواب والخطأ وما

استعمال رموز دينية كبيرة في المعركة، ولم تكن أي ضربة ناجحة لخصوم الصحة إلا باستعمال العصا الغليظة من الدين الرسمي، ووظفت من قبل الرموز الدينية المحسوبة على الصحة توظيفاً فاق المعقول في أي معركة فكرية وأقحم الجمهور والبسطاء بأشياء فوق قدرتهم على الوعي بتفاصيلها الفكرية والثقافية والدينية.

ويبدو أن الشعور بالقوة كصوت وحيد ومسيطر في الساحة بدأ يخلق طرعا أكثر وثوقية في تقييم الآخرين ومحاكمتهم وبدأ الجمهور يدفع الرموز إلى اتجاهات خارج المنطق الديني والسياسي، فامتزجت روح الغوغاء بعقلية القيادات ولم تستطع التحكم بذاتها، فارتبكت رؤيتها للأمور، وازدادت روح القمع للآخرين، وكانت بعض المحاضرات والدروس تختم أحيانا بأسئلة

موجة التدين بدأت من بوابة

السياسة، والحشد على أساس

عذاب السياسة بدل عذاب القبر

أشبه بالمحاكمات عبر إصدار الرأي بهذا الكاتب أو ذاك المفكر في الداخل والخارج بكلمات معدودة، وربما مقالة واحدة لا يرضى عنها كافيّة لاتصامه للقائمة السوداء، الصحة السياسية بدأت فعليا مع مجموعة محاضرات وخطب لعدد من الرموز مع مضاعفات تحرير الكويت ولم يكن في تلك الفترة تليفزيون بخري بخطابه السياسي والإعلامي ويشيع التساؤلات أو صفق تقوم بمهمة التنوير بقدر من الشفافية التي تحترم عمل القارئ مع وجود أحداث كبرى في المنطقة.

لهذا عندما بدأ الكاسيت السياسي بالوجود والمتحدر من بعض القيود الإعلامية وبروتوكولاتها فقد فرض نفسه ويستمتع له الكثيرون حتى لولم يفسح رسميا،

يجب وما لا يجب.

في تلك الأجواء بدأت تظهر المعارضة الإسلامية التي ولدت من رحم الصحو، وإن نتوسع هنا في الحديث عنها، لكن جمهور الصحو الكبير تعاطف معها أو سكت عنها أو أبدها مباشرة بحكم أنها معبرة عن أيديولوجيا الصحو نفسها. وكان هذا يعني ضمناً أن الصحو ريفية هذا المجتمع وحيبيته في مرحلتها الأولى في عقد سبق أصبحت في معسكر مقابل للدولة والمجتمع بمعنى أنها نقلت جمهوراً عريضاً في معسكر المعارضة دون أن يشعر ماذا يعني ذلك على أرض الواقع. ومن ذلك الوقت بدأت المشكلات الدينية والسياسية والاجتماعية التي لم تنته بعد. ومع سرعة التطورات وتزايد الجمهور واقترب زمن التصادم الحتمي، بدأ خطاب الصحو السياسي يتحدث عن هموم الفرد الديني وحقوقه العيشية، وهو في الواقع اهتمام متأخر جداً، فرضته ظروف المعركة أكثر من أن تكون في صلب اهتمام الفكر الديني، فلم تكن الصحو تعنى بهموم البطالة ومشكلات المواطن اليومية بل كانت هذه القضايا من خصوصيات الصحافة، ويرتفع عن الحديث عنها الشيوخ الرسميون وغيرهم. الفكر الديني الرسمي والصحو كانا مشغولين في تأمين حياة الفرد الأخروية أكثر من الدنيوية.

وتَهْذِيبُ أَخْلَاقِهِ
وَتَقْوِيمُ عِبَادَتِهِ.

هذه الحقيقة،
والحقيقة الأخرى أن
جزءاً كبيراً من جمهور
الصحة في مرحلتها
الأولى يعرف تفاصيل
وهموم الإنسان
الأفغاني - مثلاً -
أكثر من هموم

الإنسان السعودي اليومية، بحكم الإعلام
الإعاشي لسنوات طويلة أثناء الأزمة
فدغانية. والاهتمام بتأمين الحياة الأخوية
ليس عيباً بل هو هدف نبيل وجزء أصيل من
رسالة الإسلام بل هو الأهم في أدبيات
الإسلام فليست الدنيا دار مقر، وأصعب
الرسالة الوعظية تزهد بالدنيا وعدم
الاشتغال بها، لكن العيب هو أن يقطا
البعض في الوقت الضائع باهتمامه في
قضايا ليست من مكونات خطابه في مرحلة
سبقت ثم يأتي ليزايد الآخرين بقضايا
هامشية في رسالته ومشروعه الذي انطلق
منه. إنه وعي متأخر فرضته أجواء
وضرورات الحشد الجماهيري، فلم تكن الجوة

الأخوية كافية لإغرائهم، فكان لا بد من مزجها مع جنة دنيوية كما تعمل أي معارضة سياسية في التاريخ!

إذ بعد تمزق الفكر الثقافي جاء تمزق الفكر الديني الذي له تفصيل آخر، وانتهى بانشقاقات سياسية انتقل من النخب إلى شريحة واسعة من الجمهور لمجتمع عاش فرافكا فكريا سياسيا زماما طويلا. اللافت في تلك الأجواء الصدامية الغياب الكبير لثقافي التيارات الأخرى، منهم من ظل يتفرج، ومنهم من دخل المعركة بصورة هزت من احترامه لدى القارئ الواعي... غيبة طويلة لأصحاب التيارات الأخرى، لم تظهر ملامح الحياة فيها وعودتها للتفاعل مع الأحداث والإصلاح، إلا بعد سنوات طويلة ومع ظهور طلائع الليبرالية الإسلامية في أفق الساحة الفكرية، وبروز أسماء جديدة، ومع موجة اعتدال لبعض الرموز الدينية الذين شعروا بخطأ خطاب تلك المدرسة وتطرفه. ما زالت في سلسلة الحديث عن بعض ملامح التاريخ الذي له صلة بالواقع الذي نعيشه، وستستمر لمحاولة وضع بعض الحقائق التي يبدو أنها بدأت تخيب عند كثير من منظري اللحظة الراهنة، وبدأت تزيف عن أكثر من اتجاه. سأحاول قدر الاستطاعة أن أكون موضوعيا، ولن أجمال أحدا فيها، وقد يكون من حسن الحظ أن لا أتعرض

التنظير السياسي السلفي كان

خارج المنطق والعصر والوعي

بالقوانين والعلاقات الدولية،

وتتم شحن الجمهور بمثاليات

غير قابلة للتطبيق

من الموضوعية، أما من يريد محاكاة خطاب الماضي في معايير الوقت الحاضر دون اعتبار ببارق الزمن فهو نجحٌ كبير وقراءة مبتورة. ميراث الفترة الماضية احتفظ بكثير من المواد المسومة والمكتوبة، وظروف المقالة الصحفية أفضل فيما هذا الأسلوب الذي نحاول فيه مزج تطورات المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية الرسمية.. والأوضاع الدولية في تلك المرحلة، مع الأخذ في الاعتبار مكونات الفكر الديني بعمومه وسردها بطريقة مجملّة ومتداخلة تقرب بها طبيعة الأزمة التي لا نزال نعيش بعض أعضاها.

(الوطن، ٢٠٠٣/١٢/٢٤)

الإصلاحيون وعنف الدولة

هل نحن مقبلون على عتف غير مسبوق
تقوم به أجهزة الأمن؟

يبدو السؤال بالنسبة للبعض سخيفاً: ذلك أن الجهاز الحكومي بجمعه أخذ يميل إلى التحلل، والعائلة المالكة في وضع بائس، وفي تراجع مرغمة أمام ضغوط المابخل والخارج. ولهذا يرى هذا البعض، بأن الملكة مرقية في إصلاحات، وليس على عنف وتكتير أطراف وعظام.

هذا الإحتمال هو ما تؤمِّل: أي الإصلاح والتغيير الشامل، الذي يبقى الباعث الوحيد، معده، مع بقاء العائلة المالكة كرمز بعد أن يتم تخفيف سلطاتها، وبعد أن يستعيد المواطن حقوقه المدنية والسياسية، والتي تساعد في خلق الديمقراطية والتسامح، والشمول معيقة الزور وتكسبكها واحدة بعد أخرى ووضع برنامج إقتصادي اجتماعي لِحله، قد يستغرق سنوات طويلة.

لكن هذا الأمل - الذي طال انتقاده - لا يأتي أبداً. فتشعر المسؤولين بالضعف والرجوع، ومعززةً المسيرة بالآخرين (اصلاحية داخل) يدركون هذه الحقيقة. فإنهم وزير الداخلية بالخصوص - قد يرون في لحظة من الحظوظ بأنه لا بد من رفع العصا، ليس للتهديد، بل للضرب وبغف، وذلك لإيقاف التقدم السريع لمكانة الدولة في نفوس المواطنين، وإعادة فرض الاحترام القدسي للعائلة المالكة على النخب الإصلاحية وباقي القاعلة سياسياً وفكرياً في البلاد. أما اقتداءه من الدولة التي قد تكون قباب قوسين أو اثنين من التغيير والإصلاح، فإن حكماءها - خاصة في حال ملئ بقرار الإصلاح اختيارياً أو متأسراً أو - يجتمع عليهم كما هو الحال في المملكة - يعصون إلى عكس ذلك تماماً. فيقولون الطائلة التي رؤى الجميع القرب من الإصلاح قد يعني القرب أكثر من احتمالية الارتداد والعنف.

هذا هو المنهج في موضوع الإصلاح في السعودية، فإنك ترى مؤشرات بأننا على بعضنا قد يقررب الباحث إلى الإقناع بأنه قوسين أو أخرى، ويعضها الآخر يعطيه الانطباع بأن هذه المملكة لا يمكن أن تصلح في المستقبل المنظور. ولهذا السبب أيضا، هناك من يتفائل بين من الإصلاحيين وبين من متشاكين. وهناك بين من متشاكين من الإصلاح ومن هو متشاكين بالعائلة المالكة غير رغبة فيه ولا تقبل به وذلك يتوقع الامعاء علي شفا عنف قادم ١٠ تمصيب الإصلاحيين باكثر سهام.

وأمره العائلة المالكة يقدمون وجهين: وجه يقول بأن الإصلاحات قادمة بل ويدعو لها: الأمير عبد الله وطلال وسعود الفيصل كما قال مؤخراً في الجنادرية، والوجه الآخر: قمع، وفصل وإيقاف ومنع من السفر وتهديد بالاعتقال، وربما بأكثر من ذلك. وهذا ما يقوم به وزير الداخلية، إبراهيم محمد، وأحياناً ينضم اليه الطامع عبد العزيز بن قهد.

ما نريد قوله هو: إن الإصلاح وعنف الدولة أمران محتلمان في المملكة، مع اختلاف طفيف في نسبة تحققهما لصالح الإصلاح. ولكن على الإصلاحيين أن يستعدوا للبلاء والتضحية، فالقمع وارد أيضا.

مجرد شعارات غير محددة وتستخدم في غير محلها

الثوابت الوطنية

هل هناك ثوابت وطنية؟

بالطبع نعم!

ولكن هل هي محددة معروفة ويلتزم بها؟

في هذه القضايا يقع الخلاف والإختلاف!

فلقد ترددت كلمة (الثوابت الوطنية) خلال العامين مراراً وتكراراً من قبل الكتاب والصحافيين والناشطين السياسيين بل وبين المسؤولين الحكوميين الكبار. بيد أن لفظة (الوطنية) جديدة في قاموس السعودي، وكل الكلمات المتعلقة بمفهوم الوطنية (كالهوية الوطنية، والمصلحة الوطنية، والوحدة الوطنية) جديدة أيضاً، يصعب تعريفها وتحديدتها. لزم طويلاً كانت كلمة الوطنية تعني مضاداتها للإسلام! أي كان التعريف لها. وبالطبع زالت شريحة واسعة من بين المواطنين - السلفيين خصوصاً - يرون في مفهوم الوطن والوطنية تضارباً مع مفاهيم إسلامية كبرى مثل مفهوم الأمة، وعالمية الإسلام، ودار الإسلام والكفر، وما أشبه. ربما كان غياب المفهوم الوطني، مصلحة ورؤية، ولعدة طويلة سبباً رئيسياً في غموضه، وتعدد معانيه بتعدد مستخدميه.

فما هي الثوابت الوطنية التي يتحدث عنها كثير من السعوديين؟

لا شك أن من بين تلك الثوابت: وحدة الدولة، أو هكذا يفترض، مع علمنا أن هناك جماعات سياسية ودينية ومناطقية لا ترى قيمة كبيرة لوحدة الدولة نفسها، بل أن بعضها لا يعترف بشيء اسمه (الدولة السعودية) وأكثر من ذلك هناك السلفيون مثلاً الذين لا يؤمنون بوحدة المواطنين، ولا بمساواتهم، فالنسخة التي يؤمنون بها من الدين ترى التفريق بين المواطنين على أساس مذهبي (من جانبهم على أساس ديني) أي أن غيرهم ليس بمسلم في الأصل، وعلى هذا الأساس لا يقبلون بمفهوم الدولة القطرية الحديثة القائم على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات. فالكافر الشيعي والصوفي وغيرهما، حسب رأيهم، لا يحق توليتهم أي من المناصب العامة، بل لا يحق لهما أن يتوليا مناصب تعليمية، ولا أن يتحلى حقوق المواطنة العادية والمعنوية، ولا يحق لهما أيضاً أن يمارسا معتقداتهما وفق رؤيتهما الدينية المذهبية المختلفة.

إن وحدة الدولة يفترض أن تكون قائمة على وحدة المجتمع، ويقدر ما هناك فرقة إجتماعية

وتضارب في الولاءات الدينية والقبلية والمناطقية، تتفتت مقولة وحدة الدولة نفسها. فالتمييز الذي أخذت به الدولة كسياسة عامة، بناء على الرؤية السلفية التي أشرنا إليها آنفاً، هي التي تقود فعلاً إلى مسألة تمزيق الدولة، وعدم الاعتراف بوحدةها، والمطالبة بالتقسيم وإقامة الدولة الخاصة بالفئات المختلفة التي كانت سائدة قبل قيام الدولة السعودية الحديثة. والقيادة السياسية، حينما تشرعن التمييز بين مواطنيها، فإنها في حقيقة الأمر (أي من الناحية الفعلية) لا تبالي بوحدة الدولة. وهذا ما كان ولا يزال سائداً، رغم وجود بعض المحاولات لتخفيف النزعة التمييزية التي قامت واستمرت عليها الدولة منذ نشأتها الأولى قبل سبعين عاماً. ولهذا، حين يستخدم مفهوم وحدة الدولة وتمايمتها وسيادتها على مواطنيها، فإنه يجب الإلتفات إلى حقيقة أن تلك الوحدة لا تقوم إلا على أساس وجود مواطنين متساوين. وأن من يقوم بتمزيق المجتمع (في هذه الفترة تشير كل الأصابع إلى السلفيين رغم أن القيادة السياسية هي المسؤولية قبلهم) فإنه يتنقص مما يدعيه ثوابت وطنية.

قد يتكرر الجدل مرة ثانية حول ما يعتقد أنه ثابت (وطني؟) ألا وهو النظام السياسي الملكي: أي وجود العائلة المالكة ومركزيتها القيادية في الدولة. فهذه القيادة صنعت الدولة، وهي التي تقودها. لكن، هذه القناعة قد تبدو مهزوزة لدى الكثيرين لأسباب مختلفة. فالنظام السياسي هو بالقطع موحد للمجتمع في غير الحالة السعودية. فالخضوع السياسي للدولة من قبل كل الفئات، يولد إحساساً بالإتحاد ضمن منظومة الدولة بدون القوقاوين. ولكن في غياب حقوق المواطنة، لم يزل الشعب السعودي مفلكتاً. ولم تزل النزعات الانفصالية فيه قوية - إلى حد ما - وبالتالي فإذا كان أصل الدولة يتعرض للخدش، فإن النظام السياسي نفسه أكثر قابلية للطعن من الدولة نفسها. العائلة المالكة التي حرمت المواطن من حقوقه الأساسية، أصبحت اليوم في تضاد معه، ومن هنا فإن احترام النظام السياسي والقبول به على علته أمر غير ممكن. وإذا جاءت المطالبات الإصلاحية بتعديل ذلك النظام، وإقحام المجتمع في المشاركة السياسية. وعليه يمكن القول أنه في حال الفشل في اتخاذ هذه الخطوة السياسية الإصلاحية، فإن العائلة المالكة نفسها ونظامها

السياسي لا يمكن أن يكونا ثابتاً وطنياً مقبولاً، بل أن إزاحتهم لا مناص منه.

هناك اليوم كثرة ترى وحدة الدولة دون النظام السياسي الذي يجب أن يتغير إما بالكليّة أو بالتعديل المستمر عبر الإصلاحات. عدم إمكانية إلغاء النظام السياسي دفعة واحدة هي ما يجعل المواطنين يطالبون بالإصلاح، وفي حال تعذر الأمر، فإن الإنشقاق العنفي أمر واررّ تماماً. لا مجال لاحترام النظام السياسي ولا لبقائه إلا بإصلاحات سياسية حقيقية، تجعل المواطن راضياً عنه. لا يمكن أن تكون العائلة المالكة ثابتاً وطنياً إلا بقدر ما تلتزم بمفردة الوطنية من حقوق متقابلة بين المواطن والدولة. في غير هذه الصورة يبدو ثابت العائلة المالكة كأمر وطني مشكوك فيه وقابل للطعن والتجاوز بصورة متسارعة.

نأتي أخيراً لأحد الثوابت الوطنية، وهو دور الدين، أي إسلامية الدولة - إذا جاز التعبير - وهذا يقوله الكثيرون، إما لعجن فيهم عن قلب هذه الحقيقة، أو لإيمان بأن الدين يشكل عنصراً أساسياً في كينونة المجتمع والدولة. لكن أي تفسير ديني يمكن أن يثبتني؟ هذا هو السؤال الذي يقلق الكثيرين. فالدين اليوم في السعودية بتفسيره الوهابي عامل تمزيق للمجتمع، وعامل خنق للحريات، وعامل مساعد للإستبداد السياسي، وعامل خلخل للوحدة الإجتماعية والوطنية. فهل هذا هو التفسير الذي نريده للإسلام في مجتمع متعدد كالمملكة؟

إن رفض دور الدين أو المطالبة بتقليصه في المملكة، إنما جاء كردة فعل على ممارسات المؤسسة الدينية الرسمية. تلك المؤسسة العنقودية في الجهل والتعصب المذهبي والمناطقى النقيض المرادف لشرعنة ما تقوم به السلطات السياسية من تعدييات على حقوق المواطنين العادية والمعنوية. لهذا لا يبحث موضوع الدين بعيداً عن موضوع المؤسسة الوهابية الرسمية، وتفسيرها له، وهو التفسير الذي ترفضه أكثرية المجتمع السعودي.

ماذا بقي من ثوابت وطنية إذن؟

سؤال مهم بحاجة إلى إجابة. فالثوابت التي لا يحممها دستور، ولا يلتزم بها مسؤول، تبقى ثوابت نظرية لا أن تصبح تلك الثوابت حقيقة مترادفة مع ثابت حقوق المواطن الذي بدونها لا تبقى أهمية كثيرة للوطن نفسه.



ناصر الفهد

العنيفة يظل مشكوكاً، خصوصاً وأن هذا الظهور التلفزيوني يحقق مطلب ورغبة الجهاز الأمني وحده الذي أراد من هذا الظهور كسر ارادة الاتباع والمشايعين للفكر التكفيري، ولا شك أن هذا النوع من الاعترافات من شأنه إحراق شخصية المشايخ وإسقاط مصداقيتهم، بصرف النظر عن كونهم خضعوا لوجبات تعذيب قاسية أدت الى توتيتهم، فهؤلاء، في وعي انصارهم، قدوات لا يصح استسلامهم لسياسات التعذيب مهما بلغت شرارتها. وهنا يأتي عامل الابتزاز الذي يصعب استبعاد، بسبب التجربة السياسية المتواضعة لدى هؤلاء المشايخ الذين خاضوا معركة المواجهة دون خبرة في العمل السياسي، ولذلك تمكن اصطيادهم بسهولة في لحظة المداولة السياسية التي تتطلب ذكاءً وإستعداداً ذهنياً كافياً، وهو كما يبدو يقتقر اليه المشايخ الفلافة.

لقد أقادت السعودية من تجارب الدول المجاورة، وبصورة خاصة إيران في المهادنة البهلولي والشوري الديني، حيث كانت الحكومة تقدم معارضيتها من رجال دين وغيرهم على شاشة التلفزيون بهيئات تثير الشفقة وهم يقرّون بأقوال وأعمال قد يكونوا تفوهوا بها أو اقترقوها، وهذه الطريقة بدورها كانت تمنح الحكومة قوة معنوية ومصادقية أمام شعبها، فيما يكون نصيب سيء الحظ أحكام الاعدام أو السجن المؤبد. ومنذ انفجار العلينا عام ١٩٩٥ لجأت الحكومة السعودية الى تقديم المتهمين على شاشة التلفزيون من أجل الاعتراف بالجرم، ثم قامت بعد ذلك بقطع رؤوسهم واحداً تلو الآخر، بالرغم من أن شكوكاً أثارها بعض المعارضين في التيار السلفي السياسي بأن من أعدم في حادثة العلينا لم يكونوا المتورطين الحقيقيين في الحادث.

وتعد إقرارات المشايخ وعدد من انصارهم على شاشة التلفزيون خطوة أخرى مسبقة، حيث يظهر لأول مرة شيخ بهيئته ولحيته الطويلة وهو يدلي باعترافات تمس العقيدة والموقف من الدولة، وأن تكون الاعترافات التي في تضام مع متبنيها قطاع كبير من الناس الذي يشربوا أفكاراً روج لها هؤلاء وضمّتها الكتب والنشرات الشعبية العامة.

بعد اعتراف المشايخ الثلاثة

هل ينحسر تيار التكفير

من المتعاطفين مع هذه الجماعات مما أدى الى تراجع عدد منهم. فقد بدا واضحاً تراجع النشاط العنفي منذ اعتقال الشيخ علي الخضير والشيخ ناصر الفهد واخيراً الشيخ الخالدي، ثم ما أعقب ذلك من روايات تحدثت عن انهيارات نفسية لدى هؤلاء الى حد طلب بعضهم من المشايخ المقربين من الدولة بالتوسط من أجل الإفراج عنهم في مقابل تعهدهم بالعودة عن كل ما قالوه في الدولة تكفيراً وحراًصاً بالخروج عليها. ولاشك أن اللقاءات التلفزيونية التي أدارها الشيخ عايض القرني، بأسلوبه الحاذق، مع رموز التيار التكفيري قد أدت ثمارها سريعاً، حيث تراجعت وتيرة العنف، وبدأ عدد من أفراد هذه الجماعات يتدسسون في أماكن بعيدة أو يسلمون أنفسهم للأجهزة الأمنية أو يوسطوا قريباً أو شيخاً بينهم وبين الدولة طلباً للنجاة والصفح. غير أن وصف هؤلاء الرموز على حد الشيخ القرني بأنهم (كانوا

في تطوّر جديد خاص بملف جماعات العنف أو تيار الفكر التكفيري الجهادي في المملكة، تم القبض على مجموعة من العناصر المتورطة في هذا التيار، وبحوزتهم كميات من الأسلحة والمتفجرات كانوا قد أعدها لتنفيذ عمليات في مناطق مختلفة من أرجاء المملكة بما في ذلك مدينة الرياض التي شهدت انفجارات صغيرة في الشهر الماضي. المجموعة التي تم القبض عليها مؤخراً ثم عرضها على شاشة التلفزيون (مع حجب وجوه أصحابها) كشفوا لأول مرة عن عمليات تدريب عسكرية تمت بدخل المملكة، وعن مصادر الأسلحة والمخابيء. وهذا يدفع بعض إدارات وزارة الداخلية والأمير نايف شخصياً الذي كان ينفي وجود معسكرات للجماعات الارهابية داخل المملكة وأن هذه الجماعات تلتقت تدريبها في الخارج وتحديداً في أفغانستان.

وبالرغم من أن الاعترافات التلفزيونية كانت محاولة لاستعادة الهيبة المتصدعة للجهاز الأمني الذي تعرض لضربات متواصلة في الصميم خلال السنة الماضية بفعل زلازل عمليات العنف ويوجه خاص في مدينة الرياض، إضافة الى عدد كبير من المواجهات المسلحة التي امتدت الى مكة المكرمة، إلا أن ما كشفت عنه الاعترافات تشي بأن ثمة ثغرات أمنية عديدة أفادت منها جماعات العنف من أجل تخفيف مخططاتها. وبحسب ما ورد من معلومات على لسان من ظهروا على شاشة التلفزيون وبالرغم من تدابير الحيلة والحذر التي اتخذتها السلطات الأمنية مع هؤلاء في أن لا يكتفوا عن أسرار تتعلق بعمل الأجهزة الأمنية في ملاحقة المطلوبين إلا أن ما ظهر بلغت الى أن أعمال التدريب وتهريب الأسلحة ونقلها الى مواقع مختلفة داخل المملكة كانت تتم دون تعقيد كبير أو احتياطات أمنية مشددة يتخذها أفراد جماعات العنف، الأمر الذي سهّل مهمة اختراق الجهاز الأمني نفسه وإفشال محاولاته في القبض عليهم، وهذا ما يفسر سقوط عدد كبير من الضحايا من بين أفراد الأمن في السنة الماضية.

في المقابل، وفيما يبدو فإن إعتقال ثلاثة من رؤوس التيار الفكر التكفيري وإظهارهم على شاشة التلفزيون في ما يشبه جلسة توبة وحلقة تراجع عن متبنيات عقيدة سابقة، الى جانب الطريقة التي ظهر بها هؤلاء الرموز وهم يلمسون الصعق عن أخطأ ارتكبوها وأفكار روجوها، قد تسببت في إحداث حلقة نفسية وهذهية لدى كثير

توبة مشايخ التكفير العنيفة

يحوطها الشك، كونها تحقق

رغبة الجهاز الأمني في كسر

ارادة الاتباع والمشايعين

يشكلون مرجعية لهؤلاء الشباب) يدعو للتأمل، وخصوصاً ونحن نتحدث عن مشايخ كانوا مطلقي اليد واللسان، فيما كانت مجموعات كبيرة من الشباب تلتقي بهم في منديات عامة وخاصة دون أن تكون للدولة رقابة عليها وعلى الأفكار التي يتم الترويج لها في أوساط هذه الجماعات، وكان يقتصر أن يثير رواج أفكار التكفير كالتي حملها واعترف بخطأها المشايخ الثلاثة تلقاً وانتهاهاً لدى السلطات الأمنية، كونها تستبطن دعوات لممارسة العنف وحمل السلاح بما يهدد أمن الوطن وسلامة المجتمع.

وبالرغم من الشكوك التي تحيط بالكيفية التي إنتهت اليها عملية اعلان التوبة والتراجع من قبل المشايخ الثلاثة، وهل كانت بالفعل توبة طوعية أم ناشئة من ضغوطات نفسية خضعوا لها داخل السجن، فإن اللقاءات التلفزيونية كانت معدة سلفاً بحسب الشيخ القرني، ولكن اختياريهم للتوبة

تطلعات الشيعة في السعودية للإستقلال والسيطرة على آبار النفط تثير مخاوف العائلة المالكة

خطة الغزو الأميركي تثير جدلاً حاداً داخل السعودية

مي يماني



نشرت جريدة هيرالد تريبيون الأمريكية في التاسع من يناير الحالي مقالاً للدكتورة مي يماني، أستاذة علم القانون والعضو في المعهد الملكي للشؤون الدولية في ضوء الوثائق البريطانية السرية المفرج عنها مؤخراً بموجب مرور ثلاثين عاماً على كتابتها. وتحاول يماني في مقالها تسليط الضوء على انعكاسات هذه الوثائق على الانقسامات الداخلية في المجتمع السعودي والتجارب الصعبة التي عاشتها بعض المناطق في ظل الحكم السعودي، وما تعكسه من مواقف محتملة إزاء احتمالية غزو أميركي للسعودية مستعدة أصداء عام ١٩٧٣. وفيما يلي ترجمة كاملة للمقال:

تثير الوثائق البريطانية المفرج عنها مؤخراً، والتي تكشف عن مخاوف من غزو أميركي محتمل للسعودية قبل ثلاثين عاماً، زويعاً واسعة داخل المملكة اليوم. في الحد الأدنى والأولي لردود الغلي، فإن هذه التقارير كما يظهر قد أثارت جدلاً حاداً حول الحكم المتصدع بوتيرة متزايدة للعائلة المالكة في السعودية وعلاقاتها المتدهورة مع واشنطن.

إن كثيراً من السعوديين، ممن يعتقدون بأن أميركا قامت بغزو العراق من أجل تأمين وصولها إلى نفطها، يقولون بأنهم لا يستبعدون احتمال أن تكون بلادهم هي الثانية بعد العراق. إن هذه النظرة مستمدة من عدد من ردود فعل متباينة، والتي تسلط الضوء تحديداً على الانقسامات المذهبية والقبلية والمناطقية بين السكان السعوديين.

فالشريحة الذين يهيمنون على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط يقولون بأنهم سرحبون بتدخل أميركي، بعد عقود من التمييز الطائفي على يد المؤسسة الدينية الوهابية، والتي توصمهم بالهرطقة. وبالرغم من استمرار العنف وعدم الاستقرار في العراق، فإنهم مستعدون بالنهوض الشيعي في الجنوب، القريب من الحدود السعودية. إن أي تغيير في النظام سيؤدي، حسب اعتقادهم، إلى إعادة سيطرتهم المشروعة على حقول النفط الرئيسية. وكما في العراق، فإن الشيعة في السعودية يظهرون درجة عالية من التوحيد والتنظيم السياسي، وأن تطلعاتهم نحو الاستقلال تثير مخاوف العائلة المالكة في السعودية.

بالنسبة للحجازيين، الذين ينتمون إلى المدن المقدسة، مكة المكرمة والمدينة المنورة، فإن

موقفهم يبدو مزربجاً حول احتمالية الحضور الأميركي في المملكة. شأنهم شأن الشيعة، فقد عانى الحجازيون أيضاً من وضعية مواطن درجة ثانية، وأن مواقعهم الدينية قد دُمّرت من قبل الوهابيين، ولكنهم لن يتعاونوا مع الولايات المتحدة.

إن كثيراً من الحجازيين مازالوا يعتبرون الهاشميين، بما في ذلك العائلة الملكية في الأردن، بوصفهم الحكام الشرعيين لمنطقتهم (الحجاز). أي منذ خمس وسبعين عاماً حيث أجبروا على الخروج منها من قبل العائلة السعودية. إن الأمراء الأردنيين الذين يقومون بزيارة قبر النبي (صلى الله عليه وسلم) في المدينة، يستقبلون على الدوام بحفاوة من قبل الحشود المتحمسة.

بالنسبة للقبائل، وخصوصاً تلك التي تقطن في الجنوب بالقرب من الحدود اليمنية، فإنها لا تكترث كثيراً بالعائلة المالكة ولكنها في الوقت نفسه معادية بشدة للأميركيين. ولكن هذا الموقف خاضع للتبدل اعتماداً على ما تقدمه القوات الغازية.

وليس معلوماً ما إذا كانت واشنطن تعير اهتماماً أو تأخذ في الاعتبار تعقيدات كهذه في خطط غزوها قبل ثلاثين عاماً. وبناء على وثائق الحكومة البريطانية التي نشرت في الأسبوع الماضي بعد ثلاثين عاماً فإن الأميركيين كانوا يبنون بجد غزو السعودية والكويت كرد فعل على الحظر النفطي عام ١٩٧٣.

وقد كان البريطانيون على حق في حملهم تلك النظرة على محمل الجد، ففي اجتماع عقد في ذلك العام في البنتاغون، حذر وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر السعوديين في عبارات

لاذعة بأن أميركا كان تفكر في استعمال القوة ضدهم.

إن خطوة كهذه كانت محملة بالخطر في ذلك الحين، ولكنها الآن ستكون أشد خطورة. إن تحول النفط موزعة في منطقة شاسعة، الأمر الذي يفرض معه مصاعب لوجستية كبيرة بالنسبة لأي قوة غازية، وقد يجعلها أمام هجوم عشوائي من قبل مقاتلي قوات القاعدة، الذين عززوا أنفسهم الآن كمعارضة انتحارية داخل المملكة. فقد عانت القوات الأميركية من الهجمات اليومية في العراق، وستجد أن القتل في صفوفهم أكثر مبررات عديدة من الترحيب في السعودية.

كل ما سبق يثير السؤال التالي: لماذا تفكر واشنطن في هجوم من هذا القبيل؟ في عام ١٩٧٣، أرادت الولايات المتحدة تأمين مصالحها النفطية والاستراتيجية، ولكنها في عام ٢٠٠٤ قد تهدف إلى عزل جانب المؤسسة الدينية المتشددة ونظام قد وصفته في جلسات الاستماع المفتوحة في مجلس الشيوخ بوصفه بؤرة التطرف. وقد عبر الأميركيون عن رغبتهم في الاصطفاف إلى جانب الأكثر ليبرالية بين الأمراء السعوديين البالغ عددهم ٢٢ ألفاً، على أمل استبدالهم ببعض الأقرباء الذين تجاوزوا سن الثمانين عاماً.

لقد كانت السياسة الأميركية، وعلى مدار عقود سابقة، تقوم على دعم النظام السعودي، إعتقاداً منهم بأنه يمثل نوعاً من الاستقرار الصلب في مقابل البدائل المتطرفة. ولكن في الحادي عشر من سبتمبر، خمس عشرة خاطفا سعودياً بذلوا هذه النظرة للأبد. وحتى لو لم يكن هناك خطة غزو أميركي الآن، فحقيقة الأمر أن كثيراً من السعوديين يعتقدون بإمكانيتها وتثير لديهم مخاوف أخرى.

بعد أن ضاقت سبل العيش والحياة الحرة الكريمة

الهجرة السعودية القادمة

انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً (سورة النساء - آية ٩٧).

إذا لم يتغير الحال فسوف تسمع الكثير.

عن نفسي لو اردت الهجرة.. أين سأذهب؟ لأمريكا. إن استطعت النجاة من حواجزهم ومتطلبات منح الغيزا. ولو عشت هناك سأكون مهدداً بالقتل او السرقة او مضايقات مكتب التحقيقات الفيدرالي! وهنا سأكون عرضة لمضايقات حملة لواء الدفاع عن الدين، ومرتبقة السلف، وصرب إبراهيم الغيث! ولو اردت مثلاً الذهاب لدول شرق آسيا، فهناك سأجد مرتع للأمراض والأوبئة، عوضاً عن السحر والشعوذة وما إلى ذلك!

تعالوا دبي! فهي لا تسمى (هجرة)؛ على فكره دبي بدأت تمتلئ بالسعوديين. سوق السمك هناك يوجد به عدد لا بأس به من الشباب السعودي الرائع. بعض السعوديين أيضاً لديهم مؤسسات صغيرة في وسط السوق القديم. وفي الشارقة يهيمن عدد لا بأس به من السعوديين على السيارات بالمعارض.. وما أسمع عنه هو انه يوجد بمصر آلاف من السعوديين منهم من يدرس ومنهم من يعمل لحسابه الخاص. انتظروا فقط هي المحطة المقبلة!

من الذي يستطيع أن يقول بأن السعودي لا يفكر في الهجرة؟ الآن زاد عدد الراغبين وبشكل كبير.

الناس بصراحة لا تهاجر بحثاً عن الحرية.. بل عن لقمة الخبز. وتاريخ الهجرات.. كبيرة كانت أم صغيرة - هو معادل لتاريخ الأزمان الاقتصادية. مثلاً كان تاريخ الجزيرة العربية منذ قديم الزمان معادلاً لضربات الطبيعة والامطار والجفاف. ومن أشهر تلك الهجرات هجرة قبيلة بني هلال الشهيرة مع خلفائها إلى شمال إفريقيا. أيضاً يصدق الأمر بالنسبة لمصر التي ارتبط تاريخ الهجرات فيها بالنيل ومدى قدرة أرضها الزراعية على تقديم ما يكفي من خبز لأهلها. وكان من أشهر الهجرات تلك التي جاءت بسبب المجاعة الشهيرة المسماة بمجاعة المستنصرية (إيام الخليفة العباسي المستنصر بالله).. ولذلك فإن كل الأسماء التي تنتهي بـ(المصري) التي تعيش في الشام والجزيرة العربية تعود جذورها إلى عائلات مصرية هاجرت منذ ذلك الحين بعد أن (طمس النيل) بتعجير ابن آيس.

هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين. هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتسبين إلى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وأرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهومو الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلا مواقع الإنترنت لترحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

<http://bb.tuwaa.com/>

السعودي المسكين ستتعذر هذا العام (وأنا إحساسي لا يخطئ!): أما (البومامير) من اللصوص فسيتلقون كميات خطافية من (ابو متعب) لتجعلهم يضرّبون أخماساً بأسداس!

أنا حلمي الكبير في الهجرة. لكن كيف؟ لدي استعداد أن أكتفي بالقليل هناك، فقط أود أن أشعر بأني إنسان.. والله والله لو يهدي جواز السفر أني أطلع ولا أعود إلى هذه البلاد إلا بعد أن أبلغ من العمر عتياً، وللزيارة فقط ليس أكثر!

مادامت الحرية غائبة، ولا توجد فلوس، ولا وظيفة، إذن فأحلب الوطن من بعيد أفضل من أن أكرهه وأنا فيه.

إسأل عن الاقتصاد الفقير هو المحرك الأول للهجرة أي شعب. دول الخليج تختلف عن بقية الدول العربية بأن الله أعطاهم البترول. حتى الفقير فيها يجد الخبز على الأقل، مع فقدها الحرية. بقية الدول العربية.. لا خبز ولا حرية. أنا كنت ناوي أهاجر - هجرة مؤقتة - لتعلم أولادي في امريكا، ولكن ابن لادن أفسد كل شيء.

قال تعالى: (ان الذين توقعهم الملائكة ظالمي

لماذا لا يهاجر السعودي؟ كم سعودياً تعرف هاجر إلى بلاد بعيدة؟ كل الدول مليئة بمهاجرين عرب.. ولكنك لا تجد سعودياً (أو سعودية) إلا فيما ندر! لا أعني من يعيش في باريس أو لندن ويدير أعماله في السعودية من هناك.. أو من قرر العيش هناك وتأتيه فلوس المصاريف من السعودية.

هذا يشكو من الظلم الاجتماعي.. وذاك يشكو من القهر السياسي.. وثالث يشكو من سوء الأنظمة التي تعيق تجارته.. من أنظمة التقاضي التي ضيعت حقوقه لدى المدينتين.. من الغلاء.. من تزايد البطالة.. من النخش.. من الخداع.. من سوء أحوال المرور والسواقة.. من كذا.. وكذا؟ لم لم يفكر أحدكم بالهجرة.. أو يقدم عليها؟ لا أظن أن الارتباط بالوطن أو الأرض هو السبب، فقد هاجر المواطنون سابقاً إلى مصر والهند والخليج والسودان وحتى الهند.. معظمهم عاد بعد الطفرة وقليل منهم بقي هناك.

أين يهاجر؟ إن هاجر إلى أي دولة سيقولون عنه أنه سعودي (إرهابي) أو (مدبون) ماذا نريد منه. حتى العرب بدأوا يتكثرون على السعوديين ويقولون أنهم إرهابيون.. بالله عليك يا أخي أين تريد السعودي أن يذهب، إذا لم يكن لديه قيمة عالية سجنائه، هل تتوقع أن يكون لديه قيمة تذكره طائراً؟ عسى ربك يعدلها. لدي أمل كبير أن أوضاع المواطن

حتى إيام العرب والغزوات التي خلدتها الشعر العربي، كان سببها الحقيقي هو قسوة الطبيعة، وعجز الإنسان عن أن يجد قوته، فلم يجد سبيلا للحياة سوى انتزاع لقمة أخيه ابن الإنسان من فمه (عبر الهجرة).
الاقتصاد هو محرك التاريخ يا حضرات.

* * *

اختلف معك فيما ذكرت. مثال بسيط لأزلنا نعيش، حيث هناك أكثر من ٤ ملايين من نخبة العراقيين في الهجرة، وهناك مثال آخر للهجرة بالنسبة للهند والباكستان. فهل السبب فقط لقمة العيش؟

* * *

المهاجرون العراقيون للخارج ليسوا اربعة ملايين (ما هو مصدر المعلومة لو سمحت؟). بل اقل بكثير جدا. هم اقل من المليون ولا داعي للمبالغة. وأنا اعرف عراقيين في دول الافرج يرفضون العودة رغم ما ينتظرهم من وظائف كبيرة، باكستان والهند لهما ظروف شديدة التعقيد تتعلق بالاستثمار البريطاني.

لا يوجد هجرة اسمها (الهجرة من أجل الحرية). بل الهجرة سببها اكل العيش والبحث عن حياة مريحة. تسأل : هل السبب فقط لقمة العيش؟ الاجابة: نعم، ولا سبب سواه. مثلا ما الذي يدفع طبيباً او مهندساً او مدرسا من مصر او لبنان، او مرضة يقرش من بريطانيا ليهاجر الى المملكة. البلد الذي كل ما فيه مطاوعة، ونظام متخلف زيادة عن اللزوم، وكفيل، وهجير، ويدو، وغدالة مفقودة حتى لأهل البلاد، واعدات اجتماعية اقطاعية؟ أكل العيش.. ويس.

حتى اهل البلد.. مجتمع شديد المحافظة واهله يعانون من اشكال من الظلم شديدة العنف.. رغم انهم اكثر قطاعات الأمة عروية.

* * *

السعودية تسمح بحمل جنسيتين، ولكنها لا تعلن ذلك. وهناك أعضاء حتى من العائلة المالكة يحملون جنسيات أخرى لأنهم ولدوا في الخارج. في عائلتي: هناك أكثر من عشرة امريكيين لأنهم ولدوا هناك أثناء دراستنا في الخارج.

* * *

ما قصدته هو ليس حمل الجنسية بالولادة انما حملها بالجنس. فالسعودي لا يسمح له بالتقدم بطلب الجنسية لكندا او امريكا، وشاهدنا ذلك في اعلانات الصحف حين تحد دوماً بان طلبات الهجرة فقط لعرب السعوديين.

* * *

من زمان وأنا افكر في الهجرة. اي والله. أتمنى أن أهاجر الى سويسرا: بلد خبز ورخاء وأمان وسلام، والقلوس على (فقا من بيشل) كما يقول المصريون. وإذا ما قدرنا على سويسرا. ذروح كندا. فيها خير. وفيها حياة واحترام لقمة الإنسان. وإذا ما قدرنا على كندا.. لا تبقى إلا دول الخليج القريبة. وخاصة

الكويت والبحرين وقطر.

* * *

في دول عربية أخرى، تتفخر العائلة أن لها مهاجراً يرسل لها مصروفاً شهرياً يساعدها على الحياة. في السعودية لو هاجر شخص للتزهر والسباحة قالوا: هذا رجل ليس فيه خير من أصله، فهو غادر ل (يسرت). هناك مهاجرون سعوديين بدأوا الهجرة بتزوة، قليل منهم من كان يعاني اضطهاد، أما الآن فالوضع اختلف. هل تعلم مثلاً أنه هناك جمعية في كندا تسمى (جمعية المهاجرات السعوديات) وهي تضم نخبة من النساء السعوديات منهن الطبية والمهندسة والعالمة ومعممة الأزياء وغيرها؟

* * *

سألتني عن المصادر فيما يتعلق بالمهاجرين العراقيين. أنا لا ابالغ، وهذه هي المصادر:

- UN , Population Distribution and Migration
- UN , International Migration and the Middle East
- Geography and Refugees , edited by R. Black and V. Robinson
- UN , World Population Monitoring
- Refugees and Others Concern

لقد اثرت غيوتي، فجدي عراقي، وعلما كيف نحب اوطاننا، فلا تحكم على كل العراقيين. التقيت بدكتور مصري في احدى الولايات الامريكية وسألته باللهجة المصرية (ما وحشتك مصر). اجابني باختصار: الذي عملته لي امريكا لم عمله لي مصر: فانظر الفرق.

* * *

لن أخرج من وطني مهما بلغت قساوة العيش.. سأنتسب من هواء وطني وادفن في ترابه. لا تعلمون حجم الاهانة التي يتعرض لها المقرب!

* * *

يبدو انك تخلط بين موضوعين مختلفين تماما: الهجرة من بلد الى بلد اخر لاي سبب سواء كان سياسى او اقتصادى او اجتماعى تعنى العيش في ذلك البلد بقية العمر، او الى ما شاء الله ومحاربة الحصول على جنسية البلد المهاجر اليه. هذه تختلف تماما عن الذهاب الى بلد اخر بعقد عمل لمدة عدة سنوات من اجل جمع المال ثم العودة الى البلد الاصلى، وهذه غالبا سببها اقتصادى او مجرد تمييز، وهذه تنطبق على جميع المعاملة الوافدة الموجودة في المملكة.

* * *

هناك حوالى ألف سعودي في مدينة هيوستن فقط يحملون الجنسية الامريكية ويعيشون هناك منذ عشرات الستين. وهناك عدد لا بأس منه من السعوديين في مختلف الولايات الامريكية من يقومون اقامة دائمة. كذلك هناك عدد من الأطباء السعوديين في كندا ممن قرروا البقاء هناك وعدم

العودة الى المملكة بعد انتهاء بعثتهم. وهناك آلاف السعوديين ممن يعيشون في الكويت وسوريا ومصر ويقومون هناك اقامة دائمة ولا يفكرون بالعودة الى الوطن.

* * *

انا سعودى واحمل جنسيتين واعيش بالخارج واعرف اكثر من خمسمائة سعودي في البلد التي اعيش بها مهاجرين مثلي غير رسميين. أي لا يحملون لدى الحكومة السعودية. أيضا هناك العديد من الكويتيين.

* * *

طيب يا أخى: شف لنا واسطة عندك. أي شي حتى لو تغسل سيارات (بايز).

* * *

يمكنك فتح شركة بسهولة لو معك ما يعادل ٥٠٠٠٠ دولار. تستطيع بها تصدير بضائع للعالم العربي، أو محلا لبضع الكمبيوتر، أو معلعا أو محل بيعتزا أكبر شركة صغيرة للتاكسي، وإذا كان لديك مبلغ أكبر يمكنك شراء (فرانشايز) أي ماركة معروفة والمكسب مضمون. ثقي انك ستعيش بحرية، وإن تجد احدا مثل الرمة يضربك بعضا او يمتك من اصطحاب زوجته وأولادك الى فندق او مطعم لتناول الغذاء او اصطحابهم الى حديقة عامة للشواء والاستمتاع بالجو خلال نهاية الاسبوع، وتصلي يوم الجمعة مع عائلات الاصدقاء بدون ما تسمم بذلك بتقيق مشدنج يسب كل الكفار ويدعو عليهم وهو يعيش على صناعاتهم. وإن لم يعجبك الحال عد الى ما فاكك ولن تخسر شيئا.

* * *

الذي يعيش في أوروبا/ كندا لن يخسر شيئا. من يقول غير هذا هو أول من يتسنى الخروج من البلاد. اهم شيء يكون المهاجر عقله نظيف، ويحب العمل وجاد. وسيكون لديه من الحقوق لم يحلم بها في حياته في بلده العربي. أما من يحمل جنسية ثانية غير السعودية فيسعيش مرتاح البال بدون بهدة في المطارات وسيلاح المعاملة المختلفة بين من يحمل الجواز الغربي (حتى لو كان من أوروبا الشرقية) وبين جوازه السعودي سواء كانت المعاملة في الفنادق أو المطارات أو البنوك.

قال جنسية سعودية قال!

* * *

أقلمها في بلادي أنام فزير العين ومعني نصف رغياف وماء فراخ!

* * *

والله أنا أرغب في الهجرة الى استراليا، فهم يطلبون مواطنين. ولكنني لا أستطيع أن أخرج شبرا عن السعودية إلا بموافقة ولي الأمر!

* * *



٤٠ ألف شاب يتنافسون على ٨٠ وظيفة

اقارب في الخارج، أو للهرب من الحرب، أو للبحث عن الحرية.
الحالة الاقتصادية وانتعاش الفرص الوظيفية والفقر عندنا قد تكون المحرك الأول للهجرة. ومع ذلك سمعت أن الذين ذهبوا إلى الإمارات بحثاً عن عمل ووجهوا برفض السلطات هناك تشغيلهم بناءً على تعليمات صدرت من عندنا (وزارة الداخلية).
الأوفر حظاً هم الذين استطاعوا أن يجدوا لهم مكاناً قريباً من مجالس الشيخ زايد والشيخين الآخرين الله يزيدهم من فضله، هؤلاء ضحكوا الدنيا في وجوههم ونسوا وراءهم حياة البؤس والفقر!

عسرك في وطنك.. أطيب من يسرك في غربتك..

يقول لي أحد الأصدقاء.. إن الكويت فيها أكثر من ٢٥ ألف سعودي.. وما عندنا مانع يصل العدد إلى ٥٠ ألفاً، بشرط: أن تكون هجرة (للأدمنة النظيفة). على غرار هجرة (العقول العربية) لأوروبا وأمريكا.

أدمنة نظيفة؟ يا سائر! بصراحة هذا شرط تعجيزي!

الروابط الدينية والاجتماعية القوية.. الرضاء والثراء.. توفر الوظائف.. سهولة الحياة والمعيشة.. القرب من الأهل.. اللجوء المعتدل.. عدم وجود الضرائب.. مجانية التعليم والعلاج.. الخوف من مخالفة تعليمات وزارة الداخلية بشأن الجنسية.. عزلة النفس: أسباب تؤثر على موضوع الهجرة السعودية للخارج.
هل نسيت شيئاً آخر؟

فكرت في مغادرة المملكة منذ زمن بعيد.. الشيء الوحيد الذي أشعر بأنني سأخسره وسأفقدته هو الحياة الاجتماعية. اقترحت على مجموعة من الأصدقاء بأن تهاجر كمجموعة إلى الخارج، ونحن الآن نعمل بجد من أجل تحقيق ذلك، صدقوني، هذه ليست بلادا للسكري والعيش!

الأجواء السعودية أصاب بؤنية كآبة وحالة قرف: ليس بسبب عدم وجود المشروب! لا.. أن عذري باراً في فيلتي التي على الكورنيش.. أنه وطن متجهم لا يحب الحياة!

بالله كيف نحصل على أفق مفتوح؟

قصيدة لسعدي يوسف:

يبدأ الحب بعد التمازج النبيل

في العيون التي طالما أغمضت

والعيون التي طالما أومضت

والعيون التي لم ترد أن تضيق.

والنبيل المرفوق

بين السواحل والنل

هل كان يبدأ رحلته في الشرايين

كي يبلغ الإصبع الناحلة؟

النبيل المرفوق

ينتظر الآن لحظته الفاصلة

ربما في تفاصيل أغنية

أو فراش يضيق

دعنا نخفي مع أبي يوسف، محمد التبيتي:

أدر مهجة الصبح

صب لنا وطناً في الكؤوس

يدور الؤوس

وزدنا من الشاذلية حتى تفيء السحابة

أدر مهجة الصبح

واسفح على ذل القوم قهوتك المرة المستطابة

أدر مهجة الصبح ممزوجة باللظى

وقلب مواجعنا فوق جفن الغضا

ثم هات الربابة

هات الربابة:

الا ديمة زرقاء تكتظ بالدما

تفجرو سواد الماء عن ساحل الضما

الا قمرًا يصر في غرة الدجى

ويهمي على الصحراء غيثاً وانحما

منكسوه من أحزاننا البيض حلّة

وتتلو على أبوابه سورة الحمى

الا أيها السخوي بين خيانتنا

أدمت مطال الزمل حتى تورما

أدمت مطال الزمل فاصنع له يداً

ومد له في حانة الوقت موسماً

أعزف استشارية اطفال في مستشفى التخصصي في الرياض.. طموحة جدا ولكن كل أبحاثها المتعلقة ببطي أعصاب الأطفال لم تكن ترضي رئيسها.. في كل مرة يطلب منها تغطية (الشفت) لا غير.. فنكشت.. في احد المؤتمرات في الخارج أعجبوا بأبحاثها في هذا المجال.. وهي الآن تعمل في احد اشهر المراكز العلمية الأمريكية كباحثة وليس كطليبة (تغطي التويات). عرضوا عليها الجنسية الأمريكية واعتقد انها ستوافق طالما انها تعتبر مستقرة هناك ولا تفكر في العودة للوطن.. الوطن الذي لا يليق ولا يتغهم طموحها..

الهجرة قد تكون إما للبحث عن فرص وظيفية أفضل، أو لمستوى معيشة أفضل، أو للالتحاق بعائلات أو

لأنسى هجرة أبائنا وأجدادنا في السابق، والسنوات القليلة الماضية شهدت هجرة خجولة ويبدو لي انها سوف تصبح ظاهرة عما قريب، مظهرها مثل دراسة ابنائنا وبناتنا في الجامعات العربية بعد ما كنا نتعفف من الدراسة فيها. وهذا التساؤل يبدو لي هو جزء من الخصوصية التي افلقتنا كمجتمع، لانه سوف يظهر لك من يقول نحن مجتمع لنا خصوصيتنا.

من أراد الهجرة للخارج من أجل نيل الحرية فعنه حق في ذلك، ففضاء الحرية لدينا يارلدي.. مخنوق.. مخنوق.. أما من يقول أنه يرغب في الهجرة من أجل لقمة العيش فأنا أختلف معه في ذلك، فبلدنا توجد به أكثر الفرص لطلب الرزق، ولولم يكن كذلك لما وجدت لدينا ٧ ملايين أجنبي يعملون ويحصلون على المبالغ الطائلة نظير جهدهم وعرقهم.. ولدي تجربة بسيطة في العمل التجاري وأحمد الله أنني أحقق فيها الكثير من النجاحات مع مرور الوقت ولكن ذلك ثمنه من الجهد والصبر.. وأسألو دواء (زنتاك) عني!

الدافعان الرئيسيان للهجرة هما الفقر والخوف. أما الدافع الأول وهو (الاقتصادي) فعندنا يحوو الإنسان يهاجر لطلب رزقه ويجمع قوت عياله، وهذا ما حدث سابقاً في مجتمعنا أيام العقيلات حيث نزح الكثير من العائلات إلى الزبير والأردن والشام ومصر. وقد كانت معظم تلك العائلات من نجد حيث كان الفقر أشد، أما أهل الشرقية والحجاز والجنوب، فربما حالهم كان أفضل.

و الدافع الثاني (السياسي) فلم يكن سائداً إلا أنه كان هناك من قر بفكره للدول المجاورة ولا يزال يعيش هناك. أما في وقتنا الحالي فلم يبلغ بنا الضنك إلى الآن (ولله الحمد) درجة الهجرة، وأرجو أن يكون عام ٢٠٠٤ أفضل من ٢٠٠٣، وإلا الله يسقر الهجرة آتية.

أنا سوف أفعلها عاجلاً أم آجلاً.
كما غنى سعدي يوسف ذات مساء بعيد: نريد (أن نتمل في أفق مفتوح).
والأفق المفتوح: سياسياً وثقافياً واجتماعياً ودينيًا؛ وهذا مفتاح اللعنة وبيت القصيد!
أقول لكم: أتني أفكر بالهجرة منذ فترة؛ خاصة أنه يمكنني التقاعد المبكر! لا بصيص أمل هنا أو هناك. أفكر ببيروت أو القاهرة. لكن ليس لدي كاش لكي أشتري شقة. حياتنا بانسة.. صيفاً وشتاءً.. في الصيف دعوات زواج بحجم صفحات كتاب الأغاني؛ ومطامعة في كل مكان وزمان!
مهما شربنا لن نسكر لأن الأفق ضيق. ضيق بحجم بعوض؛ مهما شربنا من (ماء اليبيرات) الجميل لن نسكر؛ لأنك تفكر أولاً في الطريق وتفتيش الطريق ورائحة عنبر وممسك جارك الملحني، وثانيًا في موال أم العيال: (الله يوتوب عليك)؛
فقال لي أحد الأصدقاء، أنه كان قادماً من دولة أسبانية، وكان بجواره رجل أعمال يسكن في المنطقة الشرقية. حدثه رجل الأعمال، فقال: كلما دخلت

أليس هذا وطنٌ مقبلٌ على كارثة

وقراراتها (اللازمة) القديمة التي لم تعلن، وبعد أن اطلع أعضاء المجالس على كل تلك الشؤون والاحتياجات وناقشوها في ضوء، وضوء.. (اللازمة). أود من مجالس المناطق أن يقولوا لنا ما هي الحكمة من سرية جملة (القرارات) والتوصيات (اللازمة)، فالمواطنون في المناطق لا يريدون معرفة هذه القرارات والتوصيات، وإنما يريدون معرفة المبرر والحكمة من هذه (السرية).

قينان الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

العروس في كومة

جدة في الوقت الحاضر (في كومة) من البؤس والشقاء. تحولت هذه المدينة التي سميت ذات يوم بالعروس إلى مدينة أخرى مشوهة المعالم في جميع شوارعها وأحيائها، تحولت إلى مستنقعات من الأوبئة والجراثيم والفيروسات لدرجة أنها فتحت مجالا للمستشفيات الخاصة بأن تضاعف أرباحها من جراء إصابة الصغار والكبار بالأمراض الناتجة عن تلك الأوبئة والشباب إلى ولي الأمر؟ حتى خلال الأحداث الإرهابية الأخيرة، تتم استضافة الكبار في وسائل الإعلام، ليتحدثوا عن أسباب انحراف الشباب، لكننا لا نستمع للشباب أنفسهم، حتى المذكرات الإصلاحية التي ترفع بين الحين والآخر لولي الأمر، تخلو تماما من أسماء لشباب أو شابات.

محمد الغامدي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

دعوة السعودية للمقاومة:

العاصفة الأمريكية مستمرة!

تبدو العلاقات السعودية الأمريكية جيدة، فالاتصالات مستمرة بين قادة البلدين، وكذلك الزيارات، وهناك أيضا التعاون الأمني والشراكة في الحرب على الإرهاب. لا يعني ذلك أن نطمئن إلى الجدار الأمريكي. صديق عاد من الولايات المتحدة التي يعرفها وتعرفه جيدا، كان قلقا، متشائما وغير مطمئن إلى الابتسامات والمصافحات العلنية (وما أن تدبر ظهرك حتى تنهال عليك الاتهامات من جديد) حسب قوله. حتى تطمينات بوش لم تعد مطمئنة له، بأن هذه الاتهامات لا تمثل إبارته، بل بات من الواضح أنه غير مهتم بوقفها. الأفضل لنا أن لا نتوقع أن هذا الاهتمام (السلمي) سيغير بتغير الإدارة في الانتخابات القادمة. كما أن موجة الاهتمام انتقلت من المقالات السطحية

يختطف بها البعض أي عملية إصلاح منتظرة لواحد من أهم ركائز حياة الأمم وأكثرها حراكا وديناميكية. ومن المؤسف ثانياً أن الجميع يعرف كمية الحشو والتلقين التي أصحلت أجبالنا إلى أكياس من البالون المنتفخ تنتهي من رحلتها التعليمية دون أن يستطيع فرد من السواد الأعظم أن يعطي رأياً علمياً في أي قضية، حتى بات الفارق ضئيلاً بين برامج محو الأمية ومسارات التعليم النظامي.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٤

غياب رأي الشباب والإرهاب

الشباب مغيب فعلا، فلقد لاحظت بداية أن مجلس الشورى يخلو من شباب دون الثلاثين. وكذلك لا توجد لدينا، ودونا عن حتى جيراننا العرب، اتحادات طلابية، في المدارس الثانوية والجامعات، كما لا توجد جماعات فكرية أو ثقافية بشكل رسمي تجتذب الشباب بقضايا مهمة، يمكن أن تصرف طاقتهم فيها. فلا جمعيات عامة للبيئة، أو الفنون أو القراءة. وهكذا كيف يمكن أن تصل أصواتنا نحن الشباب إلى ولي الأمر؟ حتى خلال الأحداث الإرهابية الأخيرة، تتم استضافة الكبار في وسائل الإعلام، ليتحدثوا عن أسباب انحراف الشباب، لكننا لا نستمع للشباب أنفسهم، حتى المذكرات الإصلاحية التي ترفع بين الحين والآخر لولي الأمر، تخلو تماما من أسماء لشباب أو شابات.

مرام مكايي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢١

القرارات والتوصيات اللازمة:

هذا طلب بسيط!

في نشرة أخبار التلفزيون تكررت جملة (واتخذت مجالس التوصيات والقرارات اللازمة) أربع أو خمس مرات، وهذا التكرار جاء في سياق أخبار مصورة عن مجالس المناطق. مجالس المناطق هذه وكما قالت الأخبار التلفزيونية والصحف ناقشت شؤون واحتياجات مناطقها الصحية والتعليمية والبلدية والاجتماعية .. الخ. في ضوء الميزانية، وفي ضوء الخطط الخمسية، وفي ضوء نقاشات المجالس في اجتماعاتها السابقة، وفي ضوء توصياتها

غربة المواطن وصعوبة التغيير

لم نتعلم من السنين المتصرمة وسياسة الصمت السالفة، التي أرغمتنا اليوم على توظيف أناس يشرحون واقعنا لمن لا يعرفنا لأننا كنا عالما خفيا سريرا بل مبهما. جعلت سياسة الصمت والعزل هذا المواطن في غربة عن كل ما يخص حكومته. كلما عزلنا هذا المواطن عن الساحة السياسية الداخلية، ازدادت غريبته في أرض الواقع وكان أشد استنقاراً ورقصاً لما هو جديد ولكل تغيير. فالشفافية هي أحد المطالب التي يلح عليها كثير من المواطنين الواعين للواقع.

وفاء الرشيد

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

فصل السلطات

إن أسلنا كبير في أن تسير أمور الإصلاح الإداري والسياسي في المملكة إلى فصل كامل بين السلطات الثلاث، بحيث لا تتدخل الحكومة في الأمور التشريعية سواء إذا ما تعلق الأمر بمجلس الوزراء أو بالإدارات القانونية في الوزارات إلا بما تملحه طبيعة النظام فيما يخص اللوائح التنفيذية، وأن يترك الأمر كله لمجلس الشورى.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣١

مجتمع لا يرى النور إلا من وراء قناع

في مداخلة جريئة عبر إحدى الفضائيات، لفت انتباهي ذلك المعلم السعودي الذي قال: (يكفي أنتي والعشرات من مثلي من إنشاج هذه المؤسسة التعليمية ولا زلنا حتى اللحظة نستخدم أسماء مستعارة عند الحديث عن أي قضية وطنية). لجأ الأغ المتصل مكرها للاسم المستعار لأنه يعرف أنه في مواجهة مؤسسة اجتماعية بالغة البطش. المؤسف أن أجيالنا القادمة تملأ الفضاءين الفضي والإلكتروني بأسمائها المستعارة رغم تباين الأهداف. مجموعة تدعو للهدم والعنف بالاسم المستعار، وأخرى لا تستطيع الجهر بمقررات البناء والإصلاح إلا بذات الأسماء المستعارة. أي مجتمع هذا، ذلك الذي لا يرى النور إلا من وراء قناع؟ من المؤسف أولاً أن كلمات نبيلة مثل (تطوير التعليم) تتحول إلى مفردة سلبية

المحتشدة بالاتهامات والتي تميزت بها الوال ستريت جورنال ويواس نيوز أند ورك ريبورت، إلى مقالات متعمقة في دوريات محترمة يكتبها باحثون جامعيون وصحفيون أمضوا في جمع مادتها أشهراً عدة، ومثل هذه المقالات تساهم في صنع رأي النخب الأمريكية. حاولت الدبلوماسية السعودية أن تخفف الضغط الأمريكي بتحاشي المواجهة والتصعيد، ولكن حان الوقت أن نعيد التفكير. يجب أن نقاوم الحملات الأمريكية الإعلامية والقضائية. كان أسلوبنا في التعامل هو تقدير الطرف الأمريكي بعد ١١ سبتمبر (ودع العاصفة تمر). ولكن العاصفة لن تمر بل تزداد شراسة بمزيد من المطالب ومزيد من التهم.

جمال خاشقجي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٣٠

ثلييت العربي رب يحميه ﷻ

(إصلاح البيت العربي) حلم جميل.. ودعوة مخلصنة طرحها الأمير النخبيل عبدالله بن عبدالعزيز. ولكن ليسمح لي الأمير أن أخاطبه بالصدق وبالشجاعة وأناشده أن يأخذ بزمام المبادرة.. ويطبق هذا الشعار في بلده أولاً. ولكن البداية من هنا. هذه كلمة محب لدينه موال لقيادته المالكة عاشق لوطنه ناصح لأمته.. بعيداً عن همهمات (المتأسلمين) وهراطقات (الليبراليين) وصراخ المغرمين بالكلام.. وهواة الظهور في القنوات الفضائية والندوات. (وكلمهم) ركاب موجة وأصحاب فتنة وطلاب مصلحة. إن القرار بيدكم أبناء الملك عبدالعزيز وأحفاده فقط دون غيركم.. فاحزموا أصركم.. وأجمعوا كلمتكم.. وأصلحوا بيتنا من الداخل وأعيدوا التوازن لاقتصاده وعالجوا أمراضه، واحتقوا شبابه.. وظهره من التعابين السامة والذئاب المسعورة. أما (البيت العربي) فله رب يصلح شأنه!

محمد الحبيب

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٨

الجهاد: تغير المفهوم أو الظروف

منذ نعومة أظفارتنا تعلمنا في المدرسة الفضل العظيم للاستشهاد في سبيل الله وحدثونا طويلاً عن منزلة الشهداء.. صوروا لنا ثقافة الحرب والموت صورة وردية رومانسية في عقولنا الندية الصغيرة البريئة.. وسعى الكثير من شبانا لأن يحقق ذلك الحلم اللوردي وأن يلحق بالسابقين الكرام وأن يكون من منزلتهم.. وبما أن بلدنا حظيت لفترة طويلة بالأمن ولم يكن هناك حروب أو جهاد من هذا النوع، مما لا يفتح مجالاً للراغبين في الشهادة أن يقدموا أرواحهم في سبيل الله.. لذلك سافر الكثير من شبانا إلى الخارج حيث الحرب والموت.. إلى أرض المعارك من أفغانستان إلى الشيشان إلى

الجوسنة وغيرها إلى أن ظهر شيخ الإرهاب وأصبحت أصابع الاتهام تشير إلى المجاهدين، وانقلبت كل المفاهيم التي علمونا إياها في المدارس وأصبحنا اليوم نتساءل: هل هذا جهاد أم إرهاب؟ هل هو استشهاد أم انتحار؟ الحل الأمثل الآن أن نرفع شعار (الحياة في سبيل الله). نعم أن نحيا في سبيل الله وأن نجاهد في سبيل الحاق بالغرب في علمهم ومعرفتهم وقوتهم وأن نعيد السيادة للمسلمين كما كانت. وأن نترك طريقتنا البدائية في (الجهاد) لأننا حتى في الموت مازلنا نستخدم أسلحتهم التي صنعوها هم، لذا نحتاج لجهاد آخر متطور ومواكب للعصر وأن نرفع شعاراً آخر جديداً منذ الآن فصاعداً وهو (جهاد الحياة في سبيل الله).

مشاعل العمر

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٨

عيوب التقليم في المملكة

التعليم في المملكة.. في ظل النتائج التي تراها في شباب اليوم، ومن المتخرجين منه، وبعد انتكاسة السعودية، وظهور أمراض التكفير، الإرهاب، والانتحار، والتخريب، فهو مخيب للأمل، وصدمة للمجتمع، ولابد من أن هناك عيوباً ومثالب تقول لنا بوضوح إن هذا النظام بوضعه الحالي، قد فقد مقومات الحياة. عانى التعليم في المملكة من ثلاث سلبيات، الأولى أنه يتحدث مع نفسه، والثانية أنه يدار بنظام الإدارة في الكوارث، والثالثة أنه يعيش في جزر معزولة، من تخرج منه، أصبح هو المشرف عليه، فهو لا يرى أين الخطأ، ويعتقد أن ما عليه هو الصحيح، فهو يطور، ويكتب، ويغير، من نفسه لنفسه، وزاد في هذا الغرور خطبائنا الإعلامي، نحن الأحسن، ونحن الأفضل، والخصوصية السعودية، فأغلق الفكر عن كل ما هو جديد ومفيد، ومبدع، مهما كان الاحتكاك، ومهما خرجت اليفئات للخارج، فالعين لا ترى، والأذن لا تسمع. إضطرنا التعليم الجامد إلى أن يدخل أزمة تغيير المناهج، والتغيير ليس عيباً، لأن التغيير أساس كل نظام متجدد، ولكن العيب أنه تغيير وقت بالآزمات؟

مازن عبدالرزاق بليطة

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٧

ورقة سعود الفيصل:

قضايا أم خطاب سياسي؟

من بين الورقات المفاجئة التي طرحها في مهرجان الجنادرية لهذا العام في ندوة إصلاح البيت العربي، ورقة سمو وزير الخارجية، حبسبائها طرحاً غير مألوف، وتجاوزاً للخطاب المحافظ الهادئ الذي اتسمت به السياسة الخارجية السعودية. ينقل الحديث سمو الأمير عن المفاج الذي يجب تجميعه في طبقات وأخاديد الجسم السياسي العربي، والذي يسميه

(تطوير المشاركة السياسية) في الدولة القطرية، بما يتطلبه ذلك من تعميم للحريات الفكرية والإعلامية وحفظ للحقوق الفردية وحقوق الأقليات، وتأسيس للمجتمع المدني الوطني المتجاوز للعصبية المحلية والقبلية والطائفية. إن كانت هذه الرؤية تشكل قناعات سمو وزير الخارجية الشخصية، فهي لا شك رؤية متقدمة على الرؤية السياسية، سيما أنه شرطها بالتطوير والتنقيف السياسي والتنشئة السياسية ومأسسة السياسة بما يعمق الشعور الوطني. ولعل الجرأة في ورقة وزير الخارجية غير المسبوقه قوله: (إنه لا بد أن يدرك الجميع أن الاستئذان القديم لا يفي بمصوغات صغرى تتراوح بين القبيلة والعائلة والطائفة لتدبير شؤون الحياة لم يعد يصلح). وكأنني بالورقة تؤكد على أن الأسس القديمة التي تقوم عليها الدول والإمارات والمشيخات من الطائفة والقبيلة والعشيرة، لم تعد قادرة على تلبي حاجات الناس في هذا العصر، ومن ثم لا بد من إدخال فكر جديد في المنظومة السياسية العربية كيما تحظى بالمشروعية، وتستطيع استيعاب مشكلات الحاضر، واستشراف المستقبل. وأحسب أن هذا الكلام الصريح يشكل سابقة تاريخية من سياسي ينتمي إلى نسق سياسي محافظ.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٧

من أسس التسامح الديني

الأصل في أصحاب المذاهب الإسلامية: أنهم كلهم مسلمون وإن اختلفوا في فهم النصوص الدينية، وليس لأحد الحق في حرمان الآخر من حقوقه الدينية أو ممارسة شعائره الدينية. ليس من واجبات (الدولة) العناية بالروح، فאלله لم يمنح مثل هذه السلطة لأي إنسان أو جهة، والناس كلهم معرضون للخطأ، لذا لا ينبغي للسلطة أن تتدخل إلا فيما يحفظ السلام المدني وممتلكات الرعية. (إن) نصرة الدولة لمذهب معين على غيره ستؤدي دائماً إلى تفعيل استراتيجيته المذهب المضاد، فالسياسي المعارض لا يمكن أن يتبنى نفس الأيديولوجيا التي تتبناها الدولة التي يعارضها، بل يحتاج دائماً لتحقيق طموحه إلى أيديولوجيا أخرى مخالفة يتمكن من خلالها من اللعب بعواطف المنتسبين للمذاهب والمناهج الفكرية المضطهدة. والتسامح إذا صار حقيقة يعيشها الإنسان في حياته اليومية سيقطع الطريق على هذا القتوج.

خالد الغنماي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٥

خصوصيتها أم هويتا

(وجهت رسالة إلى عشرة من الكتاب، أسألهم

فيها إجابة لسؤال واحد: (ما معنى الخصوصية السعودية؟). فأجابني اثنان منهم، وتساءلت عما منع الآخرين. تفسيرات الخصوصية السعودية عند إمساكها في اليد تنتشر كمروحة، مثل ورق البلوت: متناشرة، طيفية، عديمة المعنى. ربما كانت الخصوصية السعودية الحقيقية هي هذه: افتقاد الكلمات للمدلول!

■ الخصوصية هي الكلمة التي دمرت الكثير من القيم تحت ستارها - نجوى هاشم - (المدلول: الخصوصية كوه بالفضيلة).

■ الخصوصية هي مخدة من ريش نعام مستورد ننام عليها لنلا نقوم بأي فعل - بدرية البشر - (كزريعة للتخلف).

■ خصوصيتنا نابعة من إرث حضاري حتى لو لم يكن بتلك العراققة - عبدالله الكعيد - (كإرث حضاري).

■ لكن بظل لنا كوطن مقدس وكمجموعة لا كأفراد، بعض الخصوصية نحن نعيش في وطن يفخر ترابه بأنه مهبط الوحي وموقع الحرمين - حميد القاضي - (كظرف مكان، كإلزامة دينية).

■ مصطلح يمارس من خلاله عزلنا عن العالم، حيث يتم إقصاء الفرد تماما وتطغى سياسات النظر باعتباريات القطيع - ناصر الصرامي - (كمعوق للتحدث. كنظام شمولوي).

■ الخصوصية وهم اخترعناه. منحون بدرجة عالية من الشوقية، وفيه إحساس بالتفوق العرقي الساذج - جاسر الجاسر - (كزريعة عصرية).

.. تبدو لي الخصوصية كنسمة محلية لما يعرف في بقية العالم بـ(الهوية). خصوصاً في استخداماتها ذات المدلولات المكانية، التاريخية، الدينية، العرقية. هذا يجعل المدلولات الأخرى - العائق، الوهم، الموروث، إلخ - في محل تعليقات نقدية على الهوية.

إيمان القويطي

الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٤

وجهة نظر حول الإرهاب:
هذا لديهم مع الخائف

(قال إمام مسجد شقراء):

بكل صراحة ما نحن فيه اليوم بأسباب من يريدون اليوم عرض أنفسهم بالوسطين، أليس هؤلاء هم من صالوا وجالوا في طول البلاد وعرضها يطمطون ويتهمون بإشارات خفية قيادة هذه البلاد عبر أشرطتهم في المدارس والأسواق؟ أنسينا هذا كله؟ ما زالت أصد الأحداث الآن وتبين لي أن التيار الحزبي عندما لم يستطع تحقيق هدفه اتجه إلى السياسة البراغمية والمتعلمة في (دارهم ما دمت في دارهم) وأرضهم ما دمت في أرضهم! إن كانوا فعلاً تابوا! ما كانوا عليه ونتمنى ذلك، ولكن لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. ألا ترى معي ألا ينمى أمثال هؤلاء بالعودة مرة أخرى لقيادة

الشباب باسم الوسطية؟! لقد عانينا والله الأمرين من اتباع هؤلاء عندما خالفناهم حيث اتهمونا بالعمالة والنفاق وعدم فقه الواقع وما إلى ذلك وهذا يدينهم مع المخالف.

قينا الغامدي
الوطن ٢٠٠٣/١٢/٢٤

لماذا لا تكون ميزات مناطق؟؟

لماذا لا يلغى اسلوب اعداد الميزانية على أساس التخصص والقطاعات ويكون اعداها مثلاً على أساس المناطق.. بأن يتم تخصيص مبلغ ضمن الميزانية لكل منطقة من مناطق المملكة الثلاث عشرة ويعطى لأمر المنطقة وللمجلس المنطقة حرية تصريف هذا المخصص السنوي في مجالات تكون المنطقة في حاجة ماسة إليها لأننا نعلم ان هناك مثلاً منطقة من مناطق المملكة قد تكون في حاجة الى طرق وشوارع.. أكثر من حاجتها الى مدارس.. ومنطقة أخرى قد تكون في حاجة ماسة الى رفع مستوى الخدمات الصحية أكثر من حاجتها الى طرق. عندما تعطى كل منطقة الحرية الكاملة في التصرف فيما يخصص لها فإن ذلك سيحملها مسؤولية كبيرة في العمل على تحقيق افضل الخدمات وسيدفع ذلك بالتناقص فيما بينها لاستغلال هذا المخصص أحسن استغلال وسيلقي بالمسؤولية كاملة على مسؤولي المنطقة امام سكانها؟

عبد الرحمن آل الشيخ
الرياض، ٢٠٠٣/١٢/١٩

مواقع الجهل والتطرف على التل

الامر الذي لا يمكن فهمه كيف يمكن لمواقع تمارس نشر الجهل وتدافع عن ثقافة العنف - مثلاً - وعدم التسامح وطرح الأفكار والإجرائات ان تكون متاحة للناس والجمهور او يمكن الوصول لها بسهولة تامة لتتمتع بعض شعبية أكبر. فيما مواقع أخرى تتجبع بعض الحوار الحر والمنفتح على الآخر رغم الاختلاف متنوعة ومحجوبة بالرغم من إيجابية الطرح؟

ناصر الصرامي
الرياض، ٢٠٠٣/١٢/٢٢

المناهج من المحلية إلى الدولية

جاء المشروع السعودي الذي قدم في مؤتمر القمة الخليجية الأخيرة: إصلاح وتوحيد التعليم في دول الخليج بنقله من حيزه المحلي كقضية تحمل الخصوصية السعودية إلى قضية قطرية وإقليمية أوسع ومتجاوزاً إطار مسؤولي وزارة التربية السعودية ليصبح ملفاً خليجياً باجندة مختلفة وسياق ورؤى دولية مختلفة لا مجال أمامها للتراجع وجوار التهذنة والملامسات الناعمة.. الآن أصبح ملفاً مرشحاً أن يكون ملفاً

عريباً يطرح على طاولة جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وحوار الشرق والغرب. الأشياء البسيطة التي نتهاون بها وتوَجَّل معالجتها قد تتورم وتكون تنفوت يصيب علاجها بالسكنات والمضادات الحيوية. وملف التعليم تم ترحيله طويلاً وغيب عن طاولة النقاش وأجل سنوات وتم التعامل معه في نطاق القضايا المحلية أو الظواهر التي تختفي باختفاء الأشخاص المغذيين لها.. والآن أصبح الوضع أكثر حساسية.. واللاعبون غير اللاعبين القدامى وإطاره مختلف والنتائج أكثر تعقيداً.

عبد العزيز الجار الله
الرياض، ٢٠٠٣/١٢/٢٤

شعب المملكة بين المعارضة ونقض الميثاق

الذين يخرجون على الشرعية يقول أو يفعل، ثم لا يفرقون بين المعارضة ونقض الميثاق، يزجون بالأمة في أتون الفتنة. المعارضة غير النقص، لأنها إخلال بمعبر، فيما يكون النقص فسحاً للبيئة، وإن تكون المعارضة محظورة يكون من واجب ولي الأمر الإصاحة لذوي الرأي، ومن حقه عند اختلاف التنوع العزم والحسم في القضايا المختلف حولها عند السلا المتبين وأهل الرأي والمشورة. والعزم المنفذ في لحظات الارتباك لا يعني مخالفة كل الأطراف، ولا يعني الاستبداد بالرأي، ولا يعني حكم الفرد وإلغاء الرأي العام. حين يحصل الخروج على الشرعية باسم المعارضة المشروعة يرتبك الرأي العام، بحيث لا يفرق بين المعارض على الفعل والخارج على الفاعل، وفي ظل هذه الأخطاء فإن على المتحسين لمشاهد السياسة أن يتقنوا المفاهيم، بحيث يفرقون بين المواقف، فالمعارض يجادل بالقول، والمفارق يواجه بالسلاح، والمعارض يراجع في المسائل، والمنشئ ينازع على الشرعية، وبين الاثنين مثلاً بين لغة الكلام ولغة السلاح. فالاختلاف والمراجعة والنقد والمساءلة والمناصحة وإبداء الرأي حق مشروع. المعارضة حق، وسماعها واجب، والقبول بها مرتبط بصلة الأمة وبقدرة قادرها على التنفيذ. وإن نكون مع «المعارضة» بضوابطها فإننا ضد الانتهاك، فالمعارضة والفراقة تؤديان إلى الفتنة. وقد تمتدنان إلى العراق الدستوري، والمسيرة الخاطئة أو تبرير الأخطاء تؤديان إلى الفساد الكبير، وخيانة الأمانة تصوق مسيرة البناء، ونسمة ونسمة ونشاهده عبر المواقع والقنوات من نيل مباشر وأقتراف كاذب ومبالغات زائفة دليل على أن المسألة ليست معارضة مشروعة، وإنما هي نقض للميثاق، وتنازع على السلطة، وخطط للارواق. ليست مصائب الأمة في «عالم» متمكن يختلف مع بعض السوائد والمسلمات في خطبه أو مواظته أو فتاواه، وإنما هي في «متعلم» فج الآراء مسترسع في الأحكام، يخطئ لنفسه

مشروعاً سياسياً قائماً على العنف وتصفية الطرف الآخر، ويتفانى في إسقاط السلطة، وهو لا يملك مشروعاً ولا كوار ولا قاعدة عريضة، وكل حساباته تقوم على الحلم الطوباوي الذي يحسب أنه يتحقق بإسقاط النظام، ثم لا تكون له حسابات فيما بعد.

د. حسن هويل

الجزيرة ٢٣/١٢/٢٠٠٣

١٥ مليار دولار... تحويلات الأجانب سنوياً

في تقريره السنوي الذي صدر هذا الشهر (ديسمبر) ذكر البنك الدولي بأن المملكة ترتفع على المركز الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة في قيمة تحويلات العاملين الأجانب، حيث بلغت ١٥ مليار دولار (٥٦ مليار ريال)، فيما بلغت تحويلات العاملين في الولايات المتحدة ٢٨ مليار دولار. حصلت المملكة على هذا الترتيب لا لأنها تحتل المركز الثاني في نسبة العمالة الأجنبية ولا لكون عمالها الأعلى أجوراً بعد الولايات المتحدة، السبب ببساطة هو أن الأجنبي يقوم هنا بتحويل كل ما يملك إلى بلاده أو إلى بلاد أخرى لعدم وجود مناخ استثماري وعدم شعورهم بالاستقرار الاجتماعي، وانعدام البرامج السياحية وفرص الترفيه والتي يمكن أن تستعيد جزءاً من مدخراتهم.

عيسى الحليان

عكاظ ٢٤/١٢/٢٠٠٣

السعودية: الرابع عالمياً في التدخين

تعد المملكة رابع دولة مستوردة للسجائر في العالم بمبيعات تصل إلى (١٥) مليار سجارة سنوياً وبقيمة (٦٣٣) مليون ريال سنوياً، هذه الأرقام صرح بها رئيس اللجنة العليا للحلّة الوطنية لمكافحة التدخين (المدينة - ١١/١٠/١٤٢٤). هذه الإحصائية مرعبة حتى لو كان ترتيب بلادنا الأربعين وليس الرابع وإذا أضف إلى ذلك انتشار النشئة (الجرار) حيث يروج لها بين الشباب فإن الأمر أكثر خطورة لاسيما ما يقال عن انتشار تعاطيها بين النساء والفتيات.

عائض الربادي

عكاظ ٢٣/١٢/٢٠٠٣

هطل الاستثمار

رغم كل الكلام الحال الذي سمعناه عن تنويع مصادر الدخل وفتح أبواب الاستثمار الأجنبي إلا أن النفط بقي سيد الكلمة الأولى وربما الوحيدة في حسابات ميزانيتنا المتعددة وظلت هيئة الاستثمار عاجزة لسببين أولهما الوهم الذي عشناه قبل فتح أبواب الاستثمار من أن المستثمرين الأجانب يقفون "ملطوعين" على

أبوابنا ينتظرون فقط إشارة فتح الباب وأن بلادنا جنة المستثمرين لنفيق بعد فتح الباب على حقيقة أنه ليس كذلك وأن لا طوابير تقف أمامه !! والسبب الثاني البيروقراطية التي تحكم العمل الإداري وتداخل الاختصاصات والصلاحيات بين الإدارات المختلفة في أجهزة الدولة! المواطن كان حجر الزاوية في سياسة التشقق التي سادت في أعقاب زلزال حرب الكويت ومازال قشر الأحزمة يكاد يقسمه إلى نصفين. إن المواطن الذي تطالعه أرقام الميزانية الضخمة لا تعنيه في شيء إلا إذا استطاع ملامستها في معيشته اليومية واستطاعت ملامسته في مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبلدية التي تقدم إليه!

خالد حمد السليمان

عكاظ ١٧/١٢/٢٠٠٣

شلل الجهاز البيروقراطي

وفقاً لصحيفة (المدينة) ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣ كشفت دراسة علمية لمعهد الإدارة العامة أن نصف موظفي الأجهزة الحكومية يتأخرون عن أعمالهم، وأن ٥٤٪ من الموظفين (يؤغون) من العمل، فيما أكدت الدراسة أن ٦٩٪ يتغيبون دون عذر، وأن الإجراءات الإدارية التي تتخذ مع المتسببين غير مجدية وتتركز على الجانب الشفهي، وأخطرها ما في الدراسة أن موظفي الكادر الصحي يخرجون قبل الدوام، وعن دور الرقابة والتحقيق في مراقبة الدوام قال ٣٠٪ من الموظفين أن الهيئة لا تراقب بينما ذكر ٤٦٪ أنها تراقب أحياناً، أما ٢٨٪ فيرون أنها تراقب باستمرار. الخ. وهذه الدراسة تكشف عن شلل الجهاز البيروقراطي وعجزه عن إدارة عجلة الدولة مع ما يترتب على ذلك من ضياع حقوق المواطنين، والتأخر في صرف حقوقهم ومستحقاتهم شهوراً طويلة، البطء في إجراءات البيت في شكاوهم ومطالبهم.

عابد خزندار

عكاظ ٢٤/١٢/٢٠٠٣

اللهم إني لا أفهم!

وقال CNN فقد صرح النعمي وزير البترول السعودي بأن المملكة لا تنوي أن تنقاضي أسعار البترول باليورو بدلاً من الدولار، وأنه لا يفوي إشارة هذا الموضوع، أي حتى لو وصل اليورو في فبراير إلى ١.٤٠ دولار فإن المملكة لن تستبدل اليورو بالدولار، وهذا أمر أعترف بعجزه الكامل عن فهمه لا سيما وأن الأمين العام لأوك السيد الفارو سيلفا صرح بأن المنظمة ربما تدرس هذا الموضوع وتحول إلى التعامل باليورو، وإذا كان النعمي يرى أن من مصلحة المملكة أن تنقاضي سعر بترولها بالدولار وهو أمر قلت قبل قليل إني لا أفهمه، فإنني كمواطن أتضرع كل الضرر من ارتفاع

اليورو بالنسبة للريال، وهو ارتفاع لا يبالغ إذا قلت إنه وصل في خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى ٤٠٪ أي أن القيمة الشرائية للريال قد هبطت بمقدار ٤٠٪ بالنسبة لليورو، ونحن في هذا البلد نستورد ٩٠٪ من وارداتنا وخاصة الدواء من منطقة اليورو والين الذي ارتفع هو الآخر بالنسبة للدولار.

عابد خزندار

عكاظ ١٧/١٢/٢٠٠٣

جبهة ثلث الغيرة وبيل جيتس

التقرير الصادر عن (اتحاد المصارف العربية) يؤكد فيما يتعلق بثروة رجال الأعمال السعوديين أنها تجاوزت (٩٠٠) مليار ريال، فيما وصلت ثروة نظرائهم في دولة الإمارات إلى (٦٠) مليار ريال وفقاً للتقرير. الفارق كبير ويميل لصالح الإماراتيين، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة السكان في البلدين تصل إلى (١٤:٢) فيما نسبة الثراء (٩:٦) لو اعتبرنا (عروض التجارة) نسبة إلى هذه الثروة (٩٠٠ مليار) تصل إلى (٥٠٪) فقط فإن زكاتها تقارب (١٢) مليار ريال، فيما الواقع يقول إن إنفاق الجمعيات الخيرية في المملكة لا يتجاوز (١٣٠٠) مليون ريال، وهو رقم ضالته النسبية، إلا أن جزءاً منه يأتي أيضاً كدعم من الدولة أو إيراد لاستثمارات هذه الجمعيات. من المفارقات العجيبة أن مجلة (بيزنيس ويك) الصادرة هذا الشهر (ديسمبر) ذكرت أن إجمالي ما تبرع به (بيل جيتس) وزوجته (سالياندا) لصالح الأعمال الخيرية بلغ (٩.٢٢) مليار دولار خلال خمس سنوات، وهو ما يماثل نصف ثروتهما الشخصية. تصوروا مدى إنسانية من يتبرع بنصف ثروته الهائلة التي جمعها بنفسه وبجهد وعبقريته لصالح مشاريع خيرية؟ هذا يعني أن الرجل يتبرع بما يعادل (١٧) مليار ريال سنوياً، وهو معدل يماثل إنفاق كل جمعياتنا (٢٧٦ جمعية) لفترة (١٣) عاماً. المثل الطوبانية للأسف، أسبغت علينا مثاليات لا قبل لنا بها تحتاج إلى ترشيد، والمدافع اللغظية التي تسبح في الهواء تحتاج إلى من يزلها إلى أرض الواقع.

عيسى الحليان

عكاظ ١٧/١٢/٢٠٠٣

وسطيون بلا مصداقية

ذاع بين الناس في أيامنا هذه الدعوة إلى التوسط والاعتدال والجدع عن التطرف في الفكر الديني، وهي نخمة جديدة برزت اليوم في حياتنا بعد أن خضنا تجارب مريرة اقتننا دروساً وعظات باهضة الثمن، إلا أن ما يلحظ هو أن هذه الدعوة المتحمسة إلى التوسط والاعتدال لم تحدد للناس المعنى المراد بذلك، وترك كلاً يفهم ما يشاء من أمر التوسط والاعتدال في

الدين. إن شعار الوسطية، شعار جميل وجذاب، لكنه يقتصر إلى الدقة في ضبط حدوده وتديق معانيه، وهو ما يعطيه إبهاماً وغموضاً يسران التسمي به لكل من أراد.

عزيزة المانع
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٢

التكفير في مناهجنا التعليمية

قرأت بتمعن ما كتبه الشيخ صالح الفوزان بعنوان (مناهجنا الدراسية لا تعلم التكفير والإرهاب) في عكاظ ١٦/١٠/١٤٢٤هـ رداً على مقال (المطلوب أولاً) بتاريخ ٨/١٠/١٤٢٤هـ، وقد تحدثني أن أبرز له ما في مناهجنا الدراسية من فكر التكفير، وأزيل تحدي الشيخ بإرجاعه إلى كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي طبعة ١٤٢٢هـ (بنات وبينين) (باب الولاء والبراء)، وما جاء فيه: والصواب أنها لا تجوز تهنتهم ولا تعزيتهم كما تحرم بداهة السلام والتوسيع لهم في الطريق فهذا أن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات بل ذلك أثم عند الله من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه (ص ١١٨). إلخ، كما أنه لا يجوز أن يولى الكافر ولاية فيها سلطة على المسلمين كاتخاذهم وزراء أو مستشارين أو موظفين في أعمال الدولة (ص ١٢٠). وأيضاً: تأجير المسلم نفسه لخدمة الكافر يحرم.. والإقامة المستمرة بين الكفار تحرم، وحرم على المسلم السفر إلى بلادهم إلا لعذر شرعي.. (وأما الذي يفضل العمل عند الكفار والإقامة عندهم ويرى جواز موالاتهم والرضا بما هم عليه فلا شك ولا ريب أنه ردة عن الإسلام.. إلخ (ص ٢٢١) وتقليد الكفار في بعض الأعمال واتخاذ الأيام الوطنية والقومية وهذا محرم وفسق.

عبد الله أبو السمح
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٥

العقبة المشقوقة

صناعة القرار تمر بثلاث مراحل.. هكذا يفترض.. أولها الحوار.. وثانيها المشاركة في صنع القرار.. وثالثها المشاركة في تنفيذه.. أما درجة المشاركة في الحوار فهي مرتفعة نسبياً.. وأما الرغبة في صنعه فهي مرتفعة جداً.. فيما تكمن الإشكالية كلها في درجة المشاركة في تنفيذه.. أدلني على من يقبل على المشاركة؟ وإن أقبل.. فما درجة كفاءة هذا التنفيذ؟.. لا جديد في الأمر فصناعة الكلام.. بضاعة عريقة وتجارة رائجة منذ القدم.. لها أصولها وتقنياتها الضاربة في أعماق التاريخ العربي.. والمنزع الدعوي السفسطائي سمة حاكمية في حياتنا العملية والسلوكية مموماً أن تتحرر منها إلا بمجبرة.. لا عجب إذن أن تنتهي صناعة القرار بـ (مجموعة ورقية) تسمو

وتتعالى دوماً.. على أرض الواقع.. وتستعصي على التنفيذ.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/١٠

(سحاسب المصيرين)

ها رأيك أن تبدأ بنفسك لا

تستغني كثيراً تصريحات بعض المسؤولين حين يعلقون على أخطاء فاحشة في قطاعات عملهم تؤدي إلى معاناة المواطنين فيقولون (سحاسب المصيرين) لأنه لو كان مثل هذا المسؤول صادقاً مع نفسه ومدركاً لواجباته وحدود مسؤولياته لبدأ بحسابية نفسه أولاً كونه المسؤول الأول عن أداء قطاع عمله!! وحسابية المصيرين في عرف أمثال هؤلاء المسؤولين تعني في حقيقة الأمر التنصل من المسؤولية عن التقصير والغشل وتحميلها للآخرين وهذا هو السبب في حدوث التقصير في الأساس لأنه بوجود مثل هذا المسؤول السليبي يحدث الخلل ويتأكد القتل.

خالد حمد السليمان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٢٩

بيانات المثقفين السعوديين

بالتجربة، أعتقد أن الكتابة حول بيانات المثقفين المتكررة تبدو فكرة بالغة الخطورة في ضوء الاتهامات الجاهزة من مناصري هذه البيانات التي تصور أي عملية نقد أو مراجعة لها بأنها ليست إلا وقوفاً في وجه أصحاب الإصلاح وحملة أقلامه، موقفنا منها واضح وصريح: نحن مع أولئك المطالبين بكل حركة تحرك المياه الراكة ونحن نشد على أيدي دعاة الإصلاح سواء كانوا في المواقع الرسمية أو داخل الصوالين الفكرية التي تخرج منها هذه البيانات، بل نعتقد أنهم أصحاب موقف واضح معلن وشريف يناقض كل هوة التدبير من الأقبية والمخارات: بل هم أكثر غيرة من السواد الأعظم الصامت الذي يقفل قلمه وفمه انتهازاً لقفز ثمرة قائمة كجائزة على الإحسان في الكلام.. لكن الأدهى أن تصبح هذه البيانات شيئاً من ثقافة "الفزعة" وأن يصبح الاسم على ذيل كل بيان مجرد بطاقة "انتهازية" للدخول للوسط الفكري والثقافي.

علي سعد الموسى
الوطن، ٢٠٠٣/١٢/٢٣

الإصلاحات القادمة ولكن متى؟

كشف سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز في باريس (أن المملكة مقبلة على إصلاحات جذرية قريبة جداً ستشمل الصعد السياسية والتشريعية والهيكلي والإدارية والقضائية). وقال (إن محاولات الإصلاح التي قامت في

المملكة كان يرفضها البعض وهؤلاء ينتمون إلى المدارس المحافظة وهذا موجود مثله في كل دول المنطقة.. ولكن في نهاية الأمر تغلبت المدرسة الإصلاحية وهو ما يدفعنا للتفائل بالإصلاحات القريبة المقبلة.. وحين تعلن القيادة السعودية الإصلاحات فسترون أن المدرسة الإصلاحية هي التي انتصرت). الكلام واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.. وهنا نقدر للأمير مدى صراحته وواقعيته.. وتحرره من أيديولوجيا السياسة.. كل ما ندركه وما نستظفنه أن القيادة كانت جادة ووعدت بالإصلاح السياسي.. والمشاركة الشعبية.. وسائرة في هذا الاتجاه باعتباره مطلباً وطنياً للدولة ككل (نظاماً وشعباً).. وخوضاً في هذه المسألة لا يتجاوز هذا الهدف المعلن: الحرية المضبطة.. تبقى كلمة السر في جوهر الإصلاح السياسي والفكري والاجتماعي.. لا يفصلنا عن غيرنا اليوم سوى هذه المفردة والتي ظل غيابها قاسماً مشتركاً لكل أزمتنا واحتقانتنا.. وأصبحت انعكاساتها ملازمة لكل معضلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ووجهاً آخر لها وتحولت مع الزمن إلى إشكالية انطوائية.. انسحبت على كل شيء.. فوراء كل أزمة أو إشكالية (أنيميا حرياتية) حادة.

عيسى الحليان
عكاظ ٢٠٠٣/١٢/٢٥

مفقطو التعليم

الجهة التي تختطف التعليم:

١. الطالبات أول ضحايا هذا الاختطاف: فقد أوكل تعليمهن، منذ إنشائهن، إلى جهة مختلفة عن الجهة التي تشرف على تعليم الطلاب. وتولد عن هذا الاختلاف في الإشراف رسم سياسات وتعيد قواعد وإرساء تقاليد وقيم في تعليم البنات جعلته مختلفاً. وقد نجم عن اختلاف التعليم بين الجنسين انصراف نسبة عالية من الطالبات إلى التخصصات الإنسانية وكان ذلك سبباً في تحجيم وظيفة المرأة وعزلها عن ممارسة كثير من الوظائف المهمة.
٢. ويلحق عدد كبير من الطلاب في سن الدراسة الابتدائية بمدارس تحفيظ القرآن الكريم: وهي مدارس لها توجه مختلف عن التوجه العام للتعليم.
٣. وتختلف نسبة كبيرة من الطلاب بعد المرحلة الابتدائية ليحلقوا بـ (المعاهد العلمية) التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ويتلقى هؤلاء تعليماً مختلفاً في جوانب كثيرة عن التعليم العام.
٤. وهناك نوع آخر من الاختلاف يتعرض له أكثر من ثمانين بالمئة من الطلاب بعد السنة الأولى الثانوية في التعليم العام فيتوجهون إلى التخصصات الأدبية والشرعية والإدارية. الأنواع الثلاثة الأخيرة من (الاختطاف) تقضي فعلاً على أكثر من ثمانين بالمئة من الطلاب بالخروج من العصر الحاضر، والحرمان من التزود بالمعرفة

العلمية الضرورية. هذا هو النوع الأول من الاختلاف: وهو توزيع الطلاب في سن مبكرة على أنواع متباينة من التعليم، وعلى جهات تختلف في الأولويات والغايات وأنماط التفكير. الجهات التي تختطف (التعليم) بعد المرحلة الثانوية كليات المعلمين. ومن المعروف أن طلاب كليات المعلمين لا يتلقون تعليمًا مماثل من حيث التحصيل ما تقدمه الجامعات لطلابها. ويمكن أن يضم إلى قائمة مختطفي التعليم بعض المشرفين التربويين الذين يوجهون المعلمين ويرسمون لهم معايير ما يجب وما لا يجب. وغالبًا ما يكون هذا التوجيه مثليًا بأيديولوجيا خطابية غالبية تهدف إلى رسم صورة نمطية للمعلم المثالي ذات مؤثرات شكلية وسلوكية ليست بعيدة عن التطرف. وآخر المختطفين هم بعض المعلمين الذين يتخلون عن وظيفة التعليم ويتحولون إلى وعاظ.

حمزة قحطان المرزني
الوطن، ٢٠٠٢/١٢/١٨

أليس هذا وطن مقبل على كارثة؟

في إحدى كليات البنات بالرياض تتنافس ٣٠ شلة لكل واحدة منها اسم ونظام (تطقيم) معين؛ وحين ظهرت مطربة وقد زرعت أناساً في إحدى أسنانها قام عدد من الفتيات بتقليدها مباشرة؛ أما الشباب فبدأوا يفصلون ثياباً مخصصة للعباءات؛ وحين ظهر فنان في المدينة المنورة بتقليد جديدة وهي تغيير لون قماش الرقبة والأكمام حضر في اليوم التالي أكثر من ٣٠ شاباً إلى خياط واحد لتقليده؛ لذا لا نستغرب ما جاء في تحقيق صحفي من أن ٩٠٪ من الشباب يفضلون ارتداء الجينز المتسخ ولا يأبه ٩٥٪ منهم بتعليقات الأهل لأن ٧٥٪ منهم يتنافسون في الموضة؛

يشكل الشباب السعودي غالبية الحضور في صالات السينما وحفلات البحرين حتى إن طالبا جامعيًا اشتكى من أنه اشترى تذكرة حفل قيمتها ١٧٠ ريالاً بـ ٥٠٠ ريال من السوق السوداء؛ أما بقية الشباب فيكون على أطلال غرف (الشات) التي يعضون فيها ما بين ٤ إلى ١٢ ساعة يومياً؛ إهمال التربية أنى إلى أن يحاول ١٠٪ من (أبناء العقيدة) الانتحار؛ وفي دراسة أجرتها جامعة الملك عبدالعزيز وشملت ٢٩٤٧ طالباً وطالبة من ٣٢ مدرسة متوسطة وثانوية وكلية اعترف ١٧٪ أنهم يستنشقون مواد طيارة وأن ٥٪ جربوا المخدرات؛ وقضايا المخدرات التي تم ضبطها في السعودية خلال عام ١٤٢٤/١٤٢٣ هـ ارتفعت بنسبة ٣٤٪ عن عام ١٤٢١ هـ حتى بلغت ١٦٣٠٠ قضية أما التي لم تضبط فالحال أعلم بها! ولن تضاعفت حالات الإيدز المعلنه رسمياً ٥ مرات بين عامي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٢ فإن أعداد اللغذاء من مواليد السباح قد زادت كذلك بنسبة ٤٥٪ في المنطقة الشرقية حيث بلغ العدد

٤٧ في العام الماضي مقابل ٣٤ حتى منتصف هذا العام؛ ولكن المفجع حقاً هو أن يلقي بعض هؤلاء المواليد حتفهم في براميل القمامة بعد أن تدخل الحشرات إلى بطونهم!

محمد عبد الله المنصور
الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٧

حينما يصبح الدين (مكارثية) سعودية

إن ثقافة "الكاسيت" التي انتشرت في مجتمعنا بعد كارثة ١٩٧٩ م (احتلال جيهيمان و مجموعته للحرم المكي الشريف) لم تقل خطراً على ثقافة المجتمع عن الخطر الآخر الذي أسس له خطابنا الصحفي البلبل والكاذب والمناقض والمتحامل منذ ثلاثين عاماً. من العدل ألا تلقى باللوم كله على عامل واحد من العوامل التي أنتجت مجتمعاً من التناقضات، مجتمعاً يدين رأسه في التراب خوفاً من الحقيقة المفزعة لمجتمع يتظاهر بالفضيلة. ولهذا يجب التأكيد في كل مناسبة ممكنة على أن غياب المؤسسات التعليمية التي ترعى الحوار وتحت على المناظرة وتؤسس لثقافة الاختلاف المحترم، قاد إلى نتيجة حتمية هي هذا الواقع المحرزن الذي يعيشه مجتمعنا الآن، مجتمع غيب نفسه عن حقائقه وحقائق التغيير الكبير من حوله. فحينما تغيب الشفافية ويهيمن الرعب على المجتمع، تنفشي الأمراض ويطغى النفاق و تتفاقم الأزمات حد الانفجار!

لم نتعلم من أخطاء الماضي البعيد أو القريب في رؤيتنا لأنفسنا ولظروفنا. أولم نكذب على أنفسنا، كلمة مكشوفة حينما زعمنا لجيراننا الأقربين، أن مجتمعنا كان خالياً من مشكلة المخدرات؟ وكأننا كنا نوعاً مختلفاً من البشر. إنها رؤية عنصرية قبيحة أن تظن أنك أفضل من الآخرين وأكبر من أن تعاني ما تعانيه بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى. كررنا الخطأ نفسه أو الخطيئة نفسها ونحن نخفي أو ننكر وجود حالات مرض نقص المناعة (الإيدز) في مجتمعنا. كنا نعرف أن هذا النفاق وتلك الأقنعة التي ألبسناها مجتمعنا تخفي وراءها حقائق مؤلمة نتيجة لتلك الليك والحمران والكذب والدجل الذي مورس على المجتمع. كان آلاف الشباب في مجتمعنا. وما زال كثير منهم. يسافرون إلى مواطن الإيدز في كل مكان في الدنيا، ويتباهى بعضهم، عند العودة، بمغامرات السفر بحثاً عن الجنس وعن المخدرات، وكنا نمارس الكذب الكاذب ضد أنفسنا ونحن ندعي البراءة والسلامة والريادة بحجة (أننا قبلة كل المسلمين).

عندنا مشكلة جهل متظم.. جهل له رواده المفوهين وله أدواته الفاعلة وله حراسه النافذين من أسسوا لـ "مكارثية" سعودية الصبغة تمارس ابتزازاً علينا ضد كل من يحاول إيقاظ المجتمع من غفوته وجاهليته. نكذب، من جديد، على أنفسنا إن قلنا إن الخطاب

الديني المتطرف وحده كان السبب في مأزقنا اليوم. خطابنا الصحفي الذي كان مطية للخطاب السياسي المتقلب كان سبباً لا يقل مسؤولية عن غيره في إقحام مجتمعنا داخل سفينة قديمة متآكلة لا تملك بوصلة تحدد اتجاهها وسبح هائل و أمواج عنيفة من التيه والضياح.

سليمان الهتال
الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٢

الظاهرة الإسلامية السلفية

السعودية كانت بحاجة للموجة الدينية لمواجهة خطر داخلي نشأ من إفرازات الطفرة الاقتصادية، بمعنى أن الصحوة في بدايات بروزها كانت المنقذ والحل لمواجهة انهيارات أخلاقية واجتماعية برزت عند منتصف الثمانينيات، فالتدين هنا ليس ترفا بقدر ما هو استجابة لتغير جديد في مجتمع أحس بخطورة انحرافات متعددة وقع بها الشباب يأتي في مقدمة قضية المخدرات وبلغت ذروتها عامي ٨٦ و ١٩٨٧، وكذلك ومشكلة سفر الشباب الصغار إلى الخارج حيث كانت غزوات بانوك، قفي عام ١٩٨٢، ذكرت إحدى الصحف أن هناك ٧٠ ألف شاب سافروا إلى الخارج أكثرهم إلى بانوك مع بدء إجازة الربيع في أيام معدودة. بعد سنوات قليلة بدأت طلائع الصحوة بالوجود تدريجياً وقيادة أكبر عملية تغيير ثقافي جذري في الوطن، لم يفصل بين أبناء الجيل نفسه ثقافياً واجتماعياً فقط، وإنما حتى مع جيل الكبار الممثل الأقوى والمفترض للدين والتقاليد، حيث تعرف المجتمع على ما يبدو كأنه دين جديد له سماته الأكثر دقة وصرامة، وخطاب ديني يحرك الوجدان الشعبي ويتعش الخيالات بعصور السلف لاستعادته من جديد، ومع موجة العائدين من بانوك إلى الرحلة لأرض الجهاد في أفغانستان من أشخاص لا تفصلهم إلا أيام أو أسابيع معدودة أحياناً بين قرارهم التوبة من مغامراتهم السياحية وعالم المخدرات إلى القرار بالذهاب إلى الجهاد في أفغانستان، مما ألبس تلك الشك الشعبي وعزز من مهارة خطباء الداعية المرحلة لتأثير على الجمهور، عبر الحكايات والقصص والتفنن في إخراجها وحك سيناريوهات. لقد كان الرأي العام الرسمي والشعبي بمختلف شرائحه مرحباً بهذه الظاهرة الجديدة في ذلك الوقت التي عرفت بالصحوة لأنه يرى أنها منقذة لأبنائه من الانحرافات التي أفرزتها الطفرة. الصورة السابقة التي رافقت البدايات تشوهت كثيراً على يد بعض أبنائها ورموزها، نتيجة عدة أخطاء بالفهم الديني والسياسية والاجتماعية أفضلتهم التعاضد مع الواقع بملف إصلاحية تناسب المجتمع وليس الفرد.

عبد العزيز الخضر
الوطن، ٢٠٠٣/١٢/١٧

البيعة والخروج على الدولة

حينئذ يمثلون الشعب كله أو معظمه، ونحن نعلم أن فئات عديدة من المجتمع لا يراد في الأصل أن يكون لها قول في هذا الشأن (البيعة). وحتى من زعم أنهم من أهل الحل والعقد من المناطق غير السلفية، فقاموا وبايعوا، إن كانوا تجاراً أو زعماء قبائل، فإنهم لا يمثلون سوى أنفسهم وربما الفئة القريبة منهم.

لكن.. لنقل أن الملك فهد كان حين تسلم السلطة ملكاً شرعياً على البلاد! وأن الجميع منحه البيعة عدا أولئك الذين لم يبلغوا سن الحلم (١-١٤ عاماً). نحن الآن في عام ٢٠٠٤، بعد مرور أكثر من ٢١ عاماً على تلك البيعة، أي أن من لم تتح لهم البيعة ولم يمارسوها هم من تحت سن الخامسة والثلاثين. الإحصاءات تقول بأن من هم تحت هذا السن يمثلون ما نسبته ثلاثة أرباع سكان المملكة، وهؤلاء هم قوة المملكة الشبابية، الذين لم يعاصروا الطفرة النفطية، ولم يتلذذوا بثأرائها، ولدوا في عالم متحول متغير من الأفكار والقناعات، ولا يمكن ضبط هؤلاء بكلمة (البيعة) وهم يرون الانتخابات في كل مكان عدا بلدهم، ويرون الفساد منتشرًا في كل جهاز حكومي، فيما يعيشون الضائقة المالية والتعليمية والوظيفية. هؤلاء هم الذين لم يبايعوا.. فكيف يمكن إقناعهم بأنهم خرجوا على البيعة الشرعية الصحيحة؟!

وهؤلاء يتعرضون لتحديات العولمة والاتصالات، والنماذج السياسية الحديثة، ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان، كيف يمكن إقناعهم بالمستويات المتدنية من الأفكار والأداء؟! وإذا كانت هذه الطبقة أو الشريحة الشبابية لا تمنح النظام شرعيتها، أو لم يختبر موقفها بشأن ذلك، فإن أي ميلان في موقفها كخيل بإحداث إرباك شديد في الدولة والمجتمع. لنكف عن أساليب الوعظ، ولنبحث في تجديد شرعية النظام عبر الطرق الصحيحة: عقد سياسي جديد قائم على الانتخاب والمحاسبة وإطلاق الحريات العامة.

ينزعج كثيرون - وقد لا يفهمون - الأسباب الاجتماعية والدينية لفلسفة الخروج على الدولة والقيام بأعمال عنف ضدها ضد الطاقم السياسي الحاكم. يرى هؤلاء أن الخط الأحمر قد تم اختراقه مراراً وتكراراً. وفي حين يحاول البعض البحث عن بعض الأسباب الاجتماعية يتم التجاهل الواضح لموضوع (شرعية النظام السياسي) وكأنها إحدى المسلمات التي لا يجوز الحديث عنها. في التيار السلفي، المؤيد للحكومة، نرى إهمالاً للأسباب الاجتماعية واستمراء سياسة (الوعظ الديني) لحلّ مشكل العنف والخروج عما يسمونه بالجادة الصحيحة، ويكررون أحاديث الطاعة والولاء للحاكم في المنشط والمكره، دون الإهتمام مطلقاً بالحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكوم كعقد اجتماعي، ودون النظر إلى صلب (شرعية النظام السياسي) في أصله. ويعتقد هؤلاء أن العنف (خروج على البيعة) وانتهاك أساسيات الدين.

لنترك الحديث عن أسباب العنف التي يتحدث عنها الكثيرون، ولنركز الموضوع حول مسألة الشرعية هذه التي تتضمن إثارة غير قليلة. لقد جاء من بين دعاة العنف من لا يعترف بأصل الدولة السعودية (كدولة قطرية) يحدوه الأمل بإقامة دولة (الأمة) وهي إشكالية لم تحلها الطروحات الدينية الحديثة بعد. وهناك من بين دعاة العنف من لا يعترف بشرعية النظام السياسي ولا شرعية الحاكم، وهناك صعوبة حقيقية في إثبات شرعية الحكم السعودي على أساس ديني.

لنفترض جدلاً أن الملك الحالي كان ملكاً شرعياً عام ١٩٨٢ حين تولى عملياً كرسي الملك. لنقل أن معظم المواطنين آنئذ حتى سن البلوغ الشرعي (١٥) عاماً بايعوا الملك، أو كان هناك إجماع، وهو أمر لم يحدث أصلاً، فنظرية الحل والعقد التي سيأتي بها مشايخ التيار السلفي لا يمكن أن تغطي على النقصان في هذا الجانب. فلا (الأمرأ - أي آل سعود، ولا العلماء - أي علماء الوهابية) كانوا

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

الحجاز في أول الكلام

قد يؤخذ عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للاثناتادات الفكرية والسياسية والانتماءات الإيديولوجية المتباينة للقراء الكرام، ولعل من أبرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر إلى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بإحوائه الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتمائها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة إلى حد اعتبار المجلة كمصوت ناشر في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبنيها غالباً بادعاءات سبئية أو مراعاة نظرية قبل خوض امتحان التجربة.



متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الاثنين الموافق 2002/8/12 بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالاً قد جرت بكار المسؤولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددون من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد ومحققاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزاً إسلامياً مهماً لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.



حلم لزال يرأود البعض:

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بى إف سى (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجنس سعودي) وإنما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعية) أو مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبه التقرير إلى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاصل قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس عشوي في بدايات تكوينها لا بدحض الحاجة لاحقاً إلى إعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للمتحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.



تركي الحمد:

السعودية معقولة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الأوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزءاً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحداث الأمير نايف ضد الإخوان بما يعزى ما ذهب إليه الكاتب حين أراد تحميل الإخوان الأزمة التي تعيشها المملكة هذه الأيام (أنها مسؤولة عن عرق الزجاجة الذي نجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فجارات كهذه تميل إلى تعضيد موقف الأمير نايف من جماعة الإخوان.

ولكن ما يفت خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والإداري يعاني من بطء في الحركة والعرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).



معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمات الشريفة
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



